The Palestinian Initiative for the Promotion of **Global Dialogue and Democracy** MIFTAH
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحـــوار العالمـــي والديمقراطية

تقرير حول
دراسة المعوقات التي تحول دون الوصول إلى تمثيل متكافئ للنساء والشباب في أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية وتعرقل وصولهم إلى مواقع صنع القرار

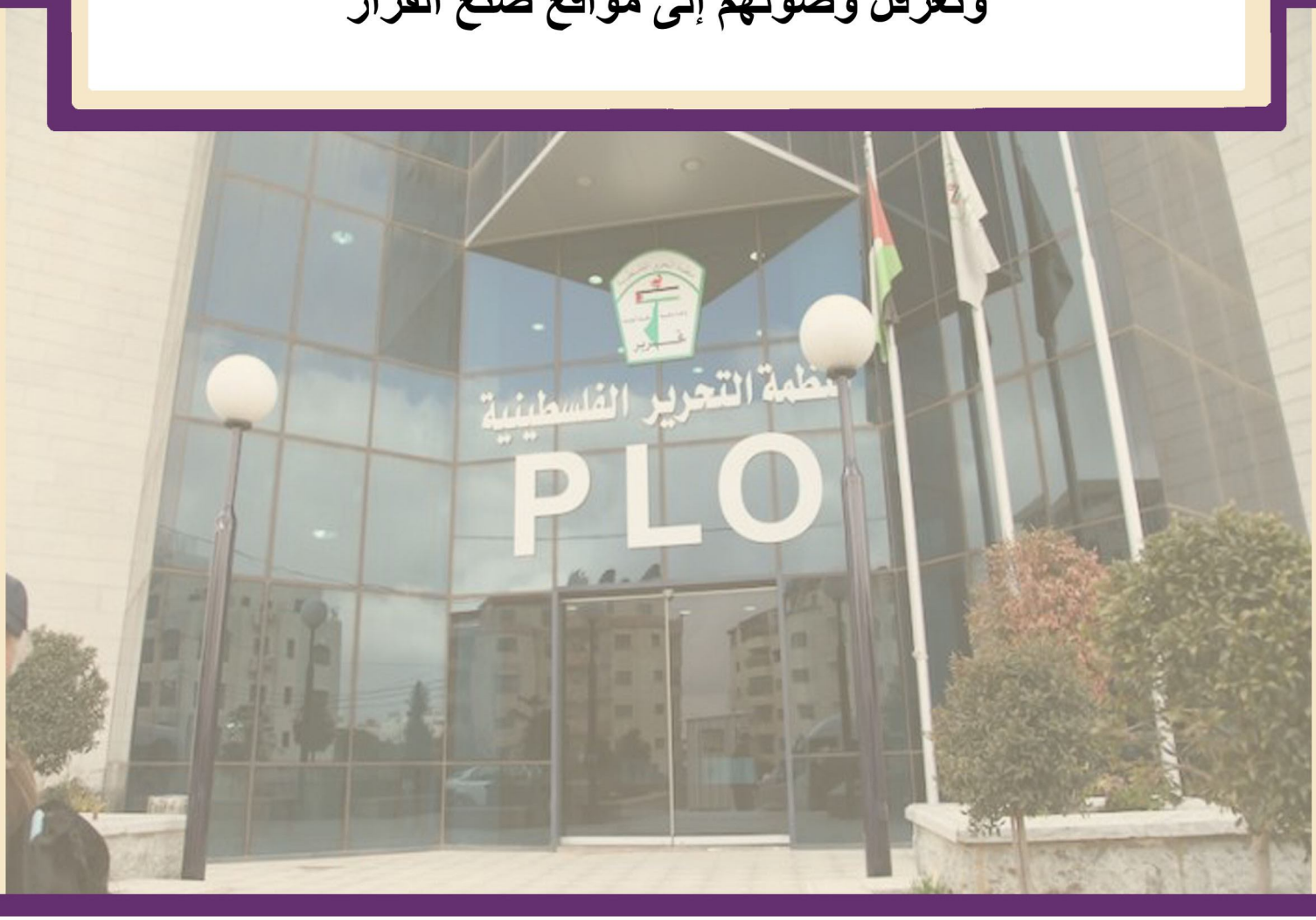

أيار 2017

المعوقات التي تحول دون الوصول إلى تمثيل متكافئ للنساء والشباب في أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية وتعرقل وصولهم إلى مواقع صنع القرار

مشروع "**تعزيز الجهود الوطنية للضغط باتجاه تمثيل عادل للنساء والشباب في مستويات صنع القرار ضمن إطار النظام السياسي الفلسطيني، وبخاصة منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)**""

الطبعة الأولى: أيار 2017
منشورات مفتاح 2017
حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ:

بدعم من مؤسسة نساء– الأورو متوسط

مشروع ممول من طرف:
معتمد من:
Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الإتحاد من أجل المتوسط
Liberté • Égalité • Fraternité
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES ET DU DÉVELOPPEMENT INTERNATIONAL
مؤسسة نساء الأورو-متوسط
Euro-Mediterranean Women's Foundation
Fondation des Femmes de l'Euro-Méditerranée
IEMed.
المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط

فريق البحث: شركة Leading Point

خالد النبريص	باحث
فدوى الشاعر	مساعدة باحث

طاقم مفتاح:

لميس الشعيبي – الحنتولي	مديرة برنامج الحكم الصالح في فلسطين
حسن محاريق	منسق المشروع

المحتويات

فهرس المحتويات **01**

كلمة مفتاح **02**

الملخص التنفيذي **03**

الفصل الأول: مراجعة موجزة لدور منظمة التحرير الفلسطينية وواقعها وهيكليتها **11**

1. تأسيسها 11
2. الميثاق الوطني الفلسطيني 12
3. فصائل منظمة التحرير 13
4. هيكلية منظمة التحرير 14
5. دوائر المنظمة 16
6. منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية 17

الفصل الثاني: منهجية الدراسة **18**

أولاً . مقدمة المشروع وخلفيته وأهدافه 18

ثانياً : أهداف الدراسة ومنهجيتها ومخرجاتها 19

1. الأهداف 19

2. منهجية الدراسة ومراحل التنفيذ والأساليب البحثية 20

أ. منهجية الدراسة وتوجهاتها 20

ب. مراحل التنفيذ والأساليب البحثية 21

ج. محددات الدراسة 24

الفصل الثالث: أهم النتائج **26**

أولاً . لماذا يتدنى تمثيل النساء في مستويات اتّخاذ القرار في منظمة التحرير الفلسطينية (المجلس الوطني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية)؟ 26

ثانياً . لماذا يتدنى تمثيل الشباب في مستويات اتّخاذ القرار في منظمة التحرير الفلسطينية (المجلس الوطني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية)؟ 43

ثالثاً . تقييم تجربة الكوتا لدعم وصول النساء إلى مستويات اتّخاذ القرار؟ 54

الفصل الرابع: توصيات الدراسة **67**

المراجع **77**

الملاحق **80**

كلمة مفتاح

ضمن الهدف الاستراتيجي للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" بتعزيز الحكم الصالح في فلسطين، من خلال تعزيز مشاركة النساء والشباب في وضع السياسات واتّخاذ القرار، نفذت "مفتاح" مشروع "تعزيز الجهود الوطنية للضغط باتجاه تمثيل عادل للنساء والشباب في مستويات صنع القرار، ضمن إطار النظام السياسي الفلسطيني، وبخاصة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية". وجاء تنفيذ هذا المشروع بالشراكة مع مؤسسة نساء الأورو–متوسط، الهادف إلى بلورة السياسات العامة لجهة ضمان تمثيل عادل للنساء والشباب في مستويات صنع القرار، ورسم السياسات العامة.

وانطلاقاً من أهمية المشاركة السياسية الفاعلة للنساء والشباب في توسيع قاعدة الشرعية للمؤسسات التمثيلية والتنفيذية للنظام السياسي، فإن "مفتاح" تسعى إلى بلورة استراتيجية فاعلة وبرنامج عمل مؤثر، من خلال التعاون مع المؤسسات النسوية والمجتمعية والفصائل السياسية، من أجل دعم وتمكين النساء والشباب في المشاركة السياسية المتكافئة ووصولهم إلى مواقع صنع القرار، وإزالة المعوقات والتحديات التي تعرقل ذلك.

وفي هذا الإطار، فقد عملت "مفتاح"، بالتعاون مع أعضاء لجنة توجيهية تم تشكيلها خصيصاً لدعم أنشطة المشروع، وشركة (Leading Point)، على إجراء دراسة بحثية متخصصة، لبحث وفهم وتحليل العوامل التي تحدّ من وصول النساء والشباب إلى تمثيل متكافئ، وتعرقل وصولهم إلى مستويات اتّخاذ القرار في منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها وهياكلها التنظيمية والإدارية المختلفة.

وعليه، نضع أمامكم هذه الدراسة المتخصصة في تحديد العوامل التي تعيق من تقدم النساء والشباب في مراكز صنع القرار ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية، حيث تعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها في هذا المجال، آملين أن توفر التوصيات العملية التي خرجت بها الدراسة أرضية صلبة للعمل على تطوير تدخلات ناجعة لزيادة تمثيل النساء والشباب في المراكز القيادية، ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

د. ليلي فيضي
المدير التنفيذي

ملخص تنفيذي

1. مقدمة

تأتي الدراسة الحالية في إطار جهود المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" والعديد من المؤسسات النسوية والمجتمعية والحقوقية والاحزاب السياسية، لدعم وتمكين النساء والشباب في المشاركة السياسية المتكافئة ووصولهم لمستويات صنع القرار، وإزالة المعوقات والتحديات التي تعرقل ذلك. وتسعى مؤسسة مفتاح وشركائها إلى بلورة استراتيجية فاعلة وبرنامج عمل مؤثر من أجل الضغط والمناصرة والتأثير لزيادة المشاركة السياسية للنساء والشباب ووصولهم إلى مواقع صنع القرار.

يستعرض التقرير الحالي أهم نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت لبحث وفهم وتحليل العوامل التي تحد من وصول النساء والشباب إلى تمثيل متكافئ في منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها وهياكلها المختلفة وتعرقل وصولهم إلى مستويات اتخاذ القرار في المنظمة. ويقدم التقرير مجموعة من التوصيات التي من شأن تطبيقها أن تعزز تمثيل النساء والشباب المتكافئ ومشاركتهم السياسية ووصولهم لمستويات صناعة القرار.

اعتمدت منهجية الدراسة على مزيج من أساليب البحث النوعية وخاصةً تلك المعززة للمشاركة، للحصول على تحليلات معمقة لمختلف القضايا المبحوثة. وتضمنت الأساليب البحثية ما يلي:

- مراجعة لوثائق منظمة التحرير الفلسطينية وأنظمتها وسياساتها وقوانينها والأدبيات المنشورة حول الموضوع.
- مقابلات فردية معمقة مع مجموعة من القيادات السياسية والمجتمعية والنسوية والشبابية والمفكرين وقادة الاتحادات والنقابات.
- لقاء جماعي مع مجموعة من الشباب النشطاء.
- مقابلات جماعية مع أعضاء اللجنة التوجيهية للمشروع، والتي تضم نخبة من القيادات السياسية في الفصائل والأحزاب السياسية والاتحادات الشعبية في المنظمة والنشطاء الشباب والأكاديميين.

2. أهم النتائج

أ. لماذا تتدني نسب تمثيل المرأة في مستويات اتخاذ القرار في منظمة التحرير (المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية)؟

1. بينت المراجعة المعمقة للعديد من الأنظمة والقوانين والتشريعات والسياسات الخاصة بمنظمة التحرير، والأنظمة الداخلية لبعض الاتحادات الشعبية والنقابات والفصائل الفلسطينية المنضوية تحت منظمة التحرير، حيادية الصياغات للقوانين والأنظمة والتشريعات وخلوها من أية إشارات أو مضامين تمييزية قد تفضل الذكور أو تميز بينهم وبين الإناث في التمثيل والحقوق والواجبات، بما في ذلك حق الترشح أو الانتخاب. وهذا يشير إلى أن أسباب تدني تمثيل ومشاركة النساء في هياكل منظمة التحرير الفلسطينية ومكوناتها لا يعود إلى تمييز في القوانين، ولكن في التطبيقات والممارسات.

2. أظهرت الدراسة أن أسباب تدني تمثيل المرأة ووصولها لمستويات صناعة القرار تعود لمنظومة من العوامل الثقافية والاجتماعية والممارسات الإدارية والمؤسسية، والتي تشمل:

تأثر منظمة التحرير وقياداتها ومنظومتها السياسية بثقافة المجتمع الذكوري الأبوي ومعتقداته التي تؤمن بقدرات الذكور، وتقلل من شأن قدرات المرأة وترى وجود المرأة كملحق للذكور وديكور إضافي لتجميل المشهد ليس إلا.

ظروف نشأة منظمة التحرير في الخارج في بيئة مليئة بالمخاطر والتحديات وتبنيها للعمل الفدائي السري، ومحاولتها الحفاظ على استقلاليتها أمام محاولات التدخل في شؤونها من قبل الأنظمة العربية، عزز من مكانة القيادات الذكورية في المنظمة.

اعتماد منظمة التحرير على نظام المحاصصة المستند إلى التوافقات الفصائلية، أضعف مناهج العمل الديمقراطي واللجوء إلى الانتخابات لفرز القيادات مما عزز هيمنة القيادات التقليدية الذكورية.

تراجع دور ومكانة منظمة التحرير والفصائل والأحزاب السياسية في مرحلة ما بعد أوسلو مقابل هيمنة السلطة الفلسطينية على المشهد، أدى إلى ضعف المنظمة على كافة المستويات بما فيها غياب الأسس الديمقراطية في العمل وتوقف الانتخابات كآليات لتداول السلطة، وتعطل الكثير من خطط وبرامج منظمة التحرير، وعدم انتظام اجتماعاتها أو تجديد عضوية أعضاء مجالسها وقياداتها، وغياب آليات وأشكال المساءلة والمحاسبة فيها.

الانقسام السياسي عطل كثير من نشاطات المنظمة، وفاقم من حجم التحديات والمشكلات التي تواجهها.

التركيز على النضال السياسي وإعطاء الأولوية لفكرة التحرير وإهمال النضال الاجتماعي أدى إلى تكريس الهيمنة الذكورية والقيادة التقليدية على كافة مواقع اتخاذ القرار.

ضعف أداء الحركة النسوية لأسباب ذاتية تتلخص في: غياب الرؤية النسوية المشتركة التي تترجم إلى خطة وآليات عمل ومطالب متفق عليها ويصطف الجميع حولها، التنافس الحزبي الذي شتت الجهود وأضعف التنسيق مع مكونات المجتمع المدني مما عزل المطالب النسوية كشأن نسوي لا علاقة للآخرين به، تراجع العمل الجماهيري والتلاحم بين المؤسسات النسوية وقواعدها الشعبية أضعف قدرتها على حشد الجماهير، ضعف البرامج الهادفة إلى إنتاج القيادات الشابة القادرة على تحريك النساء وتخطيط وتنفيذ النشاطات النسوية الفاعلة.

غياب الآليات والوسائل الرقابية الملزمة الكفيلة بالحفاظ على المكتسبات والانجازات النسوية التي تم تحقيقها مثل قرار المجلس المركزي الخاص بكوتا نسوية بنسبة 30% في المنظمة.

بينت الدراسة أن واقع الاتحادات الشعبية والنقابات ليس بأفضل حالاً من الفصائل والأحزاب السياسية. الكثير منها لم يجر انتخابات من فترة طيلة والعديد منها لا تتمثل أي امرأة في هيئاتها الإدارية ولا يوجد منظومات ملزمة تحدد قواعد انتخابات منتظمة وفق قوانين تضمن تطبيق كوتا نسوية في الانتخابات.

ب. لماذا تتدني نسب تمثيل الشباب في مستويات اتخاذ القرار في منظمة التحرير (المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية)؟

1. بينت الدراسة أن هناك الكثير من العوامل المتشابهة بين النساء والشباب، والتي تؤدي إلى تهميش وإقصاء كل منهما من مواقع القرار في منظمة التحرير. ولكن الدراسة أظهرت أن واقع الشباب أصعب بكثير من واقع النساء. فلا يوجد شاب واحد في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ولا في المجلس المركزي، ولا في المجلس الوطني الفلسطيني، ولا في القيادات العليا لمعظم الفصائل، ولا في أي من النقابات والاتحادات الشعبية، ولا يوجد أي شاب يرأس أي دائرة من دوائر منظمة التحرير، وحتى المجلس الأعلى للشباب لا يوجد أي شاب في هيئته الإدارية.

2. أظهرت المراجعة المعمقة للعديد من الوثائق الرسمية المتعلقة بمنظمة التحرير والأنظمة والقوانين والتشريعات والسياسات الخاصة بمنظمة التحرير والأنظمة الداخلية لبعض الاتحادات الشعبية والنقابات والفصائل الفلسطينية المنضوية تحت منظمة التحرير وجود العديد من القوانين التي تحد من تمثيل الشباب وامكانية وصولهم لمواقع قيادية في بعض الفصائل الفلسطينية، وبالتالي انعدام فرصة وصولهم لمجالس منظمة التحرير من خلال هذه الفصائل. وتتجسد هذه القيود في اشتراط أن يكون الشاب قد أمضى عددا من السنوات كعضو قبل أن يكون بإمكانه الترشح للمستويات القيادية. على سبيل المثال بينت الدراسة أنه

بناءً على النظام الداخلي لحركة فتح يستحيل أن يصل شاب من الفئة العمرية 15–29 سنة إلى عضوية المجلس الثوري الذي يتطلب أن يكون قد مضى على عضوية المرشح ما لا يقل عن 15 سنة أو الى عضوية اللجنة المركزية التي تتطلب سنوات عضوية لا تقل عن 20 سنة.

3. أظهرت الدراسة أن أسباب تدني تمثيل الشباب ووصولهم لمستويات صناعة القرار تعود للعديد من العوامل الثقافية والاجتماعية والممارسات الإدارية والمؤسسية تشمل:

أ. منظومة العوامل الاجتماعية الثقافية التي تؤمن بقدرات الشباب في العمل الميداني والتنفيذي وليس في المواقع القيادية وهذا يكرس هيمنة كبار السن (من الذكور والإناث) على المناصب العليا.

ب. غياب أي قانون يحدد مدة بقاء الشخص في منصبه أو عمر للتقاعد أو لعدد دورات الخدمة في الموقع القيادي. هذا يعني أن بإمكان الشخص القيادي أن يبقى في منصبه إلى 50 أو 60 عاما دون مساءلة. بقاء كبار السن في مواقعهم يقصي الشباب ولا يتيح المجال لهم للتقدم لمواقع القيادة.

ج. غياب التربية الحزبية التي تنتج قيادات شابة مؤهلة لمواقع القيادة.

د. تمسك القيادات التقليدية بالمناصب وغياب مناهج العمل الديمقراطي، وآليات تداول السلطة داخل الأحزاب.

هـ. ضعف أداء منظمة التحرير وتراجع دورها ودور الفصائل والاتحادات والنقابات المكونة لها بما في ذلك بقاء الكثير من القيادات في مناصبها، وغياب آليات تداول السلطة وغياب الانتخابات كوسيلة لفرز القيادات بانتظام.

و. في الوقت الذي تتعاظم فيه التحديات التي يواجهها الشباب هناك ضعف أداء الحركة الشبابية (غياب المنظومة الفاعلة للتنسيق والتعاون فيما بين المؤسسات الشبابية وغياب الاتفاق على خطاب ومشروع ومطالب شبابية متفق عليها وتراجع في دور البيئات التقليدية التي كانت تحتضن الشباب كالجامعات والمعاهد والمدارس،. الخ).

ز. تراجع العمل الشبابي والجماهيري بشكل عام وتدني قدرة الكثير من المؤسسات الشبابية في الوصول للشباب والتفاعل معهم.

ح. إحباط الشباب وعزوفهم عن الانخراط في الأحزاب السياسية.

ط. تقلص دور الأحزاب السياسية في القيام بدورها في تربية الشباب وطنياً وفكرياً وقيادياً.

ي. الفجوة الهائلة بين الأجيال ومحدودية الحوار والتواصل المثمر بينهما، أوجد تباينات كبيرة في رؤى الكبار والشباب ونظره كل منهما للأمور في مختلف المجالات.

ج. تقييم تجربة الكوتا لدعم وصول النساء لمستويات اتخاذ القرار

بينت الدراسة، أن هناك العديد من النجاحات التي رافقت تطبيق الكوتا النسوية كمنظومة للتحيز الإيجابي تجاه النساء، ومن أهم الإنجازات وصول العديد من النساء لمواقع متقدمة سواء كان في المجلس التشريعي أو في مجالس الهيئات المحلية وزيادة ثقة النساء بأنفسهن وتعود المجتمع التقليدي على وجود النساء في مواقع الخدمة العامة ووصول صوت النساء ومطالب النساء لمواقع كانت دائما حكرا على الذكور. على سبيل المثال، بفضل نظام الكوتا وصلت 17 امرأة في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006 (12%) مقابل 5 نساء وصلن للمجلس التشريعي في انتخابات عام 1996 (4.4%).

رغم ذلك، فقد تم تسجيل العديد من أوجه الضعف على صعيد التطبيق أهمها: تحكم الأحزاب السياسية في اختيار النساء المرشحات حيث تم اختيار المرشحات بناء على نسبهن العائلي أو ولاءهن الحزبي وليس على كفاءتهن، عدم أخذ بعض الفصائل والعشائر الكوتا بشكل جدي، ولكن كمتطلب انتخابي مفروض عليهم، كذلك فقد كان تطبيق الكوتا في معظم الأماكن بالحدود الدنيا. على صعيد المؤسسات النسوية والنشطاء الداعمين تم النظر للكوتا كنظام انتخابي وليس كخطوة نحو تحقيق المساواة، حيث يتم تذكر الكوتا وقت إجراء الانتخابات ونسيانها فيما دون ذلك. لذلك لم تشكل النساء كتلة صلبة للضغط على مختلف الجهات لتطبيق الكوتا بأمثل شكل ممكن. في بعض الأماكن ساهمت الكوتا في إقصاء الشباب لأن كبار السن والقيادات التقليدية قبلت وجود النساء لأنه مفروض عليهم بسبب الكوتا النسوية ولكن هذا قلص من درجة استعدادهم لإدخال عناصر شابة لتقلص عدد المقاعد التي يمكن أن يتنافس عليها الكبار والشباب. إضافة الى ذلك، فإن العديد من المجالس كرست المنظور الذكوري في العمل وتهميش النساء المنتخبات من خلال اختيار أوقات غير مناسبة لهن للاجتماعات أو عدم إخبارهن بما يجري. أخيرا ومن أهم سلبيات تطبيق الكوتا في المجلس التشريعي على مستوى الدوائر عدم وجود تعليمات تلزم القوائم بمواقع محددة للنساء على القوائم الانتخابية، لذلك تم ترشيح النساء في مواقع متأخرة يصعب الفوز فيها.

واعتبر كافة المشاركين في الدراسة أن قرار المجلس المركزي بتبني كوتا نسوية بنسبة 30% يمثل خطوة مهمة للأمام. وللأسف لم يتم متابعة القرار وتحويله إلى قانون بلوائح إجرائية مما

أدى إلى تنصل بعض الأحزاب والنقابات من تطبيقه من خلال اعتباره توصية وليس قرارا ملزما.

وخلال السنوات الماضية لم يتم إجراء تقييم شامل ومعمق لتجربة الكوتا من أجل تطويرها وإغنائها وتجاوز نقاط الضعف فيها باتجاه تكريس المساواة.

د. توصيات الدراسة

خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها:

1. المطالبة بإصلاح منظمة التحرير وفق أسس قائمة على العدالة والديمقراطية والمساواة. ولكي يكون للحركة النسوية والشبابية دور مؤثر يجب الانخراط في هذه العملية وليس العمل خارجها. كذلك لا يمكن أن يتم إصلاح المنظمة إلا بإصلاح مكوناتها (الفصائل، الاتحادات الشعبية والنقابات، المجلس التشريعي). وهذا يتطلب العمل مع هذه الجهات كافة وإلغاء مفهوم المحاصصة الفصائلية وتكريس الديمقراطية والانتخابات.
2. التنسيق بين الحركة النسوية والشبابية كحلفاء وتحديد المصالح الذاتية المشتركة كنساء وكشباب بغض النظر عن مواقف الفصائل.
3. قيام كل من الحركة النسوية والحركة الشبابية ببلورة رؤية ومشروع وخطط عمل تناسبها يتحدد من خلالها آليات انتزاع الحقوق وبلورة أجندة عمل ومطالب محددة وبرنامج لإحداث تحولات مجتمعية تلعب الحركة النسوية والشبابية دورا متقدما فيه مع مساندة من كافة الجهات الحليفة (المؤسسات الحقوقية والنشطاء المجتمعيين والإعلاميين والفئات المؤثرة على الصعيدين الإقليمي والدولي التي يمكن التنسيق معها والاستفادة من خبراتها). وفي حالة الحركة النسوية هناك حاجة للتنسيق والتعاون مع الجهات القائمة التي تلتقي في الأهداف مثل الاتحاد العام للمرأة مع طاقم شؤون المرأة.
4. العمل على تطوير المناهج التعليمية ومشاركة الإعلام في خضم عملية التحول المجتمعي المؤثر.
5. تقييم تجربة الكوتا بهدف تطويرها وتفعيلها والارتقاء بها وتعظيم انجازاتها.
6. التنسيق والتعاون والتوافق بين مكونات الحركة الشبابية للضغط لإقرار كوتا شبابية في مختلف هيئات منظمة التحرير.
7. دعم إجراء دراسة متخصصة لإعطاء خيارات وفلسفات واتجاهات تفعيل منظمة التحرير وفق مبادئ متجددة تستند إلى الحقوق والمساواة والعدالة والشراكة السياسية والديمقراطية.
8. مطالبة الفصائل والأحزاب السياسية بالنهوض ببرامجها السياسية والحزبية والاجتماعية.

9. برامج لتطوير قيادات نسوية وشبابية.

10. المطالبة بتشكيل جسم للمراقبة والمتابعة والمساءلة حول حقوق النساء والتزامات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير بكامل مكوناتها في تطبيق الكوتا النسوية.

11 تطوير آليات فاعلة للاستفادة من الفرص التالية بشكل عاجل. من أهم الفرص المتاحة:

أ. متابعة موضوع توقيع الرئيس على اتفاقية سيداو وبشكل خاص تبني خطوات محددة لجعل هذا التوقيع أمر واقع وخاصة موائمة البيئة القانونية المحلية مع متطلبات التوقيع على اتفاقية سيداو.

ب. متابعة قرار المجلس المركزي الخاص باعتماد وتثبيت الكوتا النسوية بنسبة 30% في مختلف هيئات ومؤسسات منظمة التحرير من أجل مأسسة القرار وضمان تطبيقه عبر استصدار قوانين ولوائح وإجراءات تنفيذية واضحة وملزمة لتطبيقه، ونظام رقابي للتأكد من التقيد بالتطبيق.

ج. دخول الحركة النسوية والحركة الشبابية في هذه المرحلة إلى الهيئات التي تقوم بالعمل على إصلاح منظومة منظمة التحرير بناءً على التوافق الفصائلي الذي حدث في اجتماعات بيروت يوفر المجال لإدخال المطالب النسوية والشبابية في نقاشات الإصلاح، وأن يتم ترجمة هذه المطالب من خلال الأنظمة والقوانين المحدثة التي يجري تحضيرها بشكل يعزز تمثيل النساء والشباب ووصولهم لمواقع اتخاذ القرار.

د. عقد لقاءات مع الفصائل الموقعة على ميثاق الشرف بالالتزام بكوتا نسوية بنسبة 30% في العام 2012 ومطالبتها بتحويل التزاماتها إلى إجراءات وأنظمة تنفيذية لضمان تطبيق ما تم التوافق عليه ووضع آلية للمتابعة والمراقبة.

ز. التواصل والحوار مع كل الجهات المعنية بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة سواء كان المجلس الإداري أو الجهاز التنفيذي لتطوير القوانين والأنظمة الكفيلة بوصول الشباب للهيئات القيادية في المجلس ومستويات اتخاذ القرار حتى يصبح المجلس معبرا عن الشباب وطموحاتهم ومطالبهم ويتعامل مع همومهم.

ح. التواصل والحوار مع الهيئة القيادية في الاتحاد العام لطلبة فلسطين لبحث القضايا التي تهم النساء والشباب وخاصة تلك التي تتعلق بتمثيلهم في الهيئات الإدارية ومستويات صناعة القرار. ويمثل الاتحاد العام لطلبة فلسطين المدخل الرئيسي لوصول الشباب للمجلس الوطني الفلسطيني.

ط. التواصل والحوار مع الهيئة الإدارية لنقابة الصحفيين، لبحث مختلف الأمور التي تهم النساء والشباب وخاصة تلك التي تتعلق بتمثيلهم في الهيئة الإدارية ومستويات صناعة القرار في النقابة، وحثها على وضع كوتا شبابية وتطبيق الكوتا النسوية التي تنوي النقابة

تطبيقها في الانتخابات القادمة. إضافة لوضع خطوات مشتركة لدعم الصحافة للتحركات والجهود الساعية إلى التوعية بقضايا وحقوق الشباب.

الفصل الأول

مراجعة موجزة لدور منظمة التحرير الفلسطينية وواقعها وهيكليتها

1. تأسيسها

أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية خلال مؤتمر القمة العربي، الذي دعا إليه الرئيس المصري جمال عبد الناصر العام 1964، كإطار يعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني، ويطالب بحقوقه، وفي مقدمتها حق تقرير المصير. وكلف المؤتمر أحمد الشقيري الذي كان يمثل فلسطين، في حينه، بالاتصال بالجهات الفلسطينية الفاعلة والتشاور معها، لوضع قرار تشكيل منظمة التحرير موضع التنفيذ، وإعداد تقرير للجامعة العربية حول اتصالاته ونتائج عمله. وبناء عليه، قام الشقيري بجولة زار خلالها الدول العربية واتصل بالفلسطينيين فيها، وتم وضع مشروعي الميثاق القومي والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وتقرر عقد مؤتمر فلسطيني العام 1964 في القدس. وقام الشقيري بتسمية أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر، والعمل معها على التحضير للمؤتمر الفلسطيني الأول. وافتتح المؤتمر الملك حسين بن طلال في القدس، وعُرف المؤتمر الذي حضره 242 ممثلاً فلسطينياً اختارتهم حكومات عربية هي الأردن، وسوريا، ولبنان، ومصر، والكويت، وقطر، والعراق، باسم المجلس الوطني الفلسطيني الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وخلال المؤتمر، تم انتخاب أحمد الشقيري رئيساً له، وانتخب كل من حكمت المصري من نابلس، وحيدر عبد الشافي من غزة، ونيقولا الداير من لبنان، نواباً للرئيس، وأعلن عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية. كذلك، فقد صادق المؤتمر على الميثاق القومي والنظام الأساسي للمنظمة. وانتخب الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة، واختيرت القدس مقراً لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. كما قرر المؤتمر إعداد الشعب الفلسطيني عسكرياً ، وإنشاء الصندوق القومي الفلسطيني. وعلى الرغم من الجهد المبذول والهائل الذي قام به أحمد الشقيري ورفاقه، فإن الكثير من الفلسطينيين رأوا أن منظمة التحرير، في تلك الفترة، كانت تتبع لمنظومة العمل العربي وتتأثر بها.

لذلك، لم يكن غريباً أن تتم إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية مع انطلاق حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، التي مثلت القرار الفلسطيني المستقل، وسط التراجع والانكسار العربي الذي تبع هزيمة العام 1967. وتعززت منظمة التحرير الفلسطينية الحالية بانطلاق الفصائل الثورية الفلسطينية الأخرى في أواخر ستينيات القرن المنصرم؛ كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وانتخب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

مرت منظمة التحرير بالعديد من المراحل؛ سواء أكان على صعيد شعاراتها وميثاقها، أم أهدافها التكتيكية والاستراتيجية، أم على صعيد بنيتها وهيكليتها. فعند نشأتها، كان الهدف الرئيسي من إنشاء المنظمة، هو تحرير فلسطين عبر الكفاح المسلح طويل الأمد. إلا أن المنظمة (ومجلسها الوطني) تبنت في العام 1974، فكرة البرنامج المرحلي الذي ارتكز على فكرة إنشاء دولة ديمقراطية علمانية على أي جزء يتم تحريره من أرض فلسطين، والذي عارضته بعض الفصائل الفلسطينية وقتها، وشكلت ما يعرف بجبهة الرفض. في العام 1988، تم الإعلان عن قيام دولة فلسطين، وتبنت منظمة التحرير رسمياً خيار الدولتين، وفكرة والعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام شامل، يضمن عودة اللاجئين، واستقلال الفلسطينيين، وإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة العام 1967، والقدس الشرقية عاصمة لها.

في العام 1993، قام رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، آنذاك، ياسر عرفات، بالاعتراف رسمياً بإسرائيل، في رسالة رسمية إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، آنذاك، إسحق رابين، في المقابل اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. نتج عن ذلك تأسيس سلطة حكم ذاتي فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي تُعتبر من نتائج اتفاق أوسلو بين المنظمة وإسرائيل.

2. الميثاق الوطني الفلسطيني

وضعت أساسيات الميثاق الوطني الفلسطيني بشكلها المتكامل في تموز العام 1968، وجاء الميثاق ليؤكد القرارات والمبادئ والأهداف الفلسطينية التي تراكمت عبر سنوات النضال منذ العام 1919 وحتى اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني

الأول العام 1964. وأُقر الميثاق بالإجماع خلال الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة في 10 تموز 1968، وأصبح الإطاَر والمرجَع الذي يحدد أهداف منظمة التحرير وبرنامجها الاستراتيجي، ومحل إجماع فصائل المجتمع الفلسطيني ومؤسساته ومكوناته. وكما سبق ذكره، وانسجاماً مع التوجهات العربية نحو السلام، فقد جرت بعض التعديلات على الميثاق في اجتماعات المجلس الوطني اللاحقة. ومع توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقية أوسلو، وانتخاب ياسر عرفات رئيساً للسلطة الفلسطينية العام 1996، كان مطلوباً من منظمة التحرير إجراء تعديلات أساسية على الميثاق الوطني، لتعكس توجهها والتزامها باتفاق السلام الذي وقعت عليه. فتم في العام نفسه، عقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني، واتّخاذ قرارات بشطب كافة الجمل والعبارات الموجودة في الميثاق الداعية إلى القضاء على دولة إسرائيل، وتعهد عرفات بمحاربة الإرهاب. وبناء عليه، فقد تم رسمياً في كانون الأول 1998، شطب 12 بنداً في الميثاق، وإحداث تغيير جزئي في 16 بنداً، وتم إقرار التعديلات في جلسة المجلس الوطني الفلسطيني التي حضرها الرئيس الأمريكي، آنذاك، بيل كلينتون في غزة.

3. فصائل منظمة التحرير

تضم منظمة التحرير الفلسطينية العديد من الفصائل والأحزاب السياسية، منها فصائل رئيسية، ومنها فصائل صغيرة. وتشمل الفصائل الرئيسية في منظمة التحرير ما يلي:

- حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح.
- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- حزب الشعب الفلسطيني – الحزب الشيوعي الفلسطيني سابقاً.
- جبهة النضال الشعبي.
- جبهة التحرير الفلسطينية.
- الجبهة العربية الفلسطينية.
- جبهة التحرير العربية.
- حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني – فدا.

وتجدر الإشارة إلى أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي، والمبادرة الوطنية الفلسطينية، ليست ضمن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. وقد تم تعليق عضوية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة في المنظمة.

4. هيكلية منظمة التحرير

تتشكل منظمة التحرير الفلسطينية من ثلاثة مكونات رئيسية، هي:

- المجلس الوطني الفلسطيني.
- المجلس المركزي.
- اللجنة التنفيذية.

أ. المجلس الوطني الفلسطيني

يشكل المجلس الوطني أعلى سلطة لاتخاذ القرار في منظمة التحرير الفلسطينية، وهو المسؤول عن تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني أو تطويره، وانتخاب أعضاء المجلس المركزي، وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

تعود نشأة المجلس الوطني الفلسطيني إلى العام 1948، حين قام الحاج أمين الحسيني، بالعمل على عقد مجلس وطني فلسطيني في غزة، في أعقاب اتّخاذ قرار الأمم المتحدة رقم 181 العام 1947، وتشكيل ما سمي في حينه حكومة عموم فلسطين التي مثلت فلسطين في الجامعة العربية. ولكن نشأة المجلس الوطني الفلسطيني الحديث، ترجع إلى العام 1964 في المؤتمر الذي نظمه أحمد الشقيري في القدس كما سبق شرحه. وقد تناوب على رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني منذ ذلك الحين كل من:

1. أحمد الشقيري: 1964 – 1967.
2. عبد المحسن القطان: 1968.
3. يحيى حمودة: 1969.
4. خالد الفاهوم: 1974 – 1984.
5. عبد الحميد السائح: 1984 – 1996.
6. سليم الزعنون: 1996 – حتى الآن.

أدَّت اتفاقية أوسلو إلى جدل كبير في أوساط الشعب الفلسطيني بين رافض ومؤيد، ما ترتب عنه انشقاق في المجلس الوطني الفلسطيني، حيث استبعد العديد من المناضلين الذين رفضوا العودة إلى فلسطين وفق بنود اتفاق أوسلو. وتكرس هذا الانقسام حين تم عقد جلسة المجلس الوطني الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية، ما أدى، تلقائياً، إلى حرمان الأعضاء المعارضين لاتفاقية أوسلو والمقيمين في الشتات. ولم يعقد المجلس الوطني الفلسطيني اجتماعاً عادياً منذ العام 1996 على الرغم من أنه عقد اجتماعاً استثنائياً في العام 2009، لانتخاب أعضاء جدد مكملين للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

على صعيد الهيكلية، تتشكل عضوية المجلس الوطني الفلسطيني الحالي من ثلاثة مكونات هي:

- ممثلو الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية (وفق كوتا متفق عليها تحدد عدد الممثلين لكل فصيل).
- ممثلو الاتحادات الشعبية والنقابات (وفق كوتا متفق عليها تحدد عدد الممثلين لكل اتحاد أو نقابة).
- أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

ب. المجلس المركزي

يتم تشكيل المجلس المركزي الفلسطيني من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، ويكون مسؤولاً أمامه. ويمثل المجلس المركزي حلقة الوصل بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية. ويتشكل المجلس المركزي مما يلي:

- أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- رئيس المجلس الوطني.
- ممثلو الفصائل والاتحادات الشعبية والنقابات والكفاءات الفلسطينية المستقلة بما يساوي على الأقل ضعفي عدد أعضاء اللجنة التنفيذية.

يختص المجلس المركزي بمناقشة المواضيع والخطط التنفيذية المقدمة إليه من قبل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. كذلك تقدم له اللجنة التنفيذية تقارير دورية حول سير العمل في دوائر منظمة التحرير، ويقدم توصيات بذلك إلى اللجنة التنفيذية. ويمكن للمجلس البت في الأمور والقضايا العاجلة والطارئة، بما لا يتعارض وأحكام الميثاق الوطني الفلسطيني. ويحق للمجلس المركزي تجميد أو تعليق عضوية أي عضو أو تنظيم، واتّخاذ أي عقوبة بشأنه، على أن يعرض الأمر على المجلس الوطني في أول دورة لانعقاده.

ج. اللجنة التنفيذية

اللجنة التنفيذية هي أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، ويكون أعضاؤها متفرغين لإدارة شؤون منظمة التحرير الفلسطينية، وتتولى تخطيط وتنفيذ خطط وبرامج وسياسات المنظمة وفق توجيهات وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، وتكون مسؤولة أمامه.

تتولى اللجنة التنفيذية اتّخاذ القرارات الإدارية والمالية للمنظمة، وإعداد ميزانيتها، ويكون مركزها مدينة القدس، ولها أن تعقد اجتماعاتها في أي مكان تراه مناسباً.

يُنتخب أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، ويتمثل فيها الفصائل والأحزاب السياسية، وأعضاء مستقلون، ورئيس الصندوق القومي. ويترأس أعضاء اللجنة التنفيذية دوائر منظمة التحرير المختلفة.

5. دوائر المنظمة

تتولى تنفيذ ومتابعة برامج منظمة التحرير الفلسطينية وخططها، دوائر متعددة، يرأس كل منها عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وهذه الدوائر هي:

- الدائرة السياسية.
- الدائرة العسكرية والأمنية.
- دائرة الصندوق القومي الفلسطيني.
- دائرة شؤون اللاجئين.
- دائرة التربية والتعليم العالي.
- دائرة شؤون المفاوضات.
- دائرة الثقافة والإعلام.
- الدائرة القانونية.

- دائرة العمل والتنظيم الشعبي.
- دائرة الشباب والرياضة.
- دائرة شؤون المغتربين.
- دائرة العلاقات العربية.
- دائرة الشؤون الاجتماعية.
- مركز التخطيط الفلسطيني.
- دائرة العلاقات الدولية.
- دائرة الشؤون الإدارية.

6. منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية

منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة، وهي الجهة المخولة بتمثيل الشعب الفلسطيني في الوطن وفي الشتات، وإدارة المفاوضات، وتوقيع الاتفاقات الدولية نيابة عن الشعب الفلسطيني، وهي من أنشأ السلطة الفلسطينية استناداً إلى اتفاقية أوسلو التي وقعت عليها المنظمة. أما السلطة، فقد أنشئت وفق اتفاقية أوسلو كنواة لبناء الدولة الفلسطينية، وإدارة شؤون المواطنين الفلسطينيين في الداخل، وتقديم الخدمات لهم... الخ. وبناء على ذلك، فمن المفروض أن تشكل المنظمة المرجع الذيِ ُ سائل السلطة الفلسطينية، ويمكن أن تحلها.

وعلى الرغم من هذه المبادئ، فإن المرحلة التي تبعت اتفاقية أوسلو، وإنشاء السلطة الفلسطينية، قد شهدت تغييرات جوهرية في كامل منظومة العمل الفلسطيني، حيث تراجع دور منظمة التحرير وفصائلها، وتم تهميشها في الكثير من الأمور، مقابل توسع في دور السلطة الفلسطينية وهيمنتها على المشهد. ويعود ذلك إلى العديد من العوامل الذاتية والموضوعية التي لا مجال للإسهاب فيها، ومنها انتقال أجهزة منظمة التحرير إلى الداخل الفلسطيني، ما أدى إلى إضعاف قدرتها على تمثيل فلسطينيي الشتات، وتراجع التمويل المتاح للمنظمة، واعتمادها على الموارد المتاحة للسلطة الفلسطينية، وتراجع دور الأحزاب السياسية، والتباس الخطاب والبرنامج السياسي الفلسطيني في ظل ما يسمى عملية السلام، وانشغال الفلسطينيين بالهموم والتحديات المعقدة والمركبة التي تلت اتفاقية أوسلو.. وغيرها.

الفصل الثاني

منهجية الدراسة

أولاً . مقدمة المشروع وخلفيته وأهدافه

بّينت التجارب الدولية أن لزيادة مشاركة النساء والشباب المتكافئة، ووصولهم إلى مواقع صناعة القرارات والسياسات، تأثيراتٍ بالغةَ الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، وتطوير سياسات واستراتيجيات أكثر عدالة ومساواة ومحاربة للإقصاء والتهميش والإقصاء لفئات مهمة من المجتمع، وفي توسيع قاعدة المشاركة الشعبية والمجتمعية في جهود التنمية. وأشارت الخبرات المحلية والدولية إلى العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تؤثر على واقع ومكانة المرأة والشباب في المجتمع، وتحدد فرصهم في التطور والنمو والتمتع بحقوقهم، بما في ذلك حقهم في المشاركة السياسية، والتمثيل المتكافئ في مستويات اتّخاذ القرار، والوصول إلى مواقع صنع القرار. وبالتالي، فإن نجاح الجهود الساعية إلى تمكين النساء والشباب، ووصولهم إلى مواقع اتّخاذ القرار، وبلورة استراتيجيات وتدخلات فاعلة ومؤثرة لإحداث تغييرات تؤدي إلى النهوض بواقعهم، وتحقيق طموحاتهم وحقوقهم في المساواة على أساس النوع الاجتماعي، كل ذلك يتطلب، بالضرورة، فهماً وتحليلاً معمقين للواقع والظروف والنظم البنيوية والسياساتية والمؤسسية الرسمية وغير الرسمية، التي تعزز أو تعيق فرص النساء والشاب في المشاركة السياسية والقيادية المتكافئة، والوصول إلى مواقع صنع القرار.

إن مراجعة لتركيبة هياكل منظمة التحرير منذ تأسيسها، تشير، بوضوح، إلى تدني تمثيل النساء والشباب في أجهزة منظمة التحرير المختلفة، وعلى الصعد كافة. على سبيل المثال، خلت كافة اللجان التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من أي تمثيل نسوي منذ تأسيس المنظمة. وقد دخلت اللجنة التنفيذية الحالية امرأة واحدة لأول مرة في العام 2009. أما على صعيد المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي، فإن تمثيل النساء هو محدود، ولا يتناسب مع فعل المرأة الفلسطينية ودورها وتضحياتها. كذلك، فإن رئاسات دوائر منظمة التحرير، ورئاسة المجلس الوطني، والمجلس المركزي، تكاد تخلو من أي تواجد نسوي. وينسحب الأمر على رئاسات الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية والنقابات والاتحادات

الشعبية. فلا يوجد إلا فصيل سياسي واحد ترأسه امرأة، وباستثناء الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، لا ترأس النساء أيًّا من الاتحادات الشعبية والنقابات الممثلة في المجلس الوطني الفلسطيني. وعلى مستوى تمثيل الشباب، فالوضع يكاد يكون أكثر قتامة. فأصغر عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قد تجاوز الستين عاماً. ولا يتواجد الشباب في رئاسة أي فصيل، أو حزب سياسي، أو نقابة، أو اتحاد شعبي، أو أيٍّ من الدوائر أو الأجهزة القيادية والإدارية في مستويات العمل المكونة لمنظمة التحرير.

تأتي الدراسة الحالية في هذا السياق، وتنطلق من اهتمام المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، والعديد من المؤسسات النسوية والمجتمعية والحقوقية، والأحزاب السياسية، بدعم وتمكين النساء والشباب في المشاركة السياسية المتكافئة، ووصولهم إلى مستويات صنع القرار، وإزالة المعوقات والتحديات التي تعرقل ذلك. وتسعى مؤسسة مفتاح وشركاؤها، إلى بلورة استراتيجية فاعلة، وبرنامج عمل مؤثر يستند إلى نتائج علمية، وفهم معمق وواعٍ للواقع، من أجل الضغط والمناصرة والتأثير لزيادة المشاركة السياسية للنساء والشباب، ووصولهم إلى مواقع صنع القرار، والمساهمة في صنع سياسيات قائمة على مبادئ العدالة والنزاهة والحكم الصالح.

ثانياً: أهداف الدراسة ومنهجيتها ومخرجاتها

1. الأهداف

بشكل عام، تهدف الدراسة إلى فهم وتحليل للنظام السياسي الفلسطيني، وبخاصة في منظمة التحرير، من حيث العوامل التي تعيق تقدم النساء والشباب إلى مراكز صنع القرار، وتقديم توصيات عملية للنهوض بدور ومشاركة النساء والشباب في تفعيل منظمة التحرير. وعلى وجه الخصوص، تسعى الدراسة إلى ما يلي:

- تحديد أهم معوقات النظام السياسي الفلسطيني، وبخاصة في منظمة التحرير، التي تحول دون تقدم النساء والشباب في مراكز صنع القرار.
- وضع تصور لتفعيل منظمة التحرير من خلال تعزيز المشاركة الفاعلة للنساء والشباب.

2. منهجية الدراسة ومراحل التنفيذ والأساليب البحثية

أ. منهجية الدراسة وتوجهاتها

تعتمد هذه الدراسة على منهجية تحليلية عميقة، لتحديد أبرز المعيقات التي تحد من المشاركة السياسية للنساء والشباب وتمثيلهم على مستوى صناعة القرار، ضمن إطار النظام السياسي الفلسطيني، وبخاصة منظمة التحرير. وستقوم الدراسة بتحليل معمق للواقع والممارسات وتحديد الفجوات التي يعاني منها النظام الفلسطيني الذي يؤدي إلى إعاقة تقدم النساء والشباب، والحد من فرصهم/ن في الوصول إلى مستويات صنع القرار، مع التركيز على دراسة طبيعة منظمة التحرير الفلسطينية وهيكليتها والممارسات والسياسات التي توجه العمل داخلها، وتؤدي إلى تحديد وتهميش دور ومشاركة النساء والشباب، ووصولهم إلى مستويات صناعة القرار. وقد ركزت الدراسة على أربعة محاور رئيسية:

- مراجعة للنظام والسياسات والقوانين الأساسية المعمول بها في منظمة التحرير، وتحديد الثغرات التي يمكن أن تشكل عوائق أمام وصول النساء والشباب إلى مواقع قيادية متقدمة ودوائر صنع القرار (أي هل هناك أي قوانين أو أنظمة أو سياسات تمييزية تمنع أو تحد من وصول النساء والشباب إلى صنع القرار؟).
- تحليل للممارسات المعمول بها داخل منظمة التحرير ومكوناتها المختلفة ومنطلقاتها وأسبابها وجذورها التي تحد من مشاركة النساء والشباب ووصولهم/ن إلى مواقع قيادية أو تؤدي إلى إقصائهم/ن أو تهميشهم/ن.
- تحليل للمنظومة المجتمعية الأوسع ومختلف العوامل الاجتماعية والثقافية التي تسبب أو تفاقم أو تؤثر على تهميش وإقصاء النساء والشباب من المواقع القيادية ودوائر صنع القرار في منظمة التحرير.
- مراجعة نقدية لأهم التجارب التي حاولت إيصال النساء والشباب إلى مواقع صنع القرار (مثل نظام الكوتا)، وتحديد الفجوات في سياسات وآليات التطبيق المرتبطة بها.

ب. مراحل التنفيذ والأساليب البحثية

من أجل التعمق في فهم الواقع والحصول على تحليلات واعية ومدروسة، فقد قامت الدراسة باستخدام مزيج من الأساليب البحثية التي تدمج بين مراجعة الأدبيات، وتحليل لكتابات الباحثين الذين تناولوا الموضوع، واستخدام العديد من الأساليب البحثية الهادفة إلى جمع بيانات مباشرة من أكبر عدد ممكن من الخبراء والمختصين والمطلعين والعارفين بالموضوع، وفق البرنامج الزمني المتاح. وقد مر تنفيذ الدراسة بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى: التحضيرات ومراجعة القوانين والسياسات والأدبيات

شملت هذه المرحلة النشاطات التالية:

1. وضع خطة العمل التنفيذية وخطوات إنجاز الدراسة.
2. جمع ومراجعة القوانين والسياسات الخاصة بمنظمة التحرير، بما في ذلك مختلف القوانين والسياسات والإجراءات التي توجه العمل في منظمة التحرير (ومكوناتها)، والأدبيات والأبحاث السابقة التي حاولت دراسة موضوع البحث.
3. التحضير للعمل الميداني (وضع المواضيع والأسئلة البحثية الرئيسية التي وجهت المقابلات الفردية ومجموعات النقاش المركزة، وقائمة بالأشخاص الذين تمت مقابلتهم،... الخ)، وقد تضمنت مواضيع البحث القضايا التالية:

- هل هناك قوانين أو تشريعات أو سياسات أو إجراءات ذات طبيعة تمييزية ويمكن أن تشكل عوائق أمام تمثيل النساء والشباب المتكافئ، أو وصولهم إلى مواقع قيادية متقدمة في دوائر صنع القرار في منظمة التحرير وهياكلها؟
- ما طبيعة وأسباب وجذور العوائق والممارسات وآليات العمل التي تعيق وصول النساء والشباب إلى مواقع القيادة وصنع القرار؟
- مراجعة تحليلية/نقدية للتجارب التي حاولت دفع النساء والشباب وتعزيز وصولهم إلى مواقع اتّخاذ القرار في المؤسسات الرسمية الفلسطينية (مثل نظام الكوتا). ما أهم إيجابياتها وسلبياتها والإشكالات المرتبطة بتطبيقها؟

- توصيات ومقترحات عملية لدفع وتعزيز وصول النساء والشباب إلى مواقع قيادية في منظمة التحرير.

وقد استخدم في المقابلات الفردية ومجموعات النقاش المركزة الأسئلة التوجيهية الرئيسية التالية:

1. لماذا يتدنى تمثيل النساء في مستويات اتّخاذ القرار في منظمة التحرير الفلسطينية (المجلس الوطني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية)؟
2. لماذا يتدنى تمثيل الشباب في مستويات اتّخاذ القرار في منظمة التحرير الفلسطينية (المجلس الوطني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية)؟
3. ما هي برأيك أهم الممارسات وآليات العمل داخل منظمة التحرير التي تعيق وصول النساء والشباب إلى مستويات اتّخاذ القرار؟
4. ما هو تقييمك للمحاولات التي تمت لدعم وصول النساء والشباب إلى مستويات اتّخاذ القرار (مثل نظام الكوتا)؟
5. كيف يمكن تغيير هذا الوضع لضمان تمثيل متكافئ للنساء والشباب ووصولهم إلى مستويات اتّخاذ القرار في منظمة التحرير؟ ما التوصيات والمقترحات التي تقترحونها؟

المرحلة الثانية: مرحلة العمل الميداني وجمع البيانات

خلال هذه المرحلة تم إنجاز التالي:

أ. إجراء مقابلات فردية معمقة مع 16 شخصاً من ذوي الخبرة والتجارب والعارفين بآليات العمل داخل منظمة التحرير، ومن الأشخاص المعنيين بالموضوع والخبراء في العمل النسوي والشبابي، وشمل ذلك:
- عاملون في أجهزة منظمة التحرير بمستوياتها المختلفة.
- ممثلو بعض الفصائل في منظمة التحرير.
- ممثلو بعض الفئات المكونة للمجلس الوطني الفلسطيني، والمرتبطة بموضوع البحث (المرأة الفلسطينية، الطلاب،... الخ).
- خبراء في مجالات العمل النسوي والشبابي وأعضاء من اللجنة التوجيهية للمشروع.
- مؤسسات نسوية ذات خبرة في العمل على إيصال النساء والشباب إلى مواقع قيادية.

ب. عقد مجموعة نقاش مركزة مع أعضاء اللجنة التوجيهية للمشروع.

ت. عقد مجموعة نقاش مركزة مع مجموعة شبابية شارك فيها 6 شباب.

المرحلة الثالثة: تحليل البيانات

خلال هذه المرحلة تم إنجاز ما يلي:

أ. معالجة البيانات وتحليلها، وتضمن ذلك: تبويب وتصنيف البيانات التي تم جمعها من مختلف الأساليب البحثية تحت عناوين محددة، ومقارنتها، والتأكد من اتّساقها ومنطقيتها وانسجامها، والخروج بنتائج أولية تعكس آراء المبحوثين.

ب. عقد مجموعة نقاش مركزة مع أعضاء اللجنة التوجيهية لاستعراض ونقاش أبرز النتائج والتوصيات ونقاشها، والتأكد من تمثيلها لوجهات نظر المبحوثين.

ت. وضع الخطوط العريضة للنتائج النهائية.

تم خلال هذا المرحلة إنجاز ما يلي:

- إعداد تقرير يلخص أهم النتائج، ويعرض أهم التوصيات، وتقديمه إلى مؤسسة مفتاح.
- تلقي ملاحظات مؤسسة مفتاح وتعليقاتها على التقرير، ونقاش هذه الملاحظات إن لزم.
- إعداد التقرير الختامي وتقديمه إلى مؤسسة مفتاح.

ج. محددات الدراسة

تم إنجاز الدراسة الحالية في وقت قصير، وتمثل الدراسة نشاطاً لمراجعة سريعة لأهم العوامل التي تعيق تمثيل النساء والشباب ووصولهم إلى مواقع اتّخاذ القرار. وقد حدد إطار عمل الدراسة ونتائجها المحددات التالية:

1. الدراسة يمكن اعتبارها استطلاعية وتحليلية وليست دراسة شاملة، وبالتالي فقد ركزت على مقابلة عدد من الأشخاص الذين يمكنهم المساهمة في الإجابة عن أسئلة البحث، من خلال عينة اختيارية تم تحديدها بالتوافق مع مؤسسة مفتاح. لذلك، فالدراسة لا تمثل رأي كل من له علاقة ومعرفة ودراية وخبرة بمنظمة التحرير، ولا يمكن تعميم نتائجها.
2. لإنجاز الدراسة في الوقت المحدد، تم وضع أسئلة البحث بدقة دون التشعب الكبير في استعراض وتحليل السياقات إلا فيما يخدم الهدف من الدراسة. ولو كان هناك المزيد من الوقت، لتم التعمق أكثر في السياقات المؤثرة على مختلف القضايا المبحوثة.
3. لم يكن هدف الدراسة تقييماً معمقاً لأداء منظمة التحرير أو فصائلها أو مكوناتها، ولذلك، فان الآراء الواردة في الدراسة تمثل التحليلات والرؤى التي أفاد بها الأشخاص المشاركون.
4. تمت إضافة العديد من النشاطات البحثية لتغطية بعض الجوانب التي شعر فريق البحث أنها بحاجة إلى تعمق أكثر. على سبيل المثال، شعر فريق البحث أن رؤى الشباب لم تتم تغطيتها بشكل كافٍ، فتم تصميم لقاء جماعي مع مجموعة من

الشباب والشابات. ولو توفر الوقت والإمكانيات لتم تنظيم لقاءات إضافية مع الشباب.

5. حاول فريق البحث التنويع في الأشخاص الذين التقى بهم لإغناء الآراء (عاملين في منظمة التحرير، ممثلين من الفصائل والأحزاب بمستويات مختلفة، شباب ونساء، مؤسسات شبابية ونسوية)، ولكن لو كان الوقت والمجال أكبر، لسعى فريق البحث إلى مقابلة أعداد أكبر.

الفصل الثالث

أهم النتائج

فيما يلي استعراض لأهم النتائج التي خرجت بها الدراسة مصنفة حسب أسئلة الدراسة الرئيسية:

أولاً. لماذا يتدنى تمثيل النساء في مستويات اتّخاذ القرار في منظمة التحرير الفلسطينية (المجلس الوطني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية)؟

1. **الأنظمة والتشريعات والقوانين التي توجه العمل في منظمة التحرير وفصائلها وتأثيراتها على تمثيل النساء**

قام فريق البحث بمراجعة العديد من الوثائق الرسمية الفلسطينية المتعلقة بمنظمة التحرير والصادرة عنها، والأنظمة الداخلية لبعض الفصائل الفلسطينية المنضوية تحت منظمة التحرير؛ بهدف دراسة إن كان هناك أي إشارات أو صياغات في القوانين والتشريعات والأنظمة تحمل مضامين تمييزية لصالح الذكور، أو تحد من مشاركة النساء أو تقيدها (ملحق رقم 1 يقدم قائمة بالوثائق التي تمت مراجعتها). والهدف من هذه المراجعة هو التأكد من أنه لا توجد قوانين أو أنظمة أو تشريعات تحد من مشاركة النساء في هياكل منظمة التحرير، أو وصولهن إلى مواقع صنع القرار. وقد أكدت هذه المراجعة حيادية الصياغات القانونية والأنظمة، وخلوها من أي إشارات قد تفضل الذكور أو تميز بينهم وبين الإناث في التمثيل والحقوق والواجبات، بما في ذلك حق الترشح أو الانتخاب.

ومن أهم الوثائق القانونية الفلسطينية التي تشكل مرجعية أساسية للتشريعات الفلسطينية، وثيقة الاستقلال الفلسطيني التي تم إطلاقها في العام 1988 خلال اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، والقانون الفلسطيني المعدل للعام 2003 التي كرست، وبنصوص صريحة وواضحة، مبادئ المساواة وعدم التمييز. فقد ورد في وثيقة الاستقلال النص التالي: "إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا. فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق،

تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية، واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة بين الرجال والنساء، أو على أساس العرق، أو الدين، أو اللون، أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل...".[1]

وفي القانون الأساسي المعدل ورد النص التالي في المادة 9 "... الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء، لا تمييز بينهم بسبب العرق، أو الجنس، أو اللون، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو الإعاقة".[2]

وفي الواقع، فإن هناك تمييزاً إيجابياً واحداً لصالح النساء، يتمثل في كون المرشحات الممثلات للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية هن بالكامل من النساء، ولا يوجد أي رجل يمثل الاتحاد. أما باقي الجهات المكونة لهياكل منظمة التحرير؛ سواء أكانت الفصائل والأحزاب السياسية أم النقابات والاتحادات الشعبية أم المجلس التشريعي، فهي، من ناحية نظرية، متاحة لكل من النساء والرجال، ولا يوجد أي قوانين تمنع أو تحرم النساء أو الرجال من الترشح لعضويتها أو تمثيلها.

والخلاصة أن أسباب تدني تمثيل ومشاركة النساء في هياكل منظمة التحرير الفلسطينية ومكوناتها، لا يعود إلى تمييز في القوانين، ولكن في التطبيقات والممارسات.

2. العوامل الثقافية والاجتماعية والممارسات الإدارية والمؤسسية

ذكر الأشخاص المشاركون في الدراسة، العديد من الأسباب الاجتماعية والسياسية والتنظيمية والثقافية التي أدت، بمجملها، إلى تدني تمثيل النساء في هياكل منظمة التحرير ومختلف المؤسسات المكونة لها، وأدت، بمجملها، إلى تهميش وإقصاء

[1] المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية. وثيقة إعلان الاستقلال– المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة 19، 1988، ص 3.

[2] المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح). القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية، 2008، ص 11.

النساء والشباب من دوائر رسم السياسات وصناعة القرارات داخل الفصائل والأحزاب السياسية وفي منظومة منظمة التحرير ككل.
وفيما يلي استعراض لأهم هذه العوامل:

أ. أسباب اجتماعية وثقافية

منظمة التحرير هي نتاج لواقع اجتماعي وثقافي، حيث تتأثر منظومة العمل في منظمة التحرير وقيادتها وأدائها وهيكليتها، بالأفكار والمعتقدات والقيم الاجتماعية والثقافية السائدة التي تميز بين الذكور والإناث، وتكرس أدواراً محددة لكل منهما. وترى هذه الثقافة الذكورية والأبوية أن الرجال هم الأقوى والأقدر على إدارة الشأن العام والعمل السياسي والقيادي، بما يتطلبه من حكمة ورؤية وقوة. وهذه المعتقدات لا تؤمن بقدرات النساء، وتراهن أضعف من الرجال وأكثر تأثراً بالعواطف، ولا يتمتعن بالحزم والحكمة والقوة اللازمة للتعاطي مع الضغوط التي يتطلبها العمل السياسي. هذه الأفكار التي تنتشر بين مكونات كثيرة في المجتمع الفلسطيني، يحملها، أيضاً، أو يتأثر بها الكثير من قيادات منظمة التحرير وقيادات الفصائل والاتحادات والنقابات المكونة لهيئات منظمة التحرير الفلسطينية. ومن هنا جاءت النمطية في تعريف دور المرأة التي تركز على أن المرأة شريك في النضال، ولكن ليس في صنع القرار.

وعلى الرغم من تحقيق بعض الإنجازات على صعيد تمثيل النساء ووصول بعضهن إلى مواقع متقدمة، فإن هذه الإنجازات ما زالت غير كافية أو متكافئة.

الثقافة تنعكس على النظام السياسي، بدلاً من أن تنهض النخب والمنظومة السياسية والقانونية بالثقافة المجتمعية السلبية، نراها تتساوق معها أو تخضع لها.
إحدى المشاركات في الدراسة

يتم التعامل مع قضية تمثيل النساء في أجهزة منظمة التحرير كالديكور الإضافي الذي يعمل على تجميل المشهد، ويعطي منظومة العمل الفلسطيني وجهاً حضارياً، وليس نتيجة لإيمان راسخ بقدرات المرأة أو حقوقها.
إحدى المشاركات في الدراسة

قيادة منظمة التحرير هي نتاج للمجتمع الأبوي الذكوري الذي يقصي المرأة ولا يؤمن بقدراتها.

أحد المشاركين في الدراسة

البعض يرى المرأة كملحق للعمل الذكوري، لذلك بقيت المرأة كظل للرجل ومساند له.
إحدى المشاركات في الدراسة

حتى عندما تصل امرأة إلى موقع من المواقع القيادية، يتم التعامل معها وفق النظرة النمطية، فيتم تسليمها ملف المرأة أو قضايا الشؤون الاجتماعية، بينما يحتفظ الرجال بالملفات الأهم المرتبطة بالشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية... وغيرها.
إحدى المشاركات في الدراسة

الهيمنة الذكورية التقليدية في قيادة مختلف فصائل منظمة التحرير صاحبها عدم اهتمام أو لامبالاة أو ضعف في مواقف هذه الفصائل في تبني تطلعات النساء والشباب. القيادات التي تفهمت حقوق ومطالب المرأة والشباب، وكانت على استعداد لدعم هذه الحقوق والمطالب، مثلت أقلية واستثناء.
أحد المشاركين في الدراسة

ب. ظروف وبيئة تشكيل منظمة التحرير

رأى العديد من المشاركين في الدراسة أن ظروف نشأة منظمة التحرير وبيئة عملها، ألقت بظلالها على هيكلية المنظمة وأساليب عملها. فالمنظمة نشأت خارج الوطن، وتبنت الكفاح المسلح والعمل الفدائي السري ضمن بيئة وواقع بالغ التعقيد. وخلال هذه المرحلة، كان أغلب كوادر وقيادات العمل الفدائي من الذكور، وهذه كانت بداية هيمنة الذكور على مختلف مفاصل العمل في المنظمة، بما في ذلك القيادة العليا. وكرس هذا الوضع تبعية بعض الفصائل لدول عربية محددة، وتعرض منظمة التحرير لتدخلات من مختلف الأنظمة العربية التي حاولت التأثير عليها في هذا الاتجاه أو ذاك. في هذه الظروف، رأت القيادات الذكورية التي سيطرت على منظمة التحرير، أنها الأقدر على التعاطي مع هذه الظروف، وحماية المنظمة من التدخلات الخارجية.

نظام منظمة التحرير الفلسطينية وضع في سياق منظومة الثورة، وليس في سياق مجتمع مدني مستقر.
إحدى المشاركات في الدراسة

المنظمة تطورت في الخارج وواجهت تحديات متعددة أجحفت بالمرأة، وأدت إلى تقليص حضورها القيادي. فنشأة المنظمة في سياق نظام ثوري، وقيادة سياسية كانت حكراً على الذكور، والنضال من أجل الحفاظ على استقلالية القرار الفلسطيني وسط محاولات تدخل الدول العربية في الشأن الفلسطيني، وسيادة المفاهيم الذكورية للقيادة، والتنافس على المناصب بسبب نظام المحاصصة، أدت، بمجملها، إلى إقصاء النساء من مواقع القيادة، وحصر دورها في العمل النضالي الميداني.

إحدى المشاركات في الدراسة

ج. نظام المحاصصة

أجمع كافة الأشخاص المشاركين في الدراسة على أن التنافس الكبير بين فصائل وأحزاب منظمة التحرير الذي أفرز نظام المحاصصة المستند إلى اللجوء إلى التوافقات الفصائلية والمحاصصة كمنهج عمل، قد أثر تأثيراً سلبياً على تركيبة مختلف أجهزة وهياكل ومكونات منظمة التحرير، وقلص الخيارات الديمقراطية المتاحة أمام الشعب الفلسطيني في انتخاب ممثليهم ضمن أطر منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت أهم نتاجات هذا الوضع تكريس هيمنة الذكور وإقصاء النساء عن مواقع صنع القرار.

فيما يلي بعض الأمثلة والقضايا التي أوردها الأشخاص المشاركون في الدراسة:

- اللجوء إلى نظام المحاصصة وحسابات التوافق الفصائلي في تشكيل هيئات منظمة التحرير وآليات عملها، أضعف مناهج العمل الديمقراطي، وغيب كافة أشكال الرقابة الحقيقية على أداء المنظمة.

  على سبيل المثال، يتم فرز مرشحي الفصائل خلف أبواب مغلقة، وفي كثير من الأحيان دون اللجوء إلى الانتخابات أو آليات العمل النزيهة والشفافة.
- نظام المحاصصة أدى إلى تكريس تمثيل قيادات الفصائل الذكورية لفصائلهم، لأن الأعداد المطلوب أن يرشحها كل فصيل محدودة، وأعداد المرشحين كبير. في وضع كهذا، تكون فرص ترشيح النساء ضعيفة أو محدودة.
- التنافس الحزبي والمحاصصة كرسا اختيار الأكثر انتماء من ناحية سياسية وحزبية، وليس بالضرورة الشخص المناسب والأكفأ للمهمة أو الوظيفة.
- التنافس السياسي بين الفصائل كان سبباً لإقصاء النساء في كثير من الأحيان، وبخاصة أن كل فصيل كان يسعى إلى ترشيح أقوى الشخصيات لديه للتأكد من قوة تمثيل الفصيل والدفاع عن مصالحه، ومقارعة ممثلي الفصائل الأخرى،

وتحقيق مكاسب للحزب. في ظل هذا الوضع، يتكرس إقصاء النساء وتبرز قضية ضعف الثقة والتشكيك بقدرة المرأة على التنافس الحزبي، وتمثيل مصالح حزبها السياسي أمام الفصائل الأخرى.

- نظام المحاصصة أضعف مناهج العمل الديمقراطي في فرز مرشحي عضوية أجهزة منظمة التحرير. على سبيل المثال، إن كانت حصة فصيل معين 20 شخصاً في المجلس الوطني الفلسطيني، فإن الفصيل يكون مطلوباً منه أن يقدم قائمة بأسماء مرشحيه دون أي شكل من أشكال الرقابة على آليات فرز أو اختيار هؤلاء الأعضاء، أو إن تمت عملية فرز الأسماء وفق أسس ديمقراطية أم لا.
- أحد أسباب ضعف مشاركة النساء، أن هذه المشاركة لم تعتمد في يوم من الأيام على قدراتها وكفاءتها، ولكن كموضوع غير رئيسي في ظل التوافق والمحاصصة الفصائلية.

> أي خلاف بين الأحزاب على التمثيل، تكون المرأة الخاسر الأول فيه، فأسهل شيء يمكن التضحية به هو التنازل عن المرشحات الإناث.
>
> إحدى المشاركات في الدراسة

د. عدم انتظام اجتماعات أجهزة منظمة التحرير

عدم انتظام اجتماعات أجهزة منظمة التحرير أضعف المناهج الديمقراطية في فرز القيادات، وجّمد مبدأ تداول السلطة أو تجديد القيادات. فالمجلس الوطني الفلسطيني اجتمع آخر مرة العام 1996، أي قبل 21 عاماً. هذا يعني أن الكثير من أعضاء المجلس لم يتجددوا منذ ذلك التاريخ. في هذا السياق، فإن تركيبة المجلس التي يهيمن عليها الذكور قد بقيت كما هي.

هـ. تراجع دور منظمة التحرير ومكانتها وأدائها

من المفروض أن تكون منظمة التحرير هي المرجعية التي تراقب أداء السلطة الوطنية، وهي التي تبرم الاتفاقات، وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، إلا أن ما حدث بعد توقيع اتفاقية أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية هو العكس، حيث تقدم دور السلطة الوطنية، وتراجع دور منظمة التحرير بشكل أصبح وجودها شكلياً .

وفي الواقع، حين حاولنا شرح أهداف الدراسة للمشاركين فيها، وذكرنا اسم منظمة التحرير، ترددت على ألسن المشاركين الكلمات والعبارات التي تصف واقع حال المنظمة: ترهلت، تكلست، تهلهلت، تعاني من شيخوخة، في مرحلة احتضار، هيكل فارغ يستخدم عند اللزوم، أسد هرم دون مخالب أو أنياب، ماتت وتم دفنها، أمل خفت وتراجع.

أشار جميع من التقينا بهم إلى أن دور المنظمة كان أقوى حين كانت في الخارج، حيث تمتعت المنظمة باستقلالية مالية، وشهدت الساحات التي تواجدت فيها حراكاً إيجابياً كبيراً بين الفصائل والاتّحادات المكونة لمنظمة التحرير. هذا الوضع اختلف منذ إنشاء السلطة الفلسطينية، فإضافة إلى تمدد وتوسع دور السلطة، وانحسار دور منظمة التحرير، فإن التداخل الكبير بين السلطة والمنظمة وعدم الفصل بين الاثنين، أكان ذلك في الشخوص أو الأدوار، أدى إلى تهميش دور منظمة التحرير، وبخاصة في ظل اعتماد المنظمة والفصائل الفلسطينية على التمويل الذي توفره السلطة الفلسطينية.

وأشار بعض الأشخاص الذين التقينا بهم إلى أن بعض مؤسسات منظمة التحرير كانت فاعلة في الخارج، ولكن تاهت بعد العودة إلى أرض الوطن، وانحسر دورها أو تم تهميشها.

هذا التراجع في دور منظمة التحرير وأدائها، أدى إلى تجميد أو تقليص في أدائها، وإلى تراجع في كافة مناحي العمل فيها. وقد ألقى الكثير ممن التقينا بهم الضوء على العديد من الأمور المرتبطة بتراجع أداء منظمة التحرير من حيث الأسباب والنتائج، أهمها:

1. **عدم انتظام اجتماعات أجهزة منظمة التحرير**

تميزت المرحلة الماضية بعدم انتظام اجتماعات أجهزة منظمة التحرير، ما أضعف قدرة المنظمة على أداء مهامها، وتراجع دورها، وضعف المناهج الديمقراطية في العمل، وجمد مبدأ تداول السلطة، أو تجديد القيادات، أو وجود أي شكل من أشكال المساءلة عن الأداء، أو المحاسبة عن التقصير. فالمجلس الوطني الفلسطيني اجتمع آخر مرة العام 1996، أي قبل 21 عاماً، ما يعني أن الكثير من أعضاء

المجلس لم يتجددوا منذ ذلك التاريخ، ولم يمارسوا الأدوار المنوطة بهم. وفي هذا السياق، فإن تركيبة المجلس التي يهيمن عليها الذكور، بقيت كما هي، ومن كان ضمن فئة الشباب في حينه لم يعد كذلك.

وبالطبع، فإن عدم انتظام الاجتماعات قد رافقها عدم انتظام في إجراء انتخابات دورية لتجديد المنظومة القيادية الفلسطينية، وتكريس مبدأ تداول السلطة، وتعميق النهج الديمقراطي، وإضفاء الشرعية على النظام السياسي الفلسطيني القائم.

2. غياب الرؤية وتعطيل الكثير من خطط منظمة التحرير وبرامجها

أشار معظم الأشخاص الذين التقينا بهم إلى أن مرحلة ما بعد أوسلو وتراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية قد رافقه غياب الرؤية الواضحة لدى المنظمة حول دورها وأولوياتها وأدواتها وخطط عملها. وفي هذا الوضع الذي ترافق مع تراجع التمويل الذاتي لمنظمة التحرير، وضعف دوائر العمل فيها، تعطلت العديد من الخطط والبرامج التقليدية التي كانت تضطلع بها المنظمة، أو التي يتطلب الوضع السائد أن تقوم منظمة التحرير بها. هذا الوضع ساهم في تكريس خطط عمل السلطة الفلسطينية كبديل أوحد لتحديد وتوجيه الأولويات الفلسطينية. وكما سبق ذكره، بدلاً من أن تلعب منظمة التحرير دور الموجه والمراقب والمسائل للسلطة، فقد أصبحت الكثير من نشاطات منظمة التحرير تابعة للسلطة.

3. الانقسام الفلسطيني وجهود إصلاح منظمة التحرير

خلال العقد الماضي، لعب الانقسام الفلسطيني دوراً سلبياً فاقم التحديات التي تواجهها منظمة التحرير، وقلل فرص تفعيلها، وأربك الجهود كافة التي تسعى إلى إصلاحها. ويشكل التوافق المبدئي الذي تحقق في اجتماعات الفصائل الفلسطينية في بيروت، خطوة إيجابية على طريق إصلاح منظمة التحرير وتقويتها واسترجاع عافيتها. وقد انبثق عن اجتماعات بيروت تشكيل لجنة من المجلس المركزي لصياغة روية جديدة لانتخابات مجلس وطني جديد وفق الرؤية الجديدة. وعلى الرغم من أن بعض من التقينا بهم اعتبر هذه الخطوة إنجازاً مهماً يمكن أن يدفع عملية إصلاح منظمة التحرير إلى الأمام، فقد أبدى عدد من المشاركين في الدراسة حذرهم الشديد، لأن تنفيذ التوافق الذي تم يواجه صعوبات جمة، بسبب غياب التقدم في إنجاز خطوات جدية على صعيد إنهاء الانقسام. إضافة إلى ذلك، فقد أبدى العديد

من المشاركين في الدراسة عدم رضاهم عن الاجتماعات ونتائجها، كونها تبّنت وكررت عقلية المحاصصة السياسية نفسها بين الفصائل،بدلاً من اللجوء إلى الرؤية الشاملة التي تتجاوب مع التحديات التي تمر بها القضية الفلسطينية. وعلى وجه التحديد، نبه هؤلاء إلى أن مبررات المحاصصة السياسية التي تبنتها منظمة التحرير في حقبة زمنية معينة بسبب ظروف نشأتها، ونوعية التحديات التي واجهتها حينئذ، لم تعد قائمة. وأكد هؤلاء على أهمية النظر إلى عملية الإصلاح من منطلقات أخرى تتبني مبادئ الحقوق والمساواة والعدالة والإنصاف، وهي المنطلقات التي يمكن أن تحدث تغييرات جوهرية في تطوير هيكلية منظمة التحرير وبرامجها وآلية عملها، لتصبح أكثر إنصافاً للنساء والشباب، وتضفي على المنظمة الحيوية والنشاط التي فقدتهما خلال السنوات الماضية، وتزيد من قدرتها على التعامل مع مختلف التحديات والظروف التي طرأت على القضية الفلسطينية وواقع الشعب الفلسطيني خلال العقود الثلاثة الماضية.

وعلى الرغم من ذلك، أكد العديد ممن التقيناهم على أن الحوار حول إصلاح منظمة التحرير، والشروع في بلورة منظومة جديدة للانتخابات داخل منظمة التحرير، يشكلان فرصة مهمة يجب التقاطها من قبل الحركة النسوية والشبابية ومؤيديهم والمتعاطفين معهم، لتطوير استراتيجية للضغط الفوري على الفصائل لتبني رؤى ومنهجيات جديدة لإصلاح منظمة التحرير وفق مبادئ العدالة والمساواة، بما في ذلك معالجة قضايا عدم التكافؤ في تمثيل النساء والشباب ووصولهم إلى مناصب قيادية في المنظمة، إضافة إلى اختيار ممثلين من النساء والشباب للانضمام إلى اللجنة المكلفة بصياغة الانتخابات المستقبلية، أو التنسيق الفاعل معها.

و. التركيز على النضال السياسي وإهمال النضال الاجتماعي

غلب على برامج العمل في منظمة التحرير الفلسطينية ومختلف الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية، النضال السياسي والعسكري، ومقارعة الاحتلال، وفكرة تحرير الوطن، وإقامة الدولة، دون الالتفات إلى النضال الاجتماعي، والتساؤل حول أي دولة نزيد، وأي مجتمع نريد، وقضايا الحقوق والواجبات، وقيم العدالة والمساواة. الكثير من الفصائل لم تعطِ النضال الاجتماعي أي اهتمام، واعتبرت ذلك قضايا مؤجلة إلى ما بعد التحرير، بدعوى أن هذه النقاشات يمكن أن يكون لها معنى خلال مرحلة بناء الدولة. وبالطبع، فإن تدني تمثيل النساء في المراكز القيادية، أو

الوصول إلى مراكز صنع القرار، هما من نتاجات غياب النضال الاجتماعي، وتكريس مبادئ العدالة والمساواة والحقوق بوجه عام.

في هذا السياق، فقد كان نضال المرأة الميداني واللامركزي مرحباً به من قبل قيادات الأحزاب السياسية. أما الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار، فقد تم النظر إليه وفق معايير صارمة ومتحفظة.

حين ناضلنا كنساء وشباب في الانتفاضة الأولى، كانت نوايانا وأهدافنا نقية، وعلى الرغم من حجم التضحيات الهائل الذي قدمناه، لم تكن المناصب والمكاسب الآتية تخطر ببالنا. لقد آمنا بفكرة، وناضلنا من أجلها. وحين تشكلت السلطة، اصطدمنا بالواقع الأليم الناجم عن تأجيل النضال الاجتماعي، وتقديم النضال السياسي. جاءت السلطة بآلتها الذكورية الضخمة، فأقصت الهياكل القائمة، أو سعت إلى دمجها وفق المنظومة الأعم، فكان تهميش النساء والشباب أبرز النتائج، حيث سيطر الذكور، وبخاصة من القيادات التقليدية على مجمل المناصب.

إحدى المشاركات في الدراسة

المرأة التي تتقدم لمنصب ما، مطلوب منها إثبات نفسها وأهليتها، وهناك قائمة طويلة من المعايير يتم التدقيق فيها من قبل أشخاص يرفض بعضهم وجودها أو يتقبلونه على مضض. أما الرجل في نظر هؤلاء، فهو مؤهل تلقائياً .

إحدى المشاركات في الدراسة

يقوم الكثير من غير المقتنعين بأهلية المرأة لمواقع اتخاذ القرار بمراقبتها، وتصيد الفرص لأي أخطاء قد تقع، والتي قد تكون بسيطة. مع أن الرجال قد يرتبكون أخطاء كارثية، ولكن هناك دائماً من يجد لهم المبررات. أما النساء، فأقل هفوة يتم تضخيمها والمبالغة في ردود الفعل حولها. هذه المراقبة تجعل المرأة أكثر حذراً وتردداً ، وتحرم المجتمع من الكثير من الإبداعات التي يمكن أن تقوم بها لو أُطلق العنان لطاقاتها وقدراتها.

إحدى المشاركات في الدراسة

ر

تراجع مناهج العمل الديمقراطي داخل منظمة التحرير والأحزاب السياسية

يشكل ضعف مناهج العمل الديمقراطي، وعدم تكريس الانتخابات الشفافة والنزيهة التي تشرف عليها أجهزة رقابية ذات مصداقية، من أهم التحديات التي تعيق تداول السلطة، وتجديد القيادة، وضخ دماء جديدة في الأجهزة القيادية في منظمة التحرير وفصائل العمل السياسي. فالمناصب العليا في أجهزة وأحزاب منظمة التحرير، لم

تتغير كثيراً منذ ثلاثة أو أربعة عقود، وبقيت قيادات بعض الأحزاب والأجهزة في مواقعها دون تغيير أو تجديد. في هذه البيئة، تتقلص فرص النساء في الوصول إلى المواقع القيادية أو مناصب صنع القرار في الفصائل والأحزاب السياسية.

ويشكل غياب الانتخابات، كطريقة لتبادل السلطة، أحد المآخذ المهمة التي ركز عليها الكثير من المشاركين في الدراسة. فقد أبرز العديد من المشاركين، أنه وعلى الرغم من بعض المآخذ التي يتم تسجيلها حول طرق إجراء الانتخابات داخل الأحزاب السياسية ومدى نزاهتها، فإنها تبقى مداخل مهمة لعملية تغيير الدماء وتجديد العضوية في الأحزاب السياسية، وأن تجربة الانتخابات لأعضاء المجلس التشريعي، وما صاحبها من نزاهة، يجب أن يتم تكريسها في الأحزاب والنقابات والاتحادات الشعبية المكونة لمنظمة التحرير، وأن صعوبة إجراء الانتخابات داخل الاتحاد، أو ذلك الحزب، يجب ألا يعطل مبدأ الاحتكام للانتخابات كمنهج وخيار.

> من أكبر الأخطاء التي تكرست في منظمة التحرير وفصائلها، افتقارها إلى ثقافة المراجعة النقدية لأدائها، والمصارحة، والمساءلة، والمحاسبة عن القرارات المتخذة على الأصعدة كافة. وكلها متطلبات أساسية لكي تحافظ حركات التحرر الوطني على حسن وفعالية ونزاهة أدائها.
>
> أحد المشاركين في الدراسة

> من حق الشعب الذي دفع الأثمان الباهظة في الأرواح والممتلكات، وقدم التضحيات الكبيرة في سبيل تحرره وانعتاقه من الاحتلال، أن يُسائل قيادته، بل وأن يحاسبها على قراراتها ومواقفها وأدائها.
>
> أحد المشاركين في الدراسة

ح. ضعف أداء الحركة النسوية

أشار الكثير من المشاركين في الدراسة إلى تحقيق المؤسسات النسوية والمؤسسات المدافعة عن حقوق النساء والناشطات النسويات، العديد من الإنجازات والمكتسبات. وعلى الرغم من ذلك، فقد أكد هؤلاء على أن التجربة الماضية، قد أظهرت ضعفاً في قدرة الحركة النسوية على إحداث تغيير مجتمعي حقيقي لصالح القضايا النسوية، وإنجاز تحولات جوهرية ومكتسبات تتناسب مع دور المرأة وتضحياتها. وأرجع هؤلاء ضعف الدور وعدم كفاية الإنجازات لأسباب ذاتية تتعلق بأداء منظومة العمل النسوي، وأخرى موضوعية تتعلق بالسياقات الأوسع داخل منظمة التحرير والمجتمع

الفلسطيني ككل. وقد أبرز المشاركون والمشاركات العديد من الأمور المرتبطة بهذا الموضوع، أهمها:

- غياب الوعي بالذات لدى العديد من مكونات العمل النسوي، ما أضعف الالتزام الجمعي بما يمكن تسميته "المصالح النسوية المشتركة"، بمعزل عن الفصائل، وكذلك الإيمان بأهمية وقوة التكتل والتضامن النسوي في التعبير عن مصالح النساء، والنهوض بواقع المرأة داخل مختلف الفصائل وفي مؤسسات منظمة التحرير والمجتمع الفلسطيني ككل. وفي هذا السياق، لم تتمكن منظومة العمل النسوي من بلورة تحالف صلب مستند إلى أجنده نسوية متفق عليها. وغلب الارتباط بالمنظومة الفصائلية والتمثيل الفصائلي على العمل النسوي الجمعي.
- غياب الخطاب والمنظور والرؤية النسوية المشتركة التي تتبنى استراتيجيات وخططاً تنفيذية وآليات عمل ونشاطات واضحة بأهداف محددة، لتمكين النساء في تحقيق تمثيل متكافئ، وفي دعم القيادات النسوية للوصول إلى مواقع صناعة القرار. هذا الغياب أدى إلى تشتت زخم التحركات النسوية، وإضعاف قدرتها على العمل المنظم لتحقيق المكاسب، وإلى عدم تواصل وديمومة واستمرارية النضال النسوي واتسامه بالموسمية والتقطع.
- ضعف الوسائل والاستراتيجيات المستخدمة من قبل الاتحادات والمؤسسات النسوية، بما في ذلك عدم كفاية الجهود المبذولة في التنسيق والتفاعل مع مؤسسات المجتمع المدني، والتحالف مع مختلف القوى المؤازرة للمطالب النسوية، من أجل تطوير الضغط الكافي لتمكين النساء ووصولهن إلى مستويات صناعة القرار.
- ضعف التلاحم بين المؤسسات النسوية وامتداداتها وجمهورها، وبالتالي قدرتها على التحشيد الجماهيري لإسناد مطالبها. وقد أشار بعض من التقينا بهم إلى أن حوار بعض المؤسسات النسوية تحول إلى قضايا نخبوية لا تعبر عن المرأة الفلسطينية العادية ولا تلامس مطالبها وحاجاتها. وبشكل عام، فقد شهدت السنوات الماضية تراجعاً مطرداً في علاقة المؤسسات النسوية وقواعدها الشعبية والجماهيرية.
- على الرغم من وجود كفاءات نسوية فردية جيدة من مختلف التيارات الفكرية والفصائل السياسية، ومن نساء لا ينتمين إلى أحزاب سياسية، فإن العمل الجماعي النسوي لم يستطع أن ينظم نفسه بأفضل الطرق وأكثرها تأثيراً.

- إن أهم متطلبات نجاح النساء في تحقيق تمثيل متكافئ، والوصول إلى مواقع صنع القرار، هو الاصطفاف النسوي استناداً إلى برامج متفق عليها، يلتف حولها الجميع.
- ركز العديد من المشاركين والمشاركات في الدراسة على أنه لا يمكن إحداث تغييرات جوهرية على صعيد إيصال النساء إلى مواقع صنع القرار، من خلال البكائيات، واستجداء الحقوق من القيادة الذكورية المهيمنة، فالحقوق يجب أن يتم الاعتراف بها، وأن تترسخ من خلال منظومة قوانين وتشريعات واضحة، وإجراءات ممأسسة تتحقق من خلال النضال الجمعي النسوي، والتحالف مع المؤيدين والمؤازرين كافة، وليس كنتيجة لمّنة من أي جهة.
- عزل قضية المرأة عن سياقاتها الأوسع. فبدلاً من أن تكون حقوق المرأة قضية مجتمعية يتحمل المجتمع بكل أطيافه المسؤولية عنها، أصبحت قضية معزولة تهم المؤسسات النسوية وحدها. وقد انعكس هذا داخل منظمة التحرير، حيث تم عزل قضية المرأة وتحميل مهمتها للاتحاد العام للمرأة، وليس كمسؤولية جماعية تتحملها أطياف العمل السياسي كافة. وقد اعتبر بعض المشاركين الذين التقينا بهم، أن هذا هو أحد أهم المخاطر التي تواجه قضايا التمثيل المتكافئ للمرأة، حيث تعتبر بعض القيادات أن تمثيل النساء في المجلس الوطني مكفول وعادل من خلال الاتحاد العام للمرأة، حيث المرشحات كافة هن من النساء، وليس أن من حق المرأة أن يتم ترشيحها من قبل الفصائل والأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات الشعبية والشخصيات المستقلة... الخ.
- أشارت بعض النساء المشاركات إلى ضعف في إنتاج القيادات النسوية الشبابية ذات الرؤية النسوية والاجتماعية داخل المؤسسات النسوية التي يمكنها مواصلة النضال النسوي، وحمل الهموم والمطالب النسوية. وأرجعت هذه النساء مشكلة ضعف القيادات الشابة إلى تمسك القيادات النسوية التقليدية بمواقعها وغياب آليات تداول السلطة، وضعف البرامج المخصصة لتدريب القيادات الشابة وتأهيلهن ليصبحن قادرات على المنافسة لتمثيل النساء والوصول إلى مواقع صنع القرار.
- التنافس الفئوي والسلبي داخل منظومة المؤسسات النسوية، وضعف الإرادة، حرما العمل النسوي من إمكانات الاستفادة من تجارب هذه المؤسسات وخلاصة تجاربها وكوادرها والكفاءات المتوفرة لديها، وبخاصة في مجالات الإدارة،

والتخطيط، والنجاحات، والاستراتيجيات الفاعلة، والتواصل، وخبرات الحكماء بين المؤسسات.

> النساء لا تعرف كيف تلعب لعبة الوصول إلى مراكز اتخاذ القرار، لأنهن يعملن بطريقة مختلفة. الصراع على المناصب العليا وامتيازاتها ومكتسباتها يتميز بالحدة والتنافس الشديدين، ويهيمن عليها الذكور، ويصبح اختراقها من قبل النساء غاية في الصعوبة.
> إحدى المشاركات في الدراسة

> علينا أن نؤمن بأنفسنا وقدراتنا على إحداث التغيير، وأن النضال النسوي المشترك يمكن أن يؤدي إلى نجاحات تعود بالفائدة علينا جميعاً. ومن أبرز ما حققناه هو نجاح التنسيق والجهد الجماعي النسوي في إيصال أول امرأة لعضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في انتخابات جدية وتنافس كبير.
> إحدى المشاركات في الدراسة

> من المهم التركيز على أن الموضوع لا يقتصر على زيادة التمثيل النسوي فقط، ولكن إيصال نساء قادرات على خدمة القضية النسوية، ولديهن المنظور النسوي، والكفاءة المهنية، والقدرة على حمل الهم النسوي.
> إحدى المشاركات في الدراسة

ط. تراجع في أداء الأحزاب والفصائل

اتفق معظم الأشخاص الذين التقينا بهم على أن التراجع في دور منظمة التحرير في فترة ما بعد اتفاقية أوسلو، قد امتد إلى الفصائل والأحزاب السياسية المختلفة التي ترهل أداؤها، وتراجع دورها، وتفاوت حضورها ونشاطها على الأرض، وتراجعت قدرتها على التلاحم مع الجماهير الفلسطينية وتعبئتها وتأطيرها. وركز الكثير ممن التقينا بهم على أن برامج وأداء الكثير من الفصائل والأحزاب السياسية قد فقدت الحيوية والديناميكية المطلوبة للتجاوب مع التغيرات المتلاحقة والمتسارعة التي شهدتها القضية الفلسطينية خلال العقدين الماضيين، والتحولات التي مر بها المجتمع الفلسطيني ولا يزال بسبب تهميش دور الكثير من الفصائل السياسية، وهيمنة الفصيل الرئيسي في منظمة التحرير على مجريات الأمور، وجمود في الأنظمة الداخلية للأحزاب، وتمسك القيادات التاريخية للفصائل بخطابها التقليدي وبمناصبها القيادية وبمقاومتها لمحاولات التغيير والتجديد. هذه الظروف أدت في

المحصلة إلى تكريس الوضع القائم بما فيه من إقصاء للنساء والشباب ودعاة التغيير والتجديد عن مواقع اتّخاذ القرار.

وأشار معظم الأشخاص الذين التقينا بهم، إلى أن غالبية الأحزاب والفصائل السياسية تفتقر إلى برامج التوجيه والتعبئة والتربية الحزبية القائمة على المبادئ الوطنية، وتكريس منظومة الحقوق، وثقافة المساواة، والمشاركة، والاحترام بين الأجيال. غياب هذه التربية، أضعف قدرات وأداء الأعضاء المنتمين للأحزاب، وأدى إلى تكريس منظومة العمل التقليدية، وهي، في مجملها، ذكورية، وحدَّ من قدرة الأحزاب على التأثير في منظومة العمل الاجتماعي، وفي الارتقاء بالقيم المجتمعية.

وبشكل عام، فقد شهدت فترة ما بعد أوسلو ثغرات اتسعت باضطراد بين القيادات السياسية للفصائل، وبين القواعد الجماهيرية والشارع الفلسطيني. وربما ساهم في ذلك، ضعف أو غياب العديد من المؤسسات الاجتماعية التي كانت تمثل أذرع عمل جماهيرية للفصائل، وجذوراً مهمة تصل الفصائل بمكونات الشعب الفلسطيني كافة؛ مثل لجان العمل التطوعي، والحركات الطلابية في المدارس والجامعات، والمؤسسات النسوية والشبابية، ومراكز العمل الاجتماعي.

يحمل هذا الوضع تأثيرات مباشرة على أداء الفصائل بشكل عام، وعلى كافة المستويات، فغياب التربية والتعبئة الحزبية والجماهيرية، وضعف المؤسسات الجماهيرية والاجتماعية التابعة للأحزاب، يقلصان من قدرة الأحزاب على توليد قيادات شابة ومجتمعية، ويقلصان من قدرة قواعد الأحزاب على مساءلة قيادات الأحزاب، والزامها بتبني وتكريس مبادئ النزاهة والشفافية، إضافة إلى تراجع المناهج الديمقراطية في فرز القيادات وتجديدها وتحقيق المطالب بالمساواة والعدالة، ومنها قضية تمثيل النساء.

شهدت الفترة التي تلت اتفاق أوسلو تردياً في وضع الأحزاب والفصائل السياسية، وعدم استطاعتها مواكبة ما يجري، وأصبح هم بعض قيادات هذه الأحزاب المحافظة على المكاسب والامتيازات الفردية التي يتمتعون بها.

إحدى المشاركات في الدراسة

ي. غياب الآليات الرقابية الملزمة لواقع المرأة والمكتسبات التي حققتها الحركة النسوية

على الرغم من تحقيق بعض المكتسبات المهمة على صعيد تمثيل النساء في مواقع اتّخاذ القرار ضمن منظومة منظمة التحرير الفلسطينية، فإن عدم ترجمة هذه المكتسبات إلى قوانين وإجراءات ملزمة، وغياب الجهة المخولة بالرقابة والمساءلة في ما يتعلق بأداء أجهزة منظمة التحرير، أعاقا الالتزام بتطبيق هذه المكتسبات؛ على سبيل المثال، عدم التقيد بتطبيق قرار المجلس المركزي الفلسطيني بكوتا نسوية نسبتها 30%. كذلك فعلى الرغم من اتخاذ العديد من الأحزاب السياسية قرارات تدعو إلى المساواة بين الجنسين، فإن هناك تفاوتاً كبيراً بين الأحزاب حول مدى الالتزام بهذه القرارات.

غياب جسم نسوي رقابي مخول للمساءلة والمراقبة على الآخرين، أضعف القدرة على الاستفادة من بعض المكتسبات التي حققتها الحركة النسوية.

إحدى المشاركات في الدراسة

ك. وضع الاتحادات والنقابات

أشارت اتصالاتنا مع الدوائر المختصة في منظمة التحرير الفلسطينية إلى وجود 31 اتحاداً ونقابة مسجلة وأخرى قيد التسجيل. بعض هذه الاتحادات والنقابات ممثلة في منظمة التحرير، ولها كوتا معروفة، وبعضها لم تشارك، ولم تتحدد لها كوتا لعدم اجتماع مجالس منظمة التحرير، ولا سيما المجلس الوطني.

الاتحادات والنقابات الرئيسية الممثّلة في المجلس الوطني الفلسطيني

1. اتحاد المرأة الفلسطيني
2. الاتحاد العام لعمال فلسطين
3. اتحاد المعلمين الفلسطينيين
4. اتحاد الطلاب الفلسطينيين
5. جمعية الهلال واتحاد الأطباء الفلسطينيين
6. نقابة المهندسين
7. نقابة الصحافيين الفلسطينيين
8. اتحاد الحقوقيين الفلسطينيين
9. المجلس الفلسطيني الأعلى للشباب والرياضة

10. الاتحاد العام للاقتصاديين الفلسطينيين
11. اتحاد الفلاحين الفلسطينيين
12. اتحاد الفنانين التعبيريين الفلسطينيين
13. قائمة اتحاد الفنانين التشكيليين الفلسطينيين

وخلال فترة العمل الميداني، حاولنا جمع بيانات حول بعض النقابات والاتحادات، وبشكل محدد، حول آخر انتخابات لفرز هيئاتها الإدارية، وحول تمثيل النساء في هذه الهيئات. الجدول التالي يلخص أهم النتائج:

الاتحاد/ النقابة	تمثيل المرأة في الهيئات القيادية	الانتخابات
الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية	مجمل الهيئة القيادية من النساء من جميع الفصائل	بصدد إجراء انتخابات جديدة
اتحاد العمال	هناك ثلاثة فروع للاتحاد، أحدها يرأسه حيدر إبراهيم، وهذا أسس في الخارج، والثاني يرأسه راسم البياري وهو يشكل تمثيلاً لقطاع غزة، والثالث يرأسه شاهر سعد.	تتم فيه الانتخابات، ولكن ليس بانتظام
اتحاد الفلاحين	هيئته الإدارية عددها 19، وفيها امرأة واحدة.	تمت الانتخابات في 2015/12/26
اتحاد الكتاب	هيئته الإدارية عددها 17 عضواً، وفيها امرأة واحدة	آخر انتخابات لهذا الاتحاد تمت في 2010
الاتحاد العام للاقتصاديين الفلسطينيين	هناك امرأة واحدة في الهيئة الإدارية	تمت انتخاباتهم في الكويت، ولم تعقد أي انتخابات أخرى منذ حرب الخليج
نقابة المهندسين الزراعيين	نقابة جديدة، وفيها لجنة تحضيرية مكونة من 9 أعضاء، وفيها امرأة واحدة.	–
نقابة الصيادلة	الهيئة الإدارية مكونة من ستة أعضاء، وفيها امرأة واحدة.	عقدت آخر انتخابات في سنة 2014
نقابة أطباء الأسنان	لا يوجد في الهيئة الإدارية أي امرأة	عقدت آخر انتخابات لها في 2016
اتحاد المعاقين	الهيئة الإدارية من 9 أعضاء، منهم 3 نساء	أجريت آخر انتخابات له في 2012
الاتحاد العام للمهندسين	لا توجد في الهيئة الإدارية أي امرأة	آخر انتخابات أجريت في

		الاتحاد سنة 1999
نقابة الطب البيطري	لا توجد في الهيئة الإدارية أي امرأة	آخر انتخابات أجريت في 2017.
نقابة العلاج الطبيعي	الهيئة الإدارية مكونة من 13 عضواً، تمثلت فيها امرأتان، ولكن واحدة تزوجت والأخرى اعتذرت .[3] وستتم انتخابات جديدة لهم في 2017، ولكن لم تترشح أي امرأة حتى الآن	آخر انتخابات أجريت في 2013
نقابة الأخصائيين النفسيين	لا توجد في الهيئة الإدارية أي امرأة	–
نقابة المحامين	لا توجد في الهيئة الإدارية أي امرأة	–

يبين الجدول السابق أن حال الاتحادات والنقابات ليس بأفضل من حال الفصائل والأحزاب السياسية من حيث انتظام عملية إجراء الانتخابات، أو تمثيل النساء في الهيئات القيادية، أو التقيد بأي كوتا نسوية. وبينما جرت الانتخابات في بعض الاتحادات والنقابات منذ فترة قريبة، فبعضها لم تُجَر فيه انتخابات من سنوات طويلة. ويلاحظ أن تمثيل المرأة هو ضعيف جداً أو معدوم. ويلاحظ أن نسبة كبيرة من الاتحادات لا يوجد فيها أي تمثيل للمرأة.

ومن الجدير ذكره أنه لا يوجد نظام موحد للانتخابات ينطبق على كل الاتحادات والنقابات. فكل اتحاد أو نقابة لديه نظامه الانتخابي الخاص به، دون الالتزام بكوتا نسوية أو تمثيل نسوي معروف. يستثنى من هذا نقابة الصحافيين(أنظر أدناه).

ثانياً. لماذا يتدنى تمثيل الشباب في مستويات اتخاذ القرار في منظمة التحرير الفلسطينية (المجلس الوطني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية)؟

تشير تحليلاتنا لآراء المشاركين في الدراسة إلى تشابه كبير في واقع الشباب بالمقارنة مع واقع المرأة الذي تم شرحه في القسم السابق في ما يتعلق بتدني وعدم تكافؤ نسبة تمثيل الشباب في أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية ومكوناتها من فصائل وأحزاب سياسية أو نقابات أو اتحادات شعبية، واشتراك الشباب والنساء في معظم الأسباب التي أدت إلى إقصاء وتهميش كل منهما من مواقع صناعة القرار. وقد أفاد الكثير ممن التقينا بهم بأن

[3] أفاد الشخص الذي تم التواصل معه أن إحدى السيدتين المتمثلتين في الهيئة الإدارية قد تزوجت، ويبدو أنها انسحبت تحت ضغط زوجها. أما الأخرى، فقد انسحبت بعد انسحاب الأولى بسبب وجودها وحدها ضمن مجموعة من الأعضاء الذكور.

واقع الحال بالنسبة لمشاركة الشباب وتمثيلهم على مستوى فصائل منظمة التحرير وهياكلها، قد يكون أصعب من واقع النساء. فأي مراجعة للوضع الحالي تشير إلى إقصاء وتهميش للشباب من المواقع القيادية في منظمة التحرير. ومن النتائج التي أظهرتها الدراسة في هذا المجال:

1. لا يوجد أي شاب في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. وفي الواقع، فإن أصغر عضو في اللجنة التنفيذية تجاوز الستين من العمر.
2. لا يوجد ولو شاب واحد عضو في المجلس المركزي لمنظمة التحرير، ولا عضو في المجلس الوطني الفلسطيني.
3. لا يتواجد أي شاب في القيادات العليا لمعظم الفصائل. وحتى الفصائل الذي دخل الشباب قيادتها العليا، نجد أن تمثيل الشباب فيها متدنٍ.
4. لا يتمثل الشباب في أيٍّ من النقابات والاتحادات الشعبية.
5. لا يوجد أي شاب واحد يرأس أي دائرة من دوائر منظمة التحرير.
6. لا يوجد عضو واحد يمثل فئة الشباب في المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وهو يتبع منظمة التحرير الفلسطينية.

يستعرض القسم التالي أهم العوائق التي تحول دون وصول الشباب إلى تمثيل متكافئ في هياكل منظمة التحرير، وفي مواقع صنع القرار:

1. **الأنظمة والتشريعات والقوانين التي توجه العمل في منظمة التحرير وفصائلها وتأثيراتها على تمثيل الشباب**

كما سبق ذكره، فقد قام فريق البحث بمراجعة العديد من الوثائق الرسمية المتعلقة بمنظمة التحرير والصادرة عنها، والأنظمة الداخلية لبعض الفصائل الفلسطينية المنضوية تحت منظمة التحرير، بهدف دراسة إن كان هناك أي إشارات أو صياغات في القوانين والتشريعات والأنظمة تحمل مضامين تمييزية استناداً إلى الجنس أو العمر، ويمكنها أن تحد من مشاركة النساء أو الشباب في هياكل منظمة التحرير أو وصولهم/ن إلى مواقع صنع القرار. وفي الوقت الذي لم نجد فيه أي إشارات تمييزية مبنية على الجنس، فقد لوحظ وجود تفاوتات تتعلق بشروط عضوية الشباب في الفصائل والأحزاب السياسية المختلفة، وهيئات منظمة التحرير الأخرى، ويمكن أن تقلص من فرص الشباب في الوصول إلى مواقع القيادة، أو تمنع

وصولهم بالكامل. وقد اعتمدنا في هذه الدراسة التعريف الرسمي لفئة الشباب المعتمد لدى السلطة الوطنية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة، ومن قبله وزارة الرياضة، وهو "كل شخص، ذكراً كان أو أنثى، ويقع ضمن الفئة العمرية 15–29 سنة". وقد كانت نتائج بحثنا على النحو التالي:

أ. لا يوجد أي نصوص قانونية تمنع وصول الشباب لعضوية النقابات أو الاتحادات الشعبية.

ب. التمييز الإيجابي الوحيد لصالح الشباب في منظومة تشكيل منظمة التحرير يتمثل في وجود الاتحاد العام للطلاب، كون معظم المرشحين المحتملين لعضوية الاتحاد هم من فئة الشباب.

ت. على صعيد الفصائل والأحزاب السياسية، فالواقع على النحو التالي:

- معظم الفصائل تربط عضوية مؤتمراتها العامة بعمر 16 – 18 سنة. وهذا يتيح للشباب، من ناحية مبدأ، الانتماء والمشاركة في مختلف الأحزاب والفصائل السياسية الفلسطينية. كذلك، فمعظم الفصائل لديها آليات لإشراك ودمج الفتيان والفتيات الأقل عمراً ضمن فئات الأشبال والزهرات.
- الاختلاف الجوهري بين الفصائل يتجسد في الأنظمة الداخلية للأحزاب والفصائل، التي تتيح أو تمنع الشباب من الوصول إلى المراكز الأعلى في الهيكلية القيادية للفصائل والأحزاب. ففي معظم التنظيمات والأحزاب السياسية، تشكل مدة العضوية أحد الشروط الأساسية التي تتيح أو تحد من وصول الشباب للجان المركزية أو المكاتب السياسية. ولنأخذ بعض الأمثلة لتوضيح ذلك:
  - يشترط النظام الداخلي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أن يكون قد مضى على عضوية المرشح للجنة المركزية 7 سنوات كعضو عامل، والمرشح للمكتب السياسي 10 سنوات كعضو عامل. وهذا يعني أنه، من ناحية نظرية، بإمكان الشباب من الأعضاء العاملين في الجبهة الشعبية الوصول إلى اللجنة المركزية، وبدرجة أقل الوصول للمكتب السياسي.
  - أما النظام الداخلي لحزب فدا، فهو أكثر مرونة من حيث إمكانية وصول الشباب إلى مواقع قيادية عليا، حيث يشترط النظام في

المرشح للجنة المركزية أن يكون قد أنهى 3 سنوات كعضو عامل، وأن يكون المرشح للمكتب السياسي قد أنهى 5 سنوات كعضو عامل.

- أما النظام الداخلي لحركة فتح، فيضع شروطاً صعبة للترشح للهيئات القيادية تجعل وصول الشباب من الفئة العمرية 15–29 سنة إلى مواقع القيادة العليا أملاً مستحيلاً. على سبيل المثال، يشترط النظام الداخلي المقر من قبل المؤتمرين السادس والسابع للحركة، أن يكون المرشح لعضوية المجلس الثوري قد أمضى 15 عاماً كعضو عامل في الحركة، وأن يكون المرشح لعضوية اللجنة المركزية قد أمضى 20 عاماً كعضو عامل في الحركة. بحساب بسيط، إذا بدأ العضو الكامل العضوية انتسابه للحركة في عمر 18 سنة، فهدا يعني أنه لن يتمكن من الترشح للمجلس الثوري قبل عمر 33 عاماً، وإلى اللجنة المركزية قبل عمر 38 عاماً. وبذلك يقصي هذا النظام أي إمكانية لترشح الشباب لعضوية المستويات التنظيمية الأعلى في الحركة، وتحديداً المجلس الثوري أو اللجنة المركزية. وحتى عضوية المؤتمر العام للحركة، تتطلب من المرشح إنهاء ما لا يقل عن 10 سنوات كعضو عامل. وعلى الرغم من أن وصول مرشحين من فئة الشباب لعضوية المؤتمر العام ممكن من الناحية النظرية، فإن هذه الإمكانية محددة ومحصورة، لأنها تتطلب أن يبدأ الشاب عضويته في الحركة في عمر 18 أو 19 سنة تماماً، وإن تأخرت عضويته عن ذلك، فلن يستطيع التأهل للترشح للمؤتمر وهو في عمر الشباب.

ث. عضوية الشباب في المجلس التشريعي متاحة نظرياً، ولكنها محددة ومحصورة بالفئة العمرية العليا للشباب، حيث تحدد المادة 45 شروط الترشح لعضوية المجلس بإتمام المرشح/ة 28 عاماً.

والخلاصة، أنه على الرغم من عدم وجود معوقات قانونية أو إجرائية تعيق مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية التي تشكل منظمة التحرير في المستويات التنظيمية الدنيا، وبخاصة مستويات العمل الميداني، فإن وصول الشباب إلى مستويات القيادة العليا يصبح أكثر صعوبة في بعض الفصائل، ومستحيلاً في فصائل أخرى. وبشكل تلقائي، يمتد هذا الوضع إلى هيئات منظمة التحرير الأخرى، حيث عادة ما ترشح الفصائل والأحزاب السياسية قيادات الصف الأول لعضوية هذه الهيئات.

2. العوامل الثقافية والاجتماعية والممارسات الإدارية والمؤسسية

التحليل السابق حول القيود القانونية الموجودة في الأنظمة الداخلية لبعض الفصائل، يساعد، جزئياً، في فهم أسباب تهميش الشباب، وإقصائهم عن مراكز اتّخاذ القرار في مؤسسات منظمة التحرير وفصائلها. ولكي نفهم الصورة بشمولية أكبر، يتناول التحليل في القسم التالي آراء ووجهات نظر المشاركين في الدراسة حول تأثيرات العوامل الثقافية والاجتماعية والممارسات الإدارية، والفلسفة المؤسسية داخل منظمة التحرير وفصائلها وهيئاتها، التي تؤثر على تمثيل ومشاركة الشباب في هياكل منظمة التحرير الفلسطينية.

أ. هيمنة الجيل الأول من القيادة على مفاصل صنع القرار

أشار الأشخاص كافة، المشاركون في الدراسة، إلى إرث تاريخي يقصي الشباب ويقاوم التغيير ويكرس الوضع القائم، وأهم معالمه استمرار هيمنة القيادات التقليدية على مواقع صنع القرار، وتمسكهم بمناصبهم داخل الفصائل والأحزاب السياسية ومعظم الاتحادات والنقابات الممثلة في منظمة التحرير. وقد ألقى المشاركون في الدراسة الضوء على العديد من الأسباب، أهمها:

- غياب أي تحديد لعمر التقاعد أو فترة تواجد القيادات في مواقعها، أو عدد دورات الخدمة في المواقع القيادية في منظمة التحرير، والكثير من الفصائل. ففي معظم الفصائل، وفي هيئات منظمة التحرير، لا قيود على العمر، وبإمكان القيادي أن يبقى لثلاثين أو خمسين عاماً.
- بقاء كبار السن (من الذكور والإناث) لا يترك مجالاً للشباب لدخول هيئات منظمة التحرير.
- على الرغم من التنافس الفصائلي الذي ساد العمل في منظمة التحرير، فإن الجيل الأول من القادة وجدوا آليات للتفاهم وحل الخلافات، وأصبحوا معتادين على بعض، ولذلك نجد أن القيادات التقليدية من مختلف الفصائل تتمسك ببعضها البعض، وتدعم إبقاء كل في موقعه. كما أن التغيير ودخول عناصر جديدة ومختلفة، يقلقان الجميع، لأنهم يجدون صعوبة في تقبل التغيير، ولا يمتلكون المرونة للبدء في التعامل مع وجوه جديدة، وأنماط

شخصيات جديدة، وأشخاص يحملون أفكاراً مختلفة، يجدون صعوبة في التعامل معها.

- الموروث الثقافي لدى العديد من فئات المجتمع، ولدى القيادات التقليدية، يرى الشباب يمتلكون الطاقات والحيوية والحماسة للاضطلاع بالمهام النضالية والعمل الميداني، وبذل الجهد والتضحيات، ولكنهم لا يؤمنون بأن الشباب يمتلكون القدرة والخبرة التي تتطلبها المواقع القيادية، بما فيها الحكمة، والنضج اللازم لصنع القرار. لذلك، لا يصلحون لاتّخاذ القرارات.

على الرغم من أن الأعضاء القياديين داخل حزبنا وافقوا على دخول الشباب للمستويات القيادية العليا، فإنهم وضعوا الشباب تحت المجهر، ودائماً على استعداد لتضخيم أي خطأ أو تقصير من قبل الشباب والمزاودة عليهم.
إحدى المشاركات في الدراسة

- غياب التربية الحزبية الكافية يؤدي، أحياناً، إلى تصرفات غير مقبولة من بعض الشباب (مثلاً، ضعف تمثيل الحزب السياسي، أو الوقوع في بعض الأخطاء عند عرض وجهات نظر الحزب أو الفصيل، أو عدم الالتزام بالمواعيد، أو إنجاز المهام، أو التصرف بتعالٍ وغرور عند وصولهم إلى مواقع القرار، أو عدم احترام خبرة وتجربة القيادات التاريخية، ومحاولة الاستفادة منها. مجمل هذه التصرفات، لا تشجع بعض القيادات التقليدية على توسيع مشاركة الشباب.

حياناً تختار القيادات التقليدية شباباً من ذوي الولاءات لتولي مهام قيادية متقدمة لهم، لضمان استمرارية تحكمهم بالأمور.
أحد المشاركين في الدراسة

- بالطبع يرتبط التمسك بالمنصب وعدم الاستعداد لترك الكرسي مع رغبة القيادات بالمحافظة على المصالح الشخصية والمكتسبات التي يتمتعون بها.

ربما ساهم غياب منظومة للتقاعد، والاستفادة من خبرات القيادات، في تشبثها بمواقعها ومكتسباتها. فللأسف، الإنسان له امتيازات ومكانة وهيبة وتأثير ما دام في منصبه.

وعند ترك المنصب، يفقد هذا الشخص كافة هذه المكتسبات والامتيازات تلقائياً . لو وجد نظام تقاعد يحفظ كرامة ومكانة هؤلاء القادة، وآليات للاستفادة منهم في مواقع استشارية، ربما ساعد ذلك على تشجيعهم لإفساح المجال لوجوه جديدة وأجيال جديدة لتولي أدوار قيادية.

إحدى المشاركات في الدراسة

لن يتوظف الشباب إذا بقي الكبار في الوظائف، ولن يصل الشباب إلى القيادة إن لم تكن هناك بيئة حاضنة لهم، وان لم تفسح لهم القيادات المجال لذلك.

أحد المشاركين في الدراسة

3. غياب الانتخابات والنهج الديمقراطي في فرز القيادات

كما سبق شرحه عند مناقشة معيقات وصول النساء إلى مواقع اتّخاذ القرار، فقد أشار معظم المشاركين في الدراسة إلى أن أحد أسباب إقصاء الشباب يعود إلى غياب المناهج الديمقراطية لفرز القيادات وضعف الالتزام بمبدأ تداول السلطة كثقافة مؤسسية توجه العمل في فصائل منظمة التحرير وهيئاتها. هذا الوضع أعاق التجديد في قيادات الأحزاب والفصائل، وقلص فرص الشباب في الترشح والتنافس والوصول إلى مواقع اتّخاذ القرار. ولا تقتصر تبعات غياب الانتخابات على وصول الشباب أو النساء، بل تكرس توجهات عمل قيادية تقليدية لا تتناسب مع التحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني، أو التغييرات المتلاحقة والمتسارعة التي مرت بها القضية الفلسطينية ولا تزال. من جانب آخر، أشار بعض المشاركين في الدراسة إلى أن تراجع دور الفصائل وضعفها وتباعدها عن قواعدها الجماهيرية، وشح الموارد المتاحة لمؤسسات منظمة التحرير وفصائلها، قد أفرزت واقعاً من التنافس الشرس داخل الأحزاب والمكونات الأخرى لمنظمة التحرير، من أجل الحفاظ على المواقع والتمسك بالمناصب ومقاومة التغيير. في هذا الوضع، يصبح استثناء الشباب والنساء أمراً حتمياً، وتصبح قدرتهم على المنافسة ضعيفة.

4. ضعف أداء الحركة الشبابية

يعمل الشباب ضمن واقع صعب بالمقارنة مع الحركة النسوية. فعلى الرغم من الصعوبات التي تم عرضها والتي تواجهها الحركة النسوية، فإن هناك العديد من نقاط القوة التي تدعم دور ونشاط الحركة النسوية، منها: وجود منظومة مشتركة للعمل الجماعي ومظلات للتنسيق والتعاون مثل الاتحاد العام للمرأة، وطاقم شؤون

المرأة... وغيرهما؛ وجود تجربة وخبرة نسوية طويلة يمكن البناء عليها؛ وجود اتفاقات ومعاهدات دولية تقوي موقف الحركة النسوية وتدعم مطالباها... الخ. أما الشباب، فقد أشار الأشخاص المشاركون في الدراسة إلى الصعوبات والتحديات التي تعيق دورهم وقدرتهم على تحقيق إنجازات لصالح الشباب، أهمها:

- التحديات التي يواجهها الشباب غير مسبوقة، وآفاق حلها صعبة (تهميش، بطالة، ضغوط نفسية، غياب الأفق الذي يمنح اطمئناناً لمستقبل أفضل، تدني المشاركة، غياب الدور المجتمعي، الإحباط من الواقع السياسي وانعدام الأفق والرؤية للحل السياسي،... الخ).
- غياب المنظومة الفاعلة للتنسيق والتعاون والتجربة النضالية الشبابية المشتركة، حيث تشهد ساحات العمل، الكثير من النشاطات والإنجازات الفردية غير المنظمة، ويغيب العمل والحضور الجمعي للشباب. أحد أهم التحديات التي تعيق تكون حركة شبابية فاعلة ومؤثرة وقوية، يعود إلى ضعف مداخل العمل مع الشباب، وتراجع دور البيئات التقليدية التي كانت تحتضن الشباب تاريخياً، مثل الجامعات والمعاهد والمدارس والفصائل السياسية، والاتحاد العام للمرأة، واتحاد الطلبة.
- لا يوجد لدى الشباب مشروع واضح وخطاب وبرنامج عمل متفق عليه، ويمكن أن يلتف الشباب حوله، ويوحد جهودهم لتحقيق إنجازات تزيد من تأثيرهم ومشاركتهم السياسية، ووصولهم إلى مواقع صنع القرار.
- تنافس الشباب داخل الأحزاب وفي أطر السلطة الفلسطينية لتحقيق مكاسب شخصية فردية تحسن من وضعهم على حساب العمل الجماعي، والبحث عن حلول مشتركة للمشكلات.
- تراجع العمل النسائي والشبابي الجماهيري بوجه عام، بما في ذلك النشاط داخل الأحزاب، وفي أوساط الحركة الطلابية، وعجز الأطر التقليدية التي كان الشباب يلتفون حولها عن توفير بدائل مقنعة للشباب.
- الكثير من الشباب المنتمين للأحزاب، لا رأي لهم في اتخاذ القرار، وفي بعض الأحزاب يتم استخدامهم من قبل القيادات التي تعزز مواقعها من خلال استقطاب أعداد من الشباب المساندين لهم.

الشباب والنساء وقود للعمل الميداني، وهم الجسم الأهم في النضال، أما على صعيد اتخاذ

القرار والتمثيل، فيتم استثناؤهم.

إحدى المشاركات في الدراسة

الشباب في وضع صعب. لا يمكنهم الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار في منظمة التحرير ما لم يكونوا مؤطرين في فصائلها، ومرشحين عن أحزاب أو نقابات أو اتحادات شعبية، وهذا صعب المنال في الوضع الحالي.

إحدى المشاركات في الدراسة

5. تراجع دور الفصائل وغياب التربية والتنشئة والتأطير الحزبي الفاعل

أجمع المشاركون والمشاركات في الدراسة، على تراجع دور الأحزاب خلال المرحلة السابقة في توفير التربية الحزبية والفكرية والتعبئة الشبابية، وانحسار قدرتها على توفير البيئة الإيجابية الحاضنة للشباب والمتجاوبة مع اهتماماتهم وطموحاتهم. كذلك، فقد شهدت المراحل السابقة أشكالاً متعددة من الضعف في قدرة الأحزاب على تجديد برامجها وتبنيها استراتيجيات وأدوات أكثر عصرية وحداثة، تستقطب الشباب وتتعامل مع أولوياتهم. هذه التراجعات قلصت القدرة على تطوير قيادات شبابية ملتزمة وطنياً وحزبياً وفكرياً ، ومهيأة وقادرة على لعب أدوار ذات تأثير وجدوى على المستويات السياسية والاجتماعية والقيادية.

هذا الوضع أدى إلى ضعف ثقة الشباب بالأحزاب السياسية، وإحباطهم، وعزوفهم عن الانتماء الحزبي والعمل السياسي في إطار الأحزاب، وانسحابهم من الحياة العامة، واندماجهم مع أقرانهم في مجموعات صغيرة (أحياناً شللية مغلقة) قائمة على أسس اجتماعية أو مهنية أو ثقافية، إضافة إلى اهتمامهم بالعالم الافتراضي على حساب الواقع الذي يعيشونه.

الخطاب الموجه للشباب من قبل الأحزاب غير واقعي وغير عملي.

إحدى المشاركات في الدراسة

التربية الفكرية وحدها لا تولد القيادات. القيادات تنشأ من خلال البناء الفكري والنفسي المترافق مع خوض المعارك الحياتية والتجارب الميدانية.

أحد المشاركين في الدراسة

وتتفق هذه النتائج مع الدراسة التي قام بها مركز دراسات التنمية في جامعة بير زيت واستهدفت الشباب في مختلف أماكن تواجدهم (الضفة وقطاع غزة والداخل الفلسطيني

وفلسطينيي لبنان) والتي قدمت تحليلا معمقا لأسباب ونتائج شعور الشباب باليأس والإحباط وعزوفهم عن المشاركة السياسية في ظل الأوضاع القائمة وإلى تدني مشاركتهم في المؤسسات الخيرية ونشاطات العمل التطوعي.[4]

6. الفجوة بين الأجيال وما تحمله من نتائج في اتساع

أجمع الكثير من الأشخاص المشاركون في الدراسة، على أن الفجوة بين الأجيال تشكل واحداً من أهم التحديات التي تواجه الشباب الفلسطيني. واتفق الجميع على أن هناك ثغرة هائلة بين الكبار والشباب تتسع باستمرار وتسارع، بسبب ضعف الحوار بين الطرفين، وسرعة إيقاع الحياة المعاصرة التي ولد الشباب معها وتمسك بها وواكبها، فيما يتشبث الكبار بالتقاليد والعادات ومنظومات العمل السابقة التي يرفضا الشباب. ويساهم في توسيع الفجوة امتلاك الشباب القدرات والخبرات المتطورة في استخدام التكنولوجيا التي وضعت بين أيديهم كافة أنواع المعرفة والمعلومات (السلبية والإيجابية)، فيما تأخر جيل الكبار عن مواكبة الثورة التكنولوجية المعاصرة، وعلى أحسن الأحوال امتلكوا قدرات وخبرات تكنولوجية محدودة.

وتتمثل الفجوة في السياق الحزبي والسياسي في غياب الحوار البناء والمنتج بين قيادات الأحزاب والشباب المنتمين للحزب، وغياب الثقة بين الطرفين، وتمسك القيادات التقليدية بوجهات نظرها ورؤاها وأساليب عملها، فيما يرى الشباب أن الأدوات المستخدمة لا تحاكي روح العصر وتحدياته، ولا التطورات التي شهدتها القضية الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني، أو تؤدي إلى التغييرات والإنجازات التي يحلمون بها.

وخلال لقاءاتنا مع الشباب، أبدى الكثير منهم عدم رضاهم عن أداء منظمة التحرير والأحزاب السياسية معاً، وحملوا القيادات التقليدية مسؤولية الفشل في تحقيق إنجازات وطنية تعطي الشباب الفلسطيني الأمل والثقة. كذلك، فقد عبروا عن إحباطهم من انعدام الأفق السياسي، وغياب الخطاب السياسي، وبرامج العمل المقنعة والفاعلة. وبالطبع، في مقدمة أسباب الإحباط الشبابي، كان انعدام الفرص المتاحة للشباب للتعبير عن آرائهم، وغياب الآليات الحقيقية للمشاركة الفاعلة.

7. تحليل لمواقف الشباب

[4] أنظر مركز دراسات التنمية وهيئة خدمات الاصدقاء الامريكية (الكويكرز)، 2017. كذلك أنظر جميل هلال، 2016.

بينت حواراتنا مع الشباب درجات عالية من الإحباط من الواقع الذي يمر به الشعب الفلسطيني وعن عدم ثقتهم بقيادة منظمة التحرير والسلطة معاً ، وعن رفضهم لنهج التفاوض ومآلات اتفاق أوسلو. وتحدث العديد منهم بمرارة عن شعورهم بالأسف لذوبان منظمة التحرير في السلطة منوهين إلى أنه بدلا من أن تكون منظمة التحرير هي المرجع والموجه والمسائل للسلطة والجهة التي يمكن أن تضع الضوابط والحدود للسلطة، أصبحت السلطة هي من يتحكم في منظمة التحرير. ويعتقد الكثير من الشباب أن منظمة التحرير بوضعها الحالي لم تعد تمثل مصدر إجماع شبابي أو مجتمعي. وقد انتقد بعض الشباب جوهر ومبررات وجود منظمة التحرير بعد إلغاء بنود الميثاق الوطني الفلسطيني قبل تحقيق التحرر وبناء الدولة.

> بالنسبة لي منظمة التحرير الفلسطينية أنشئت من أجل التحرير حسب ما يقوله أسمها وما حدده ميثاقها. حين أسقطت المنظمة فكرة التحرير لم تعد هي نفسها التي التف حولها الفلسطينيون في كافة أصقاع الأرض. الموضوع ليس تجميلا أو إصلاحا. الموضوع يتعلق بكنه وجوهر ورسالة منظمة التحرير.
>
> أحد المشاركين الشباب في الدراسة

وحين سئل الشباب عن أداء منظمة التحرير، وأشار الكثير منهم إلى إحباطهم من منظمة التحرير بكافة مكوناتها وفي مقدمتها قيادات الفصائل الفلسطينية على اختلافها متهمين القيادات التقليدية بالسير بالشعب الفلسطيني من فشل إلى فشل. وأجمع الشباب على أن الهّم الأساسي لقيادات الفصائل هو التمسك بالكراسي والمناصب. لذلك فإن إقصاء الشباب هو أمر متوقع. وذكر الكثير من الشباب أن معظم هذه القيادات قد تحجرت في أفكارها، وفي رؤيتها وفي أساليب عملها وفي إيقاعها وقدرتها على التجاوب مع الأحداث. كذلك ركز العديد من الشباب على افتقاد القيادات الفلسطينية للأدوات الأساسية التي يجب أن يمتلكها القيادي الناجح والسياسي العصري في عالم تتحدد فيه المواقف والاصطفافات الدولية بناًء على المصالح وليس إلى الأخلاق والقيم. وهذا يتطلب مستوًى عالٍ من الكفاءة وامتلاك أدوات العصر والاتصال والتواصل. الخ. وتتفق هذه النتائج مع الدراسة التي قام بها مركز دراسات التنمية بجامعة بير زيت حيث رأى ربع هؤلاء الشباب، أنه لا منظمة التحرير ولا السلطة الفلسطينية تمثلهم.[5]

[5] أنظر مركز دراسات التنمية وهيئة خدمات الأصدقاء الأميركية (الكويكرز)، 2017.

ثالثاً. تقييم تجربة الكوتا لدعم وصول النساء إلى مستويات اتّخاذ القرار

نوقش موضوع الكوتا بإسهاب مع مختلف الأشخاص المشاركين في الدراسة. وقد أشار المشاركون في الدراسة إلى أن الكوتا كفكرة هي ليست جديدة على منظمة التحرير، فقد عملت منظمة التحرير منذ إنشائها وفق نظام الكوتا التي أعطت القوى السياسية والفصائلية والاتحادات والنقابات حصصاً معينة في هياكل منظمة التحرير المختلفة. ولكن الكثير ممن التقينا بهم أشاروا إلى ضعف منظومة الكوتا في سياق منظومة العمل في منظمة التحرير، ذلك أنها استندت إلى مبدأ المحاصصة السياسية، وافتقدت إلى المنظومة العادلة التي تضمن حقوق فئات معينة كالنساء والشباب، وتحمي حقوقهم في الوصول إلى مستويات القرار والتمثيل المتكافئ. كذلك، فقد خلت منظومة الكوتا، المستخدمة في سياق منظمة التحرير، من الإجراءات والتعليمات التفصيلية والضوابط والمنظومة الرقابية التي تضمن الوصول إلى أهداف تبني الكوتا، وهي ضمان الحقوق وتعزيز المساواة والعدالة والمساءلة والنزاهة.

1. مفهوم الكوتا النسوية ومبرراتها

في غياب نظام وقوانين وثقافة مجتمعية تكرس وترسخ قيم العدالة الاجتماعية والمساواة، يقع ظلم كبير على الفئات الأضعف. ومن أهم أشكال الظلم، إقصاء وتهميش النساء والشباب عن المشاركة السياسية والاجتماعية، ووصولهم إلى مواقع اتّخاذ القرار التي تهيمن عليها القوى التقليدية والقوى ذات النفوذ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

الكوتا النسائية تعود إلى كلمة "كوتا" (quota)، وهي مصطلح لاتيني الأصل يقصد به نصيب أو حصة. وترتبط الكوتا بالأنظمة الانتخابية، وتهدف إلى ضمان حقوق الأقليات في الانتخابات العامة للوصول إلى السلطة السياسية. والكوتا تشكّل تدخلاً إيجابياً لتحقيق المساواة والتقليل من التمييز بين فئات المجتمع المختلفة، وبخاصة بين الرجال والنساء؛ بمعنى أن نظام الكوتا هو حل مؤقت لمشكلة مزمنة.

وقد ترسخ نظام "الكوتا" كإحدى آليات إيصال النساء إلى مواقع القرار، خلال المؤتمر الرابع العالمي عن النساء في بكين العام 1995، وكحل مرحلي لمشكلة ضعف مشاركة النساء في الحياة السياسية ومراكز صنع القرار.

وقد ركز الأشخاص المشاركون الذين التقينا بهم على العديد من الميزات والمبررات لتبني نظام الكوتا، أهمها:

- إن الكوتا تمثل تمييزاً إيجابياً مهماً وضرورياً لضمان وصول النساء إلى مواقع اتّخاذ القرار في ظل بيئة غير داعمة وغير مؤمنة بالمساواة وغير متقبلة لمبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية.
- الكوتا هي أحد الحلول المؤقتة التي تلجأ إليها الدول والمجتمعات لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، لحين القضاء على المعوقات التي تواجه النساء في المشاركة في الحياة السياسية، وتمكينهن بشكل فعلي، فلا تعد إجراءتمييزياً .
- إن إيصال النساء إلى مواقع القرار من خلال الكوتا، سيعزز ثقة المجتمع بالنساء، وقدرتهن على المساهمة في تطوير المجتمع وبناء الوطن. وفي مقدمة التغيير المجتمعي تغيير النظرة النمطية تجاه المرأة، واعتياد المجمع على رؤية النساء في مواقع قيادية وغير تقليدية.
- إن الكوتا تحث المجتمع وقياداته على إعادة التفكير بالنساء، ودورهن، ومكانتهن، وقدراتهن.
- توفر الكوتا المجال والفرصة للنساء لتطوير مهاراتهن وقدراتهن، وبناء نماذج نسوية قيادية مميزة، وتعزز ثقتهن بأنفسهن.
- عبر الكثير من الأشخاص الذين التقينا بهم عن قناعتهم، بأن تبني الكوتا يجب أن يمثل مرحلة انتقالية يتم تطبيقها إلى أن تتغير العقلية المجتمعية، وتصبح أكثر إيماناً بقدرات النساء ودورهن.

ومن الجدير بالذكر أن اتفاقية "سيداو" قد نصّت في مادّتها الرابعة على أنه: "لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة، تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، تمييزاً بالمعنى الذي تأخذ به هذه الاتفاقية، ولكنه يجب ألاّ يُستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة".

وقد استند نظام الكوتا إلى الأطر القانونية التالية:[6]

أولاً . الانتخابات العامة

ينظم مشاركة المرأة في الانتخابات العامة القانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة.

المادة (5) تمثيل المرأة: يجب أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من:

1. الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة.
2. الأسماء الأربعة التي تلي ذلك.
3. كل خمسة أسماء تلي ذلك.

ثانياً. انتخابات مجالس الهيئات المحلية

ينظم مشاركة المرأة في انتخابات المجالس المحلية قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005، الذي تنص المادة رقم 17 منه على ما يلي:

المادة (17) تمثيل المرأة: يجب أن لا يقل تمثيل المرأة في أيٍّ من مجالس الهيئات المحلية عن 20%، على أن تتضمن كل قائمة من القوائم حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن:

أ. امرأة من بين الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة.
ب. امرأة من بين الأسماء الأربعة الأولى التي تلي ذلك.
ث. امرأة من بين الأسماء التي تلي ذلك.

وقد تم إجراء تعديلات على القانون السابق من خلال قانون رقم (12) لسنة 2005، تضمنت ما يلي:

[6] مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، المرأة الفلسطينية والأمن– دليل التشريعات السارية، 2010. ص74–76.

المادة (1) تعديل المادة (17) "تمثيل المرأة": تعدل المادة (17) من قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 لتصبح كالتالي:

1. في الهيئة المحلية التي لا يزيد عدد مقاعدها على ثلاثة عشر مقعداً ، يجب أن لا يقل تمثيل المرأة عن مقعدين:
   أ. امرأة واحدة من بين الأسماء الخمسة الأولى في القائمة.
   ب. امرأة واحدة من بين الأسماء الخمسة التي تلي ذلك.
2. في الهيئة المحلية التي يزيد عدد مقاعدها على ثلاثة عشر مقعداً ، يخصص مقعد للمرأة من بين الأسماء الخمسة التي تلي بند (ب) أعلاه.
3. يستثنى من أحكام البند (1) أعلاه الهيئات المحلية التي يقل عدد الناخبين فيها وفقاً للجدول النهائي للناخبين عن ألف ناخب، وفي هذا الحال تترك للقوائم الانتخابية حرية اختيار الأماكن المخصصة للمرأة من بين مرشحيها.
4. إذا شغر مقعد للمرأة في محلس الهيئة المحلية، تحل مكانها المرأة التي تليها في تسلسل المقاعد المخصصة للمرأة في القائمة نفسها التي تنتمي إليها.

2. الإنجازات في ما يتعلق بالكوتا النسوية

أجمع الأشخاص كافة الذين التقينا بهم على أن نجاح النضال النسوي في تحقيق كوتا نسوية بنسبة 20% في الانتخابات التشريعية والمجالس البلدية، يعد إنجازاً مهماً يسجل للحركة النسوية. وعلى الرغم من أن البعض اعتبر نسبة 20% متدنية وغير عادلة، فإنهم اعتبروا أنها الخطوة الأكثر تأثيراً في إيصال النساء إلى مواقع اتّخاذ القرار، وزيادة تمثيلهن ومشاركتهن السياسية، وأنها خطوة مهمة يمكن البناء عليها.

وبفضل نظام الكوتا، تمكنت 17 امرأة فلسطينية، بنسبة 12 بالمائة من مجموع الأعضاء، من الوصول إلى المجلس التشريعي خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة التي أجريت بتاريخ 26 كانون الثاني 2006؛ بالمقارنة مع الانتخابات الأولى التي جرت بتاريخ 20/01/1996، حيث تمكنت خمس نساء فقط من الوصول إلى المجلس التشريعي الفلسطيني، من ضمن 88 عضواً ؛ أي بنسبة 4.4 بالمائة. كذلك فقد سمح نظام الكوتا بتعزيز موقع النساء التمثيلي بشكل ملحوظ ضمن المجالس المحلية.

واعتبر الأشخاص كافة الذين التقينا بهم، أن قرار المجلس المركزي تحديد الكوتا النسوية بنسبة 30% في هيئات منظمة التحرير كافة، يعتبر إنجازاً مهماً وفرصة ثمينة للدفع بالتمثيل النسوي في هيئات منظمة التحرير إلى الأمام.

نص قانون الانتخاب الفلسطيني في العام 2005 على أنه "يجب أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات النسبية (القوائم) حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من:

1. الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة.
2. الأسماء الأربعة التي تلي ذلك.
3. كل خمسة أسماء تلي ذلك".

3. تجارب دولية في تطبيق الكوتا

1. على الرغم من أن الكوتا ترتبط دائماً بالحديث عن إجراء مؤقت، فإن بعض المشاركين في الدراسة شددوا على أهمية تسمية الكوتا بالإجراء المؤقت على طريق المساواة، وهذا يعني أنه يجب التعامل مع نظام الكوتا وفق برنامج أوسع يساهم في تحقيق المساواة، وليس فقط نشاطاً يتم اللجوء إليه عند إجراء الانتخابات، ثم يتم نسيانه فيما بعد. واقترح هؤلاء أن يتم البقاء على نظام الكوتا، ولكن مع العمل على تحقيق المساواة، من خلال زيادة نسبة الكوتا بشكل متدرج من 20% إلى 30% إلى 35%... وهكذا، مع تقييم مستمر للعملية وتعديل للمطالب والإجراءات.
2. إن مسألة الوصول إلى المساواة هو موضوع طويل الأمد، ولم تحققه حتى أكثر الدول تبنياً للديمقراطية التي أبقت على نظام الكوتا بأشكال متعددة لضمان مبدأ المساواة. فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن نظام الكوتا يطبق في ما لا يقل عن نصف دول العالم. حوالي 45 دولة أدخلت نظام الكوتا القائمة على النوع الاجتماعي من خلال قوانين انتخابية، بينما يتم تطبيق الكوتا في حوالي 50 دولة من خلال قيام الأحزاب السياسية بتحديد كوتا اختيارية، وتضمينها في دساتيرها.[7] في ما يلي استعراض لبعض النماذج من العالم:

أ. فرنسا فرضت نظام الحصة المتساوية (الكوتا بالمناصفة) العام 2000، وسمي بقانون المناصفة، وبموجب ذلك يتشكل البرلمان الفرنسي مناصفة بين الرجال والنساء.[8]

ب. وصل التمثيل النسوي في البرلمانات في معظم الدول الإسكندنافية (السويد والنرويج والدنمارك) إلى ما لا يقل عن 40%. بدأ نظام الكوتا في بعض الأحزاب السياسية بمبدأ عدم تدني تمثيل أي من الجنسين عن 40%، ومع نجاح التجربة ووصول المجتمع إلى مرحلة متقدمة من النضج، وقبول مبدأ

---

[7] European Parliament- Directorate-General for Inter4nal Policies, Electoral Gender Quota Systems and their Implementation in Europe, 2008. Page 8.
file:///C:/Users/Khaled/AppData/Local/Microsoft/Windows/INetCache/IE/RTBDD31B/20090310ATT51390EN.pdf

[8] د. عبد السلام المحطوري، الكوتا وتطبيقاتها في النظم الانتخابية:
https://www.facebook.com/permalink.php?id=415786615154422&story_fbid=455695674496849

المساواة، تم تكريس كوتا طوعية للأحزاب. على سبيل المثال، وصلت نسبة تمثيل النساء في البرلمان السويدي العام 2002 إلى 45.3% كنتيجة لتبني الكوتا الطوعية في الأحزاب السويدية. ولا شك أن للسويد تراثاً عريقاً في المشاركة النسوية، حيث بادر الحزب الليبرالي العام 1972 إلى تطبيق كوتا نسوية بنسبة 40%، ولحقه باقي الأحزاب في العقود التالية. وقد وصلت نسبة المشاركة النسوية في الحزب الديمقراطي الاجتماعي إلى النصف.[9]

ج. في الاتحاد السوفييتي بلغت نسبة النساء بوجود الكوتا حوالي 37%، و17% بدون كوتا.

ح. في إيطاليا حين خاضت النساء الانتخابات دون كوتا، حصلت على 11% على الرغم من أن المشاركة النسوية في الانتخابات كانت عالية.[10]

نسبة تمثيل النساء في مجموعة من الدول الأوروبية (مجموعة مختارة)[11]

البلد	نسبة تمثيل النساء	سنة الانتخابات
السويد	%45	2010
فنلندا	%42.5	2011
أيسلندا	%39.7	2013
النرويج	%39.6	2013
الدنمارك	%39.1	2011

[9] نظرة للدراسات النسوية، نظام الكوتا: نماذج وتطبيقات حول العالم، 2013:
http://nazra.org/2013/04/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%AA%D8%A7-%D9%86%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%AC-%D9%88%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85

[10] مقابلة مع زهيرة كمال، الأمين العام لحزب فدا.

[11] European Parliament- Directorate-General for Inter4nal Policies, Electoral Gender Quota Systems and their Implementation in Europe Update 2013, 20013
http://r.search.yahoo.com/_ylt=A0LEVw9bOSxZkwUAbFBXNyoA;_ylu=X3oDMTByOHZyb21tBGNvbG8DYmYxBHBvcwMxBHZ0aWQDBHNlYwNzcg--/RV=2/RE=1496099291/RO=10/RU=http%3a%2f%2fwww.europarl.europa.eu%2fRegData%2fetudes%2fnote%2fjoin%2f2013%2f493011%2fIPOL-FEMM_NT%282013%29493011_EN.pdf/RK=1/RS=fakNARsKINiL3CMwt_v9iAmpmGg-

بلجيكا	%38	2010
إيطاليا	%28.4	2013
ألمانيا	%32.9	2009
اليونان	%21	2012
سلوفاكيا	%18.7	2012
مالطا	%14.3	2013

نسبة الكوتا النسوية في مجموعة مختارة من الدول الأوروبية وسنة تبني الكوتا[12]

البلد	نسبة الكوتا
بلجيكا	(2002) %50 سابقاً: 33.3% (1999) (1994) %25
فرنسا	(2002) %50
إيرلندا	(2012) %30
البرتغال	(2006) %33.3
بولندا	(2006) %35
إسبانيا	(2007) %40

3. أظهرت دراسة تحليلية للاتحاد الأوروبي للتجارب الأوروبية في تطبيق الكوتا، أن تطبيق نظام الكوتا أدى إلى نجاحات متسارعة في زيادة تمثيل النساء في بعض الدول، وإلى نجاحات متواضعة في دول أخرى. وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق نظام الكونا وحده لا يكفل زيادة تمثيل النساء، وأن فعالية نظام الكوتا تتعزز في حال كان النظام منسجماً مع منظومة الانتخابات والتشريعات المحددة التي تحكم تطبيق نظام الكوتا ومتكاملاً

[12] European Parliament- Directorate-General for Inter4nal Policies, Electoral Gender Quota Systems and their Implementation in Europe Update 2013, 20013
http://r.search.yahoo.com/_ylt=A0LEVw9bOSxZkwUAbFBXNyoA;_ylu=X3oDMTByOHZyb21tBGNvbG8DYmYxBHBvcwMxBHZ0aWQDBHNlYwNzcg--/RV=2/RE=1496099291/RO=10/RU=http%3a%2f%2fwww.europarl.europa.eu%2fRegData%2fetudes%2fnote%2fjoin%2f2013%2f493011%2fIPOL-FEMM_NT%282013%29493011_EN.pdf/RK=1/RS=fakNARsKINiL3CMwt_v9iAmpmGg-

معها، وبخاصة الإجراءات التي تحدد ترتيب الرجال والنساء على القوائم الانتخابية. أخيراً، فقد خلصت الدراسة إلى أن نظام الكوتا يجب أن ينظر إليه كجزء من منظومة متكاملة، تهدف إلى تعزيز التمثيل والمشاركة النسوية، وأن هناك استراتيجيات أخرى مكملة للكوتا لضمان تمثيل متكافئ للمرأة، وبخاصة الإجراءات التي تقوم بها الأحزاب السياسية لتضمن تطبيق الكوتا عند وضع قوائم مرشحيها وترتيبهم في القوائم.[13]

4. من المهم أن تتم مراجعة النظام الانتخابي، ومحاولة تعديله وتطويره باستمرار. ففي إسبانيا وفي تونس، تم تبني ترتيب (رجل – امرأة – رجل– امرأة) في الانتخابات التي من المفروض أن تفرز نتائج متقاربة بين الذكور والإناث. إلا أن النتائج لم تكن كذلك، فقد وصلت نسبة تمثيل النساء إلى 33% فقط، ويعود السبب إلى محدودية أو انعدام القوائم التي ترأسها امرأة.[14] وهذا يعني أنه إن فاز شخص واحد في القائمة، فسيكون رجلاً ، وإن فاز ثلاثة فسيكون رجلان وامرأة... ودواليك.

4. مراجعة نقدية لتطبيق الكوتا النسوية في انتخابات المجلس التشريعي والمجالس البلدية

طلبنا من كافة المشاركين والمشاركات في الدراسة، تقييم تجربة الكوتا. الجزء التالي يلخص أهم الملاحظات والتحليلات والمناقشات:

أ. شدد العديد من الأشخاص المشاركون في الدراسة على أهمية إجراء تقييم شامل ومعمق وموضوعي لتجربة الكوتا من حيث مدى نجاحها في خدمة الأهداف منها، وكيفية زيادة إنجازاتها، وتجنب سلبياتها، وتحسين الأداء ومضاعفة المكاسب المتحققة منها في دعم القضية النسوية. كذلك يمكن أن يفيد هذا التقييم في وضع

---

[13] European Parliament– Directorate–General for Inter4nal Policies, Electoral Gender Quota Systems and their Implementation in Europe Update 2013, 20013
http://r.search.yahoo.com/_ylt=A0LEVw9bOSxZkwUAbFBXNyoA;_ylu=X3oDMTByOHZyb21tBGNvbG8DYmYxBHBvcwMxBHZ0aWQDBHNlYwNzcg--/RV=2/RE=1496099291/RO=10/RU=http%3a%2f%2fwww.europarl.europa.eu%2fRegData%2fetudes%2fnote%2fjoin%2f2013%2f493011%2flPOL-FEMM_NT%282013%29493011_EN.pdf/RK=1/RS=fakNARsKINiL3CMwt_v9iAmpmGg–

[14] مقابلة مع زهيرة كمال، الأمين العام لحزب فدا.

ضوابط لحماية فلسفة تطبيق الكوتا. وتساءلت إحدى المشاركات في الدراسة: يجب أن نجري مراجعة شاملة ومسؤولة لنعرف هل كانت الكوتا تنميطاً جديداً أم فرصة تم استثمارها في حدودها القصوى؟

ب. أجمع الأشخاص كافة الذين التقينا بهم، على أن الكوتا النسوية هي إنجاز نوعي وخطوة مهمة على طريق تعزيز مبادئ المساواة وزيادة تمثيل النساء ووصولهن إلى مواقع اتخاذ القرار. ونجحت الكوتا في إيصال العديد من النساء للمجلس التشريعي والمجالس البلدية. وعلى الرغم من التفاوت في أداء النساء اللواتي وصلن إلى عضوية المجلس التشريعي، فإن العديد من هؤلاء النساء عملن بهمة ونشاط، وقدمن نماذج مشرفة للمرأة الفلسطينية، ودافعن عن القضايا النسوية بقوة واقتدار. ولولا تعطل عمل المجلس التشريعي لحققن إنجازات أكبر وأعمق.

ت. اعتبر الكثير من الأشخاص المشاركون في الدراسة، أن قرار المجلس المركزي في آذار 2015 الخاص بوضع كوتا نسوية داخل مؤسسات منظمة التحرير بنسبة لا تقل عن 30% كأحد الإنجازات المهمة، إلا أن عدم تحويل هذا القرار إلى قانون، وعدم تحديد إجراءات واضحة لتطبيقه، وغياب الجهة التي تراقب وتُسائل حول مدى الالتزام بهذا القرار، أدى إلى تنصل بعض مكونات منظمة التحرير من تطبيق القرار بدعوى أن القرار يمثل توصية ولا يحمل صفة الإلزام. ومن الأمثلة على ذلك، المؤتمر السابع لحركة فتح الذي تنصل من تنفيذ هذا القرار، ولم يلتزم بكوتا نسوية عند تشكيل المؤتمر العام أو المجلس الثوري أو اللجنة المركزية للحركة. فقد قلّ التمثيل النسوي في المجلس الثوري عن 14%، وفي اللجنة المركزية وصلت امرأة واحدة لعضوية اللجنة المركزية المكونة من 23 عضواً.

كان هناك تقصير بعدم متابعة قرار المركزي بشكل فوري، وايجاد آلية للمتابعة والمراقبة. القرار سياسي، ويشكل مرجعاً مهماً، ولكن تطبيقه بجدية يحتاج إلى تثبيته بقوانين وآليات للمتابعة والمراقبة والمحاسبة.

إحدى المشاركات في الدراسة

، لم تلتزم نقابة المحامين بقرار المجلس المركزي، أو بأي تمثيل نسوي خلال انتخاباتها، وتم انتخاب نقابة كامل أعضائها من الذكور.

كما تفاوت التزام الفصائل بتطبيق الكوتا النسوية، فمنها من زاد تمثيل المرأة فيه على 30%، ومنها من لم يتجاوز 14%.

لدى اختيارها للمرشحات للمواقع القيادية الداخلية أو لتمثيل الفصائل في الكوتا النسوية، تختار الفصائل المرأة المطيعة ذات الولاء العالي، التي تفعل كل ما يطلب منها، ويمكن التحكم بها، وتتجنب النساء ذوات الشخصيات المستقلة والفكر والمنظور المتطور، اللواتي تخشى القيادات الذكورية من أن يصبحن وجع رأس للقيادة.

إحدى المشاركات في الدراسة

شير إلى أهمية متابعة قرار المجلس المركزي بوضع قانون واضح، وآليات محددة، وإجراءات تنفيذية ورقابية تلزم هيئات منظمة التحرير ومكوناتها كافة، بالتقيد بالقرار.

في الكثير من المواقع، لم تطبق الكوتا بشكل مهني وفعال. فقد تحكمت فيها الفصائل والقبائل والعشائر. ركزت على الولاءات وليس الكفاءات. فقد تم اختيار هذه السيدة لأنها ابنه فلان، أو أخت فلان.

إحدى المشاركات في الدراسة

ث. الكوتا المتعلقة بالمجلس التشريعي والمجالس البلدية: كما سبق ذكره، اتفق الأشخاص كافة، الذين التقينا بهم، على أن تطبيق الكوتا في المجلس التشريعي والمجالس البلدية واحد من أهم الإنجازات التي حققتها الحركة النسوية. ولكن عملية التطبيق شابها الكثير من أوجه الضعف التي أثرت سلباً على تجربة الكوتا، وقللت من حجم الإنجاز. في ما يلي أهم هذه الملاحظات:

1. بعض الفصائل والعشائر لم تأخذ الكوتا بشكل جدي: بعض القيادات لم تتعامل مع الكوتا بشكل جدي، ولم تمتلك الرؤية أو الإرادة السياسية لتطبيقها كما خطط لها.
2. تطبيق الكوتا في السواد الأعظم من الأماكن كان ضمن الحد الأدنى: لم تزد نسبة المشاركة بين النساء عن النسبة المنصوص عليها، فعلى الرغم من أن الكوتا تنص على 20% كحد أدنى، فقد التزمت معظم الفصائل بهذه النسبة، واعتبرتها الحد الأعلى وليس الأدنى، ولم تزد عليها.
3. لم تشكل النساء كتلة صلبة وتجمعاً متفاهماً للضغط على الجهات كافة لكي تلتزم بتطبيق روح ومبررات الكوتا وفق الفلسفة التي أنشئت من أجلها. في هذا السياق، تم التعامل مع الكوتا كجزء من آلية الانتخابات، وليست كوسيلة للتحول المجتمعي الأشمل. كان يجب دعم الكوتا بسياسات وإجراءات تعززها. لكي تصبح الكوتا مؤثرة وتحقق الغاية التي أنشئت من أجلها، تحتاج إلى جملة من الإجراءات لنظام متكامل يؤثر على الثقافة المجتمعية والمنظومة الحزبية والعشائرية.
4. في بعض الأحيان، كانت الكوتا النسوية عاملاً لإقصاء الشباب: القيادات كانت مضطرة لقبول ترشح النساء على قوائم الفصائل، ولكن بسبب زيادة أعداد المتنافسين من القيادات التقليدية، لم يصبح هناك متسع لاستيعاب الشباب إلا في الحدود الدنيا. وكما وصف أحد المشاركين في الدراسة: قبول النساء كان وفق مبدأ "مكره أخاك لا بطل"، لذلك لم يكن هناك مجال من التملص منه، ولكنه قلص مجال استيعاب الشباب في ظل تنافس القيادات على الترشح. فكان أسهل الحلول التضحية بالمرشحين الشباب.
5. تكريساً للعقلية الذكورية السائدة، لم تعطِ بعض المجالس البلدية دوراً مهماً للنساء الفائزات في الانتخابات، ولا لوجودهن أو مشاركتهن. فقد شكت العديد من النساء من إهمال دورهن وقلة التشاور معهن، وتحديد الاجتماعات في أوقات الليل، أو أيام العطل التي يستحيل على النساء حضورها بسبب انشغالهن في مسؤولياتهن العائلية. وفي المحصلة، تبدو النساء وكأنهن مقصرات في أداء دورهن.
6. لم يكن هناك مثال واحد على استعداد الفصائل لترشيح امرأة على رأس قائمة، أو الاستعداد لأن تكون امرأةٌ رئيسَ بلدية.

7. تم إقصاء النساء لأن التعليمات الانتخابية لم تلزم الفصائل بمواقع محددة للنساء على القوائم الانتخابية. لذلك، تم ترشيح النساء في مواقع متأخرة يستحيل معها أن يحققن الفوز. لذلك من المهم معالجة هذا الأمر في المستقبل، والتأكد من أن أماكن النساء على القوائم غير متروكة لاجتهادات، بل بمواقع محددة تلتزم بها الفصائل.
8. تأثر اختيار المرشحات للكوتا بالعقلية الذكورية التي تسود الفصائل.

رغم أن الحركة النسوية كانت وراء إقرار الكوتا إلا أنها فقدت السيطرة خلال مرحلة التنفيذ، حيث كان تدخلها ضعيفا أو معدوما. فاختيار المرشحات للكوتا كان قرارا فصائلياً وعشائرياً، وخضع لمعايير واعتبارات بعيدة عن خدمة القضية النسوية.

في الكثير من المواقع لم تطبق الكوتا بشكل مهني وفعال. فقد تحكمت فيها الفصائل والقبائل والعشائر. ركزت على الولاءات وليس الكفاءات. فقد تم اختيار هذه السيدة لأنها ابنه فلان أو أخت فلان.

إحدى المشاركات في الدراسة

لدى اختيارها للمرشحات للمواقع القيادية الداخلية أو لتمثيل الفصائل في الكوتا النسوية تختار الفصائل المرأة المطيعة ذات الولاء العالي والتي تفعل كل ما يطلب منها ويمكن التحكم بها وتتجنب النساء ذوات الشخصيات المستقلة والفكر والمنظور المتطور والتي تخشى القيادات الذكورية من أن تصبح وجع رأس لها.

إحدى المشاركات في الدراسة

الفصل الرابع

توصيات الدراسة

في ما يلي ملخص لأهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة حول كيفية دعم مشاركة النساء والشباب في هيئات منظمة التحرير بتمثيل متكافئ، وكيفية إيصالهم إلى مواقع صناعة القرار:

1. إن إعادة تطوير منظومة منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس قائمة على مبادئ الديمقراطية والمساواة والعدالة والشراكة السياسية، لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن جهود تفعيل منظمة التحرير، وإعادة الاعتبار لدورها. وفي هذا السياق، يجب أن ترى الحركة النسوية والشبابية نضالها نحو المساواة والمشاركة السياسية في سياق عملية إصلاح منظمة التحرير وتفعيلها، وكجزء لا يتجزأ منه. ولذلك، يجب أن تجد الحركة النسوية والشبابية السبل للمشاركة في الحوارات والفعاليات الهادفة إلى إصلاح منظمة التحرير، والضغط باتجاه تبني المطالب الأساسية للحركة النسوية والشبابية.
2. لا يمكن إصلاح المنظمة إلا بإصلاح المكونات التي تتشكل منها، وإصلاح فلسفة ومبادئ عملها، من منظومة قائمة على المحاصصة، إلى مناهج عمل أكثر ديمقراطية في سياق حراك سياسي واجتماعي شامل.
3. من المهم أن تخوض كل من الحركة النسوية، والحركة الشبابية، في نقاشات وحوارات تحدد فيها المصالح النسوية المشتركة، بغض النظر عن الفصائل وأجندتها، ومحاولة وضع التنافس الحزبي والفصائلي جانباً، وبناء برنامج شعاره المصلحة النسوية والشبابية.
4. ضمن الوضع الحالي، فإن آلية وصول النساء والشباب المتكافئ إلى مواقع اتخاذ القرارات، لا يمكن أن يتم إلا من خلال أحد المكونات التي تتشكل منها منظمة التحرير، وهي:
    أ. الفصائل والأحزاب السياسية.
    ب. النقابات والاتحادات الشعبية.

ت. المجلس التشريعي.

5. يجب أن تقوم كل من الحركة النسوية والحركة الشبابية، بشكل منفصل، أو منسق، بتطوير مشاريعها الشاملة للدخول لمنظمة التحرير، عبر المداخل الثلاثة السابقة الذكر. وهذا يتطلب ما يلي:

أ. تشكيل حراك نسوي وشبابي لانتزاع الحقوق، من خلال برنامج عمل دائم ومستمر وليس موسمياً.

ب. بلورة الحركة النسوية والحركة الشبابية لخطاب وأجندة وبرنامج عمل استراتيجي وخطة تنفيذية بأهداف ومطالب واضحة وأدوات محددة وميزانية، بمعزل عن الأحزاب، لإيصال النساء والشباب إلى مواقع متقدمة في صنع القرار بغض النظر عن الانتماء الفصائلي.

ت. برنامج للتحول المجتمعي تكون فيه المؤسسات النسوية والشبابية هي الجهات الرائدة، مع تحديد ووضع آليات عملية لمشاركة أكبر قطاع ممكن من الحلفاء من مؤسسات المجتمع المدني المساندة، والمؤسسات الشبابية، والمؤسسات الحقوقية، والنشطاء المجتمعيين، والإعلاميين، والفئات المؤثرة على الصعيدين الإقليمي والدولي، التي يمكن التنسيق معها والاستفادة من خبراتها.

ث. الإنفاق على جسم يحتضن هذا البرنامج؛ مثل الاتحاد العام للمرأة مع طاقم شؤون المرأة، وآلية للتنسيق مع مختلف المؤسسات النسوية غير المنضوية تحت سقف الاتحاد.

ج. دعم جهود المؤسسات التربوية والإعلامية المستنيرة، والساعية إلى تطوير اتجاهات أكثر ثورية وتقدمية في المناهج والإعلام تجاه قضايا اجتماعية واضحة مثل التعددية، والمساواة، وقبول الآخر... الخ.

6. الاتفاق على المطالب النسوية والشبابية وتمييزها إلى مطالب طويلة الأمد، وأخرى قصيرة الأمد: من المهم تحديد بعض المطالب سهلة التحقيق التي تعطي الثقة في البرنامج، وتزيد من التفاف النساء حوله، وتحقق تراكماً لمكتسبات صغيرة يمكن أن تؤسس لإنجازات أكبر.

7. إجراء تقييم معمق ومتكامل وموضوعي لتجربة الكوتا، وكيفية زيادة إنجازاتها، وتجنب سلبياتها، ومضاعفة المكاسب المتحققة منها في دعم القضية النسوية، وتحديد الضوابط والإجراءات التي يحب إدخالها لضمان تحقيق الكوتا للأهداف التي وضعت من أجلها.

8. التعاون والتنسيق والتفاعل مع كافة الفصائل وقوى المجتمع المدني والنشطاء المجتمعيين والفعاليات المؤثرة، من أجل إعادة دراسة النظام الأساسي في مكونات منظمة التحرير، وتثبيت منهجيات ديمقراطية لفرز الممثلين، والتأثير على الجهات التي تقوم بالعمل على بلورة استراتيجيات إصلاح منظمة التحرير.
9. دعم إجراء دراسات مختصة لإعطاء خيارات وفلسفات واتّجاهات تفعيل منظمة التحرير وفق مبادئ متجددة، تستند إلى الحقوق والمساواة والعدالة والشراكة السياسية والديمقراطية. هذه الدراسات يمكن أن تشكل قواعد لحوار واسع يحدد اتجاهات إصلاح منظمة التحرير بعيداً عن التفكير بمنظومة المحاصصة السياسية الضيقة. ويمكن لهذه الدراسات أن تقدم أفكاراً حول **وضع مختلف الاتحادات الشعبية التابعة للمنظمة، ووضع آليات لدمج عنصري الشباب والمرأة فيها.**
10. تأطير الحركة الشبابية لنفسها، من خلال التنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات الشبابية، وتحديد أجندة شبابية لتطوير خطاب شبابي وبرنامج عمل واضح للحصول على كوتا شبابية في مختلف هياكل منظمة التحرير، ولتنفيذ مختلف الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي تضمن حقوق الشباب والقوانين الخاصة بالشباب، وآليات التزام السلطة بذلك.
11. التنسيق والتحالف من أجل المطالبة بتكريس منهجيات ديمقراطية لفرز مرشحي عضوية هيئات ومستويات العمل في منظمة التحرير والفصائل والأحزاب السياسية، مع تطبيق كوتا نسائية وشبابية لإعادة هيكلة التنظيمات والأحزاب السياسية ومؤسسات منظمة التحرير، والبعد عن الإقصاء، وفسح المجال للمرأة والشباب.
12. مطالبة الفصائل والأحزاب السياسية بالنهوض ببرامجها السياسية والحزبية والاجتماعية التي تشمل:
    - تربية حزبية وتعبوية.
    - توعية النساء داخل الأحزاب.
    - مطالبة الأحزاب بتبني برامج اجتماعية ديمقراطية تعالج تمثيل المرأة والشباب.
    - تعديل الأنظمة الداخلية للأحزاب في ما يتعلق بالعمر والجنس، للتمثل في العضوية، والترشح للمناصب العليا.
13. التنسيق والتعاون بين المؤسسات الشبابية ومؤسسات المرأة وحلفاء آخرين يتم تحديدهم للضغط لتحقيق المطالب.
14. برامج لتطوير قيادات نسوية وشبابية.

15. المطالبة بتشكيل جسم للمراقبة والمتابعة والمساءلة حول حقوق النساء، والتزامات السلطة، وتنفيذ الكوتا النسوية... الخ. ويمكن أن يُرفد هذا الجسم بحراك نسوي مجتمعي لمراقبة التشريعات والالتزامات المطلوبة من السلطة، ومن منظمة التحرير في ما يتعلق بتطبيق التزاماتها الدولية كنتيجة لتوقيعها ومصادقتها على الاتفاقات والمعاهدات الدولية (مثلاً : متابعة تنفيذ سيداو، ومدى تقدم السلطة في التقيد بها).

فرص مهمة

هناك فرص متاحة للحركة النسوية والشبابية يجب الاستفادة منها فوراً كمداخل مهمة لتحقيق مكتسبات استراتيجية، أهمها:

أ. **فرص ناتجة عن الالتزامات الفلسطينية بتطبيق المعاهدات الدولية**

نتيجة لجهود ونضالات الحركة النسوية والمجتمع المدني الفلسطيني، فقد تحققت العديد من المكتسبات التي تجسدت في حث السلطة الفلسطينية على تبني سياسات وإصلاحات قانونية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وإلغاء أشكال التمييز ضد المرأة. ويشكل توقيع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 8 آذار 2009، على اتفاقية إلغاء كافة أشكال العنف ضد المرأة المعروفة باتفاقية "سيداو"، إحدى الفرص المهمة التي تراها المؤسسات النسوية والحقوقية خطوةً مهمةً على طريق التزام السلطة الفلسطينية بإلغاء التمييز بين الجنسين

وعلى الرغم من أهمية توقيع الرئيس الفلسطيني على اتفاقية سيداو، فإنه، وكما أشارت الاتفاقية نفسها، فإن وضع الاتفاقية موضع التنفيذ يحتاج إلى إصلاح وتعديل لمجمل المنظومة القانونية الوطنية، واتّخاذ كافة التدابير والإجراءات التشريعية والقانونية التي تكفل تطبيق الاتفاقية لكي تصبح أكثر حساسية لقضايا النوع الاجتماعي، وعلى انسجام تام مع المعايير الدولية وبنود اتفاقية سيداو. ولا شك أن مراجعة لمنظومة القوانين الفلسطينية تشير إلى الحاجة إلى تعديلات وإصلاحات قانونية جذرية لتقترب من متطلبات الالتزام باتفاقية سيداو. على سبيل المثال، هناك حاجة ملحة لتطوير قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات وغيرها من القوانين الرئيسية التي تكفل المساواة والعدالة بين الجنسين. ويمثل تباطؤ السلطة الفلسطينية

في العمل عليهما لتجنب مواجهة المجتمع، أحد المعوقات الرئيسية لتحقيق إنجازات ملموسة على هذه الأصعدة.[15]

تنص المادة 3 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على ما يلي:

- إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ، من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة.
- اتّخاذ المناسب من التدابير، تشريعية وغير تشريعية، بما في ذلك ما يناسب من جزاءات، لحظر كل تمييز ضد المرأة.
- فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالية للمرأة، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى في البلد، من أي عمل تمييزي.
- الامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام.
- اتّخاذ جميع التدابير للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة.
- اتّخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.
- إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.

من جانب آخر، فقد نص القانون الأساسي في مادته العاشرة على ضرورة انضمام فلسطين، ودون إبطاء، إلى المواثيق والمعاهدات الدولية التي تحمي حقوق الإنسان. ويفتح تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني 20121 قرار الاعتراف بدولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة، الباب أمام انضمام فلسطين إلى العديد من الاتفاقات الدولية التي تنعكس على واقع وحقوق الإنسان الفلسطيني. ومع انضمام فلسطين إلى المعاهدات الدولية، تصبح الدولة الفلسطينية مطالبة باتخاذ كافة ما يلزم من تدابير وإجراءات تشريعية وقانونية لترجمة التزاماتها تجاه حقوق الإنسان وحقوق المرأة.

المتابعة

[15] مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، المرأة الفلسطينية والأمن– دليل التشريعات السارية، 2010.

1. متابعة موضوع توقيع الرئيس على اتفاقية سيداو، توفر فرصة مهمة لجعل هذا التوقيع أمراً واقعاً، من خلال تحديد القضايا التي يتطلبها الالتزام بالتوقيع على الاتفاقية، ومنها مواءمة البيئة القانونية المحلية مع متطلبات التوقيع على اتفاقية سيداو.
2. مراجعة لكافة الاتفاقات الدولية المختصة بحقوق المرأة والشباب، وتقديم مقترحات محددة للسلطة للتوقيع على هذه الاتفاقات الدولية، واتخاذ التدابير كافة للالتزام بها.

ب. فرص ناتجة عن إقرار الكوتا النسوية وتطبيقها

تشكل تجربة الكوتا النسائية في الانتخابات التشريعية ومجالس الهيئات المحلية، أحد المرتكزات المهّمة التي يمكن البناء عليها وتطويرها مستقبلاً. ويشكل قرار المجلس المركزي باعتماد وتثبيت كوتا نسوية بنسبة 30%، فرصة ذهبية لتطوير نظام الكوتا، ولمراكمة الإنجازات المتحققة على طريق المساواة في تمثيل النساء ووصولهن إلى مواقع اتّخاذ القرار.

المتابعة

1. متابعة قرار المجلس المركزي الخاص باعتماد وتثبيت الكوتا النسوية بنسبة 30% في مختلف هيئات ومؤسسات منظمة التحرير لمأسسة القرار وضمان تطبيقه، من خلال استصدار قوانين ولوائح وإجراءات تنفيذية واضحة وملزمة لتطبيقه، ونظام رقابي للتأكد من التقيد به.
2. المبادرة بإجراء تقييم شامل لنظام الكوتا الخاص بالانتخابات التشريعية وانتخابات مجالس الهيئات المحلية، بهدف تحديد إيجابياته، ونقاط الضعف في تطبيقه، وذلك من أجل تطويره ليصبح إطاراً مناسباً يساهم في توسيع المشاركة السياسية النسوية باتجاه المساواة والتمثيل المتكافئ والوصول إلى مستويات صناعة القرار.
3. الاستفادة من نظام الكوتا النسوية والبناء عليها، لبلورة مشروع لمنظومة كوتا شبابية، تضمن تمثيل الشباب في مواقع القيادة، ووصولهم إلى مستويات صناعة القرار.

ح. فرص في إطار جهود إصلاح منظمة التحرير

تمثل الحوارات واللقاءات والاتفاقات التي تمت بين الفصائل الفلسطينية والجهود المستمرة لإصلاح منظمة التحرير، فرصة ذهبية يجب الاستفادة منها، من خلال العمل الفوري للتواصل مع الجهات المعنية كافة، وبخاصة تلك التي تم تكليفها في لقاءات بيروت لإعادة صياغة نظام منظمة التحرير، بما في ذلك النظام الانتخابي للمجلس الوطني الفلسطيني، وهيئات منظمة التحرير. ويجب أن تركز هذه

الاتصالات على أهمية تضمين قضايا النساء والشباب وحقوقهم العادلة في المشاركة السياسية في أي إجراءات أو قوانين يجري العمل على تطويرها في إطار إصلاح منظمة التحرير. إن التباطؤ في العمل على هذا الجانب، قد يؤدي إلى تطوير منظومة جديدة تكرس الإجحاف القائم بحقوق النساء والشباب في التمثيل المتكافئ، وحق الوصول إلى مراكز صنع القرار.

المتابعة

على الرغم من بطء العمل على إنجاز منظومة جديدة لإصلاح منظمة التحرير، وتعثره أحياناً بسبب الانقسام، وعوامل أخرى، فإن دخول الحركة النسوية والحركة الشبابية في هذه المرحلة، ووصولها إلى الهيئات والاجتماعات التي تقوم بالعمل على إعداد منظومة إصلاح منظمة التحرير، قد يضمن إدخال المطالب النسوية والشبابية في نقاشات الإصلاح، وأن يتم ترجمة هذه المطالب من خلال الأنظمة والقوانين المحدثة التي يجري تحضيرها، بشكل يعزز تمثيل النساء والشباب ووصولهم إلى مواقع اتخاذ القرار.

خ. ميثاق الشرف الذي وقعت عليه الفصائل الفلسطينية

يمثل ميثاق الشرف الذي وقعت عليه 9 فصائل فلسطينية في العام 2012 لتعزيز دور المرأة، وإسناد مطالبها في المشاركة والتمثيل السياسي، ورفع نسبة الكوتا من 20% إلى 30%، وثيقة مهمة يمكن البناء عليها. وللأسف الشديد، لم تتم متابعة ميثاق الشرف هذا، والتأكد من تحويله إلى قوانين وإجراءات ملزمة، لذلك، بقي حبراً على ورق، وتنصلت منه العديد من الفصائل.

المتابعة

عقد لقاءات مع الفصائل الموقعة على ميثاق الشرف ومطالبتها بتحويل التزاماتها إلى إجراءات وأنظمة تنفيذية لضمان تطبيق ما تم التوافق عليه، ووضع آلية للمتابعة والمراقبة.

د. المجلس الأعلى للشباب والرياضة

يمثل المجلس الأعلى للشباب والرياضة الذي يتبع منظمة التحرير الفلسطينية، إحدى أهم المؤسسات التي يمكنها المساهمة الفاعلة في النهوض بواقع الشباب الفلسطيني. وقد أثنى العديد من المشاركين في الدراسة على دور المجلس الأعلى للشباب والرياضة، ولا سيما في المجال الرياضي، الذي أوصل فلسطين إلى المستويات العالمية، ووضع اسمها بين دول العالم بقوة، بما يحمله ذلك من رمزية مهمة لأبناء

الشعب الفلسطيني، إضافة إلى النهوض ببعض الألعاب الرياضية، ولاسيما كرة القدم. كذلك فقد نظر العديد منهم بإيجابية لشروع المجلس بتطوير استراتيجية للشباب بمشاركة الشباب. إلا أن العديد ممن التقينا بهم، كانت لهم ملاحظات مهمة حول مدى نجاح المجلس في احتضان الشباب والتعبير عنهم، وإفساح المجال أمامهم للتمثيل والمشاركة والوصول إلى مواقع اتّخاذ القرار في ما يتعلق بشؤونهم. ومن أهم هذه الملاحظات:

1. إن عضوية المجلس الإداري للمجلس الأعلى للشباب والرياضة التي حددها المرسوم الرئاسي بتشكيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة، قد كانت في مجملها لأشخاص تجاوزوا الخمسينات والستينات من أعمارهم. ويفتقد معظم الأعضاء لأي معرفة أو خبرة في مجال العمل الشبابي. ولا يوجد، حالياً، أي شاب من الفئة العمرية 15–29 سنة في عضوية المجلس. عدم تمثيل الشباب في عضوية المجلس، يحرم المجلس من صوت الشباب ويجعله غير قادر على التعبير عن مطالب الشباب وهمومهم وأولوياتهم، وبخاصة في ظل الفجوة المتسعة بين الأجيال التي سبق وصفها (انظر المرسوم الرئاسي في ملحق 5).
2. من بين الأعضاء الذين قام المرسوم بتسميتهم، يوجد ثمانية أعضاء نساء من مجموع 25 عضواً ، وهذا شيء إيجابي، حيث يقارب التمثيل النسوي الثلث. ولكن هؤلاء النسوة شأنهن شأن باقي الأعضاء، لسن من فئة الشباب، ولا خبرة سابقة لدى معظمهن في العمل الشبابي.
3. لم يحدد المرسوم الرئاسي نظاما داخلياً يوجه عمل المجلس، ويبني مرجعية قانونية وإجرائية تضمن الكفاءة والشفافية والنزاهة في الأداء، أو تحدد آليات لتداول السلطة. وقد خول المرسوم في مادته الثانية المجلس بوضع الأنظمة واللوائح الخاصة به، وعرضها على رئيس اللجنة التنفيذية للمصادقة عليها. إلا أنه، وبعد مرور ما يقارب ست سنوات على صدور المرسوم، لم يتم وضع وإقرار أنظمة ولوائح متكاملة للمجلس.
4. لم يتطرق المرسوم إلى مدة الصلاحية القانونية لأعضاء المجلس الإداري في المجلس، الأمر الذي قد يعيق التغيير الإيجابي على المديين القريب والبعيد، فغياب تحديد المرسوم لمدة زمنية لعضوية هذا المجلس، أو معايير اختيار الأعضاء، لا يطمئن أي راغب في تكريس مبدأ الديمقراطية وتداول السلطة. وقد أثار العديد من المشاركين التساؤلات حول إن كان المجلس الإداري الذي

عينه الرئيس، ولا يتمثل فيه الشباب، هو هيئة دائمة من الهيئات التي يهيمن عليها الكبار، أم أن هناك آفاقاً لتجديد العضوية. بمعنى آخر، هل هناك أي أمل للشباب لكي يتمثلوا في عضوية هذه الهيئة في يوم ما، أم أن الأمر لن يكون ممكناً وسيتم الإبقاء على الموجود أسوة بمؤسسات منظمة التحرير الأخرى؟

5. ومن أهم الأمور التي أشار إليها بعض المشاركين، أنه وعلى الرغم من كل الملاحظات المتعلقة بتركيبة المجلس وخلوها من أي تمثيل شبابي، فإن المجلس الإداري لم يؤدِّ الدور المطلوب منه أصلاً، من حيث عقد الاجتماعات المنتظمة ومراجعة البرامج والخطط ومساءلة الجهاز التنفيذي ومراقبة الأداء الإداري والمالي وغيرهما.

المتابعة

التواصل والحوار مع كل الجهات المعنية بالمجلس؛ سواء أكانت المجلس الإداري أم الجهاز التنفيذي، لبحث مجالات وفرص وخطوات مشاركة الشباب بفعالية في تطوير أنظمة ولوائح المجلس، وشكل إدارته، والتمثيل في هيئاته المختلفة، ولا سيما مستويات اتّخاذ القرار، بحيث يصبح المجلس معبراً عن الشباب وطموحاتهم ومطالبهم، ويتعامل مع همومهم. وهذا يتطلب فتح أبواب الحوار والمتابعة.

ذ. الاتحاد العام لطلبة فلسطين

للأسف الشديد لم يتمكن فريق البحث من لقاء المسؤول في الاتحاد على الرغم من المحاولات المتكررة للتواصل معه. ولكن الاتحاد يمثل نواة مهمة في هيكلية منظمة التحرير لتمثيل الشباب؛ كونهم طلاباً، وعادة ما يكون الطلاب ضمن الفئة العمرية الشابة.

المتابعة

التواصل والحوار مع الهيئة القيادية في الاتحاد لبحث القضايا التي تهم النساء والشباب، وبخاصة تلك التي تتعلق بتمثيلهم في الهيئات الإدارية ومستويات صناعة القرار.

نقابة الصحافيين الفلسطينيين

ربما مثلت نقابة الصحافيين الفلسطينيين أحد اكثر النقابات المهنية فعالية. فقد أفاد نقيب الصحافيين بأن الانتخابات الداخلية للنقابة تراعي تمثيل النساء والشباب، وأن

النقابة تسعى خلال الانتخابات القادمة إلى التقيد بكوتا نسوية بنسبة 30% بشكل طوعي. إضافة إلى مراعاة تمثيل الشباب.

المتابعة

التواصل والحوار مع الهيئة الإدارية للنقابة ومع نقيب الصحافيين لبحث مختلف الأمور التي تهم النساء والشباب، وبخاصة تلك التي تتعلق بتمثيلهم في الهيئة الإدارية، ومستويات صناعة القرار في النقابة، وحث النقابة على وضع كوتا شبابية وتطبيق الكوتا النسوية التي تحدث عنها النقيب، إضافة إلى دعم الصحافة للتحركات والجهود الساعية إلى التوعية بقضايا الشباب وحقوقهم.

المراجع

1. وزارة الحكم المحلي ومؤسسة مفتاح. *توجهات سياساتية لمشاركة فاعلة للنساء الفلسطينيات في إدارة المجالس المحلية*، 2014.
2. مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة. *المرأة الفلسطينية والأمن- دليل التشريعات السارية*، 2010.
3. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح). *القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية*، 2008.
4. المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، *وثيقة إعلان الاستقلال- المجلس الوطني الفلسطيني الدورة 19*، 1988.
5. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. *نحو المساوة: القانون والمرأة الفلسطينية*، 1997.
6. لجنة الانتخابات المركزية- فلسطين. *قانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات العامة* (كما نشر في الوقائع الفلسطينية العدد 57 للعام 2005).
7. لجنة الانتخابات المركزية- فلسطين. *قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته* (كما نشر في الوقائع الفلسطينية العدد 57 للعام 2005).
8. المرسوم الرئاسي رقم (19) لسنة 2009 بشأن التصديق على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).
9. حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح". *مشروع النظام الداخلي المقدم للمؤتمر العام السادس من اللجنة التحضيرية للمؤتمر* - بيت لحم 2009.
10. حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح". *النظام الداخلي للحركة "المقترح" والمقدم للمؤتمر السابع*، 2016.
11. وزارة شؤون المرأة والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والمؤسسات والمراكز النسوية. *الوثيقة الحقوقية للمرأة الفلسطينية*، 2012.
12. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح). *نحو إطار وطني لتطبيق القرار الاممي 1325 في فلسطين*، 2012.
13. هلال، جميل. *الشباب الفلسطيني- المصير الوطني ومتطلبات التغيير*، الارض للابحاث والدراسات والسياسات، 2016.
14. مركز دراسات التنمية وهيئة خدمات الاصدقاء الامريكية (الكويكرز). *الشباب الفلسطيني- دراسات عن الهوية والمكان والمشاركة المجتمعية*، مركز دراسات التنمية- جامعة بير زيت، 2017.
15. د. عبد السلام المحطوري. *الكوتا وتطبيقاتها في النظم الانتخابية*:

https://www.facebook.com/permalink.php?id=415786615154422&story_fbid=455695674496849

16. حزب الشعب الفلسطيني، *النظام الداخلي* (غير مؤرخ)
http://r.search.yahoo.com/_ylt=AwrBT8_8AS1ZM3IA2WRXNyoA;_ylu=X3oDMTByOHZyb21tBGNvbG8DYmYxBHBvcwMxBHZ0aWQDBHNlYwNzcg--/RV=2/RE=1496150653/RO=10/RU=http%3a%2f%2fawraq.birzeit.edu%2fsites%2fdefault%2ffiles%2f-%2520%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2586%25D8%25B8%25D8%25A7%25D9%2585%2520%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25AF%25D8%25A7%25D8%25AE%25D9%2584%25D9%258A%2520%25D9%2584%25D8%25AD%25D8%25B2%25D8%25A8%2520%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B4%25D8%25B9%25D8%25A8%2520%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2581%25D9%2584%25D8%25B3%25D8%25B7%25D9%258A%25D9%2586%25D9%258A.pdf/RK=1/RS=oU67LKBAWad60nGF5_2Jfls96lU-

17. القزاز، هديل. *إلغاء التمييز القانوني ضد النساء الفلسطينيات من خلال نشاطات أعضاء المجلس التشريعي*، طاقم شؤون المرأة.

18. جبهة النضال الشعبي الفلسطيني. *النظام الداخلي*:
http://www.nedalshabi.ps/?page_id=2857

19. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، *النظام الداخلي*، 2000:
http://www.abuali.ps/nedam/

20. الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. *النظام الأساسي*، 2009.

21. الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين. *النظام الاساسي*، 2006.

22. الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين. مشروع *النظام الأساسي*، *2007*.

23. الاتحاد العام لعمال فلسطين. *دستور الاتحاد العام لعمال فلسطين المقر من المؤتمر العام السابع في تونس*-1983، مكتب الشؤون الفكرية والدراسات، 2007.

24. الاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين. *النظام الاساسي واللائحة الداخلية للفروع واللائحة الداخلية للمؤتمر العام*، 1989.

25. الاتحاد العام لطلبة فلسطين. *النظام الداخلي*، (غير مؤرخ).

26.

27. نظرة للدراسات النسوية، نظام الكوتا: *نماذج وتطبيقات حول العالم*، 2013:
http://nazra.org/2013/04/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%AA%D8%A7-%D9%86%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%AC-%D9%88%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85

28. European Parliament- Directorate-General for Inter4nal Policies, Electoral Gender Quota Systems and their Implementation in Europe Update 2013, 20013:
http://r.search.yahoo.com/_ylt=A0LEVw9bOSxZkwUAbFBXNyoA;_ylu=X3oDMTByOHZyb21tBGNvbG8DYmYxBHBvcwMxBHZ0aWQDBHNlYwNzcg--/RV=2/RE=1496099291/RO=10/RU=http%3a%2f%2fwww.europarl.europa.eu%2fRegData%2fetudes%2fnote%2fjoin%2f2013%2f493011%2fIPOL-FEMM_NT%282013%29493011_EN.pdf/RK=1/RS=fakNARsKINiL3CMwt_v9iAmpmGg-
29. Michael Potter, *The Swedish General Election 2014 and the Representation of Women, Northern Ireland Assembly*, 2014:
file:///C:/Users/Khaled/AppData/Local/Microsoft/Windows/INetCache/IE/IW902H2L/61e3cfc281ac0f979fd0672b8c19b1eb0e81.pdf
30. European Parliament- Directorate-General for Inter4nal Policies, *Electoral Gender Quota Systems and their Implementation in Europe*, 2008:
file:///C:/Users/Khaled/AppData/Local/Microsoft/Windows/INetCache/IE/RTBDD31B/20090310ATT51390EN.pdf

الملاحق

ملحق 1

قائمة بالوثائق التي تمت مراجعتها لبحث إمكانية وجود خطاب ولغة وصياغات تمييزية بين الذكور والإناث

31. وثيقة إعلان الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني الدورة 19، 1988.
32. القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية، 2008.
33. وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية (2008).
34. مشروع النظام الداخلي المقدم للمؤتمر العام السادس لحركة فتج
35. النظام الداخلي المقترح لحركة فتح والمقدم للمؤتمر السابع.
36. النظام الداخلي للجبهة العربية.
37. النظام الداخلي لحزب الشعب الفلسطيني.
38. النظام الداخلي لنقابة الصحافيين الفلسطينيين.
39. النظام الأساسي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.
40. النظام الداخلي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
41. النظام الاساسي للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.
42. النظام الاساسي للاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين.
43. مشروع النظام الاساسي للاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين.
44. دستور الاتحاد العام لعمال فلسطين.
45. النظام الاساسي للاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين.
46. النظام الداخلي للاتحاد العام لطلبة فلسطين.

ملحق 2

الأشخاص المشاركون في المقابلات الفردية الشخصية المعمقة أو تم التواصل معهم هاتفياً

الاسم	المؤسسة
السيدة خالدة جرار	نائب في المجلس التشريعي – الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
السيدة زهيرة كمال	الأمين العام – حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني– فدا
د. حنان عشراوي	عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
د. عزمي الشعيبي	مفوض ائتلاف "أمان" للنزاهة والمساءلة
السيدة منى الخليلي	الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية– فتح
السيدة ماجدة المصري	الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
السيدة هيثم عرار	الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية– عضو المجلس الثوري لحركة فتح
السيد محرم البرغوثي	المدير العام– اتحاد الشباب الفلسطيني
السيدة ابتسام زيدان	دائرة العلاقات الدولية في منظمة التحرير الفلسطينية– الجبهة العربية
السيد جميل هلال	باحث وكاتب
د. نادر سعيد	المدير العام– مركز العالم العربي للبحوث والتنمية– أوراد
السيدة سريدة حسين	مديرة – طاقم شؤون المرأة
السيدة سهى الخطيب	دائرة العلاقات الدولية في منظمة التحرير الفلسطينية
السيدة فايزة ابو الهيجا	الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية– جبهة التحرير الفلسطينية
السيد رازي النابلسي	باحث في مركز مسارات وناشط شبابي
السيد ناصر أبو بكر	نقيب الصحفيين الفلسطينيين

ملحق 3

أعضاء اللجنة التوجيهية المشاركون في مجموعة النقاش المركزة الأولى

	الاسم	المؤسسة/ الفصيل السياسي
1	حنين زيدان	حزب الشعب الفلسطيني
2	ماجدة المصري	الجبهة الديمقراطية
3	منى الخليلي	فتح/الاتحاد العام للمرأة
4	ريما نزال	الاتحاد العام للمرأة
5	مرغريت حصري	م.ت.ف
6	سهام البرغوتي	الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني/فدا
7	يزن غنيم	مجلس اتحاد طلبة جامعة بيرزيت
8	عبد الله قدح	قادة الغد/مفتاح
10	لميس الشعيبي	مفتاح
11	حسن محاريق	مفتاح
12	محمد عبد ربه	مفتاح

ملحق 4

الشباب المشاركون والمشاركات في مجموعة النقاش المركزة

الاسم	مجال العمل
فرح أحمد سعيد عابد	متطوعة في منتدى شارك الشبابي
أصالة عبد العزيز كراجة	متطوعة في منتدى شارك الشبابي
رتيبة النتشة	ناشطة مجتمعية وحزبية
ميرفت برغوثي	طالبة في جامعة القدس المفتوحة
تركي يوسف برهم	ناشط شبابي
بيسان الرنتيسي	طالبة في جامعة القدس المفتوحة

ملحق 5

المرسوم الرئاسي بتشكيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة

قرار ( ) لسنة 2011م

بشأن تشكيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة بمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

بعد الاطلاع على أحكام النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، والاطلاع على القانون الأساسي للمجلس الأعلى للشباب والرياضة بـ(م.ت.ف) وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا،وتحقيقاً للمصلحة العامة، قررنا ما يلي:

مادة (1)

يشكل المجلس الأعلى للشباب والرياضة بمنظمة التحرير الفلسطينية على النحو الآتي:

1. الأخ منيب المصري	رئيسا
2.الأخ جبريل الرجوب	نائباً للرئيس
3.الأخ حسين الشيخ	عضواً
4.الأخ حسين الأعرج	عضواً
5.الأخ مصطفى أبو الرب	عضواً
6.الأخ محمد مصطفى	عضواً
7.الأخت نجاة أبو بك	عضواً
8.الأخ سري نسيبة	عضواً
9.الأخ حسن فرج	عضواً
10.الأخ كمال الشرافي	عضواً
11.الأخ حسام خليل حرب	عضواً

12. الأخت نجاة الأسطل عضواً
13. الأخ عبد السلام هنية عضواً
14. الأخت إلهام محيسن عضواً
15. الأخ عزام الشوا عضواً
16. الأخت علا عوض عضواً
17. الأخ خضر ذياب عضواً
18. الأخت آمنة جبريل عضواً
19. الأخ صلاح صلاح عضواً
20. الأخ فتحي أبو العردات عضواً
21. الأخ سمير الرفاعي عضواً
22. الأخ حسن شعث عضواً
23. الأخت عنان الأتيره عضواً
24. الأخت نسرين عمرو عضواً
25. الأخت هني ثلجية عضواً

مادة (2)

يضع المجلس الأنظمة واللوائح اللازمة لعمله ويعرضها على رئيس اللجنة التنفيذية للمصادقة عليها.

مادة (3)

يلغى أي تشكيل أو أي نظام يتعلق بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة بـ(م.ت.ف) صادر قبل تاريخ صدور هذا القرار.

مادة (4)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار.

مادة (5)

على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 16|04|2011م

محمود عباس

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

The Palestinian Initiative for the Promotion of **Global Dialogue and Democracy** MIFTAH

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية

A Study of the Obstacles which Hinder the Equal Representation of Women and the Youth inside the various bodies of the Palestinian Liberation Organization (PLO) and Limit their Access to Decision-Making Positions

Executive Summary

May 2017

1. Introduction

This study was prepared by the Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy "**MIFTAH**", along with several women organizations and social and legal institutions and political parties, to empower and promote the equal political participation of women and the youth, support their access to various decision-making positions and to remove the impediments and challenges which hinder their progress. **MIFTAH** and its partners are seeking to formulate an effective strategy and action plan to perform lobbying and advocacy activities, enhance the political participation of women and the youth and promote their access to decision-making positions.

This report presents the main findings/results of a field study which was conducted to examine, understand and analyze the various factors which limit the equal representation of women and the youth inside the Palestine Liberation Organization (PLO) and its factions and bodies and hinder their access to decision-making positions inside this organization. The report also presents a number of insightful recommendations for enhancing the equal representation of women and the youth and promoting their political participation and access to decision-making positions.

Our adopted study methodology includes a mixture of qualitative research methods - and especially those which enhance the level of participation – in order to obtain in-depth results related to various issues. The research methods include the following:-

- A review of the documents of the Palestine Liberation Organization (PLO), along with its regulations, policies, laws and literature related to this subject.
- In-depth personal interviews with a number of political, community, women and youth leaders, as well as intellectuals and leaders of various unions and associations.
- A meeting with a group of youth activists.
- Group interviews with the members of the project's Executive Committee, including a number of high-ranking political leaders from various political parties, factions and popular unions inside the PLO, along with a number of youth activists and academics.

2. Key Findings

A. What are the reasons behind the weak representation of women in decision-making positions inside the PLO (the Palestinian National Council, Central Council and Executive Committee)?

1. Our in-depth review of a number of PLO laws, regulations, legislations and policies – along with the internal regulations of several associations, popular unions and PLO-affiliated factions – showed the neutrality of the legal, regulatory and legislative provisions and the non-existence of any references, texts or statements which discriminate against women in terms of representation, rights and duties; including the right to elect and be elected. This shows that the reason behind the low representation and weak participation of women inside the PLO structures and components is not attributed to any discrimination in the laws but can rather be linked to the practices and applications on the ground.

2. The study also shows that the reason behind the low representation of women and their inability to reach decision-making positions has to do with a number of cultural and social factors, as well as administrative and institutional practices as follows:-

- The Palestine Liberation Organization (PLO) and its leaders and political system were influenced by the patriarchal, male-dominated culture which believes in the capabilities of men but undermines the abilities of women and see their existence as a mere "attachment" or supplement to the work of men and an additional "decoration" for "beautifying" the scene.
- The PLO was established outside the motherland in an environment which was filled with risks and challenges, and it adopted the armed struggle and secret guerilla activities and worked to remain independent from all Arab attempts to intervene in its affairs. This further enhanced the status and domination of male leaders in this organization.
- The PLO's adoption of a Quota system based on factional agreements weakened the democratic process and prevented the holding of elections for the selection of leaders, hence strengthening the domination of traditional male leaders.

- The Post-Oslo period saw a decline in the role and status of the PLO and its affiliated political parties and factions and witnessed the domination of the Palestinian Authority. This led to weakening the PLO on all levels; including the absence of democratic work processes, not resorting to elections for the rotation of power, the disruption of many PLO plans and programs, not holding regular meetings inside the PLO, not admitting any new members inside its councils and leadership positions, and the absence of any control mechanisms or accountability inside the PLO.
- The internal political divisions disrupted many PLO activities and exacerbated the challenges and problems faced by this organization.
- The PLO's sole focus on the political struggle and the idea of liberation while unfortunately neglecting the social struggle led to the domination of traditional male leaders in the various decision-making positions.
- The women's movement had a weak performance due to several reasons summarized as follows: the absence of a common women-related vision which can be transformed to agreed plans, work mechanisms and demands which everyone can support; the intense factional competition led to the dispersion of efforts and weakened the coordination with civil society components, thus isolating the demands of women as a women-only matter which is not related to anyone else; the decline of the grassroots/popular action and the weak level of cohesion and synergy between women organizations and their respective environments and audiences limited their ability to do mobilization; the weak programs that were unable to produce young leaders who are capable of mobilizing the women and planning and implementing effective activities pertaining to women.
- The absence of any obligatory mechanisms and monitoring means to maintain and preserve the achievements and gains of the women movement; such as maintaining the Central Council's decision regarding a 30% Women Quota inside the PLO.
- The study showed that the situation of associations and popular unions is not better than that of the political parties and factions. This is because many of these associations and unions have not held any elections for a long period of time, do not have any female representation inside their administrative bodies and there are no compulsory regulations for holding elections on a regular basis or any

laws which guarantee the implementation of the Women Quota during elections.

B. What are the reasons behind the weak representation of the youth in decision-making positions inside the PLO (the Palestinian National Council, Central Council and Executive Committee)?

1. The study showed that there are many common reasons/factors for excluding and marginalizing the youth and women from decision-making positions inside the PLO. However, it was discovered that the situation of the youth is much worse than that of women. For example, there is not a single young person inside the PLO Executive Committee, Central Council, Palestinian National Council or the high-ranking leadership positions of most factions. There are also very few young people in the popular unions and associations, and there are no young people heading any PLO department and no young members inside the Board of Directors of the Higher Council for Youth and Sports.

2. The in-depth review of a number of official PLO documents, laws, regulations, legislations and policies, as well as the internal bylaws of several associations, popular unions and PLO-affiliated factions, showed the presence of several laws which reduce the participation of the youth and prevent their ability to access leadership positions in various Palestinian factions. Hence, this prevents them from becoming members of PLO councils through their factions. One of the main limitations is the condition which prescribes that a person must be a factional member for a number of years before being nominated for leadership positions. For example, the study showed that, based on the internal system of the Fateh movement, it is impossible for young people [i.e. persons aged 15-29] to become members in the Fateh Revolutionary Council because the latter states that in order for a person to be nominated inside the Council, s/he must have been a Fateh member for at least 15 years. The same is true for the Fateh Central Committee membership which prescribes that nominees should be members of Fateh movement for at least 20 years in order to join this committee.

3. The study showed that the reasons behind the low representation of the youth and their limited access to decision-making levels are attributed to a number of cultural and societal factors, as well as administrative and institutional practices, including the following:

A. A number of social and cultural factors lead people to believe in the capabilities of the youth in field and executive activities but not in leadership positions. This enhances the domination of older persons (both male and female) in high-ranking positions.

B. The absence of any law which specifies the term/mandate period for leaders in their positions, or the retirement age or the number of terms/periods of service in leadership positions. This means that the current leaders can stay in their positions for 50 or 60 years without being held accountable. The older peoples' domination of higher positions excludes the youth and prevents them from advancing towards leadership positions.

C. The absence of factional education which produces young leaders who are well-qualified to assume leadership positions.

D. The traditional leaders' clinging to their positions, absence of democratic work processes and the lack of power rotation mechanisms inside the political parties.

E. The weak influence and performance of the PLO and the declining role of its affiliated factions, unions and associations; including the traditional leaders' strong grip on their positions, absence of power rotation mechanisms and the absence of elections for the proper selection of leaders.

F. At a time when the youth are facing tremendous challenges, we see a great weakness in the youth movement (absence of an effective system for coordination and cooperation between youth organizations; absence of an agreed discourse, program and demands related to the youth; and the declining impact of organizations which used to traditionally embrace the youth (such as the universities, institutes, schools, etc.).

G. The general decline of youth and grassroots action and the failure of many youth organizations to reach up to the youth and interact with them.

H. The frustration among the youth and their reluctance to be involved in any political parties.

I. The failure of political parties to educate the youth on the national, intellectual and leadership levels.

J. The great gap between the generations (i.e. the generation gap) and the lack of fruitful discussions and communications between them led to great disparities between the perspectives and visions of the different generations in various aspects.

C. Assessment of the Quota Experience for Supporting the Access of Women to Decision-Making Positions

The study showed that a number of achievements were made after implementing the Women Quota as a system for positive discrimination towards women. Its most important achievements include the selection of a number of women in high-ranking positions (both in the Legislative Council and local bodies), enhancing the self-confidence of women, accustoming the traditional society to the women's assumption of high-ranking public positions and expressing the opinions and demands of women in bodies which were usually monopolized by the men. For example, as a result of the Quota system, 17 women participated in the Palestinian Legislative Council elections of 2006 (12%), whereas only 5 women participated in the elections of this council in 1996 (4.4%).

Despite these great achievements, a list of weaknesses and shortcomings were noted on the level of implementation such as the political parties' great control and influence in the selection of their preferred female candidates; whereas the female candidates were being selected based on kinship ties and factional loyalty and not based on their qualifications. Additionally, some factions and clans did not take the Quota system seriously but only applied it because it was an imposed electoral requirement. Moreover, the

implementation of the Quota in most places was limited to the very minimum percentages. On the level of women organizations and activists, the Quota system was perceived as a mere electoral system and not as a step towards achieving equality, whereas the Quota is many times remembered during the elections but is forgotten afterwards. For this reason, the women did not form a solid block for pressuring various parties to oblige them to implement the Quota in the best manner. In some places, the Quota played a role in excluding the youth because the older, traditional leaders accepted the membership of women since this was imposed as a result of the Women Quota but this reduced their willingness to accept young leaders because that would decrease the number of seats that the older persons and the youth would have to compete for. Moreover, several councils adopted the traditional, male-dominated work orientation and intentionally marginalized the elected women members by choosing unsuitable meeting times or not informing the women about the latest work developments. Also among the most important shortcomings of the Quota related to Legislative Council departments is the absence of any instructions which specify certain positions for women in the electoral lists. For this reason, the names of female candidates were recorded way below the list [i.e. put in insignificant locations] which reduced their chances of winning.

All the study participants agreed that the Central Council's decision to adopt a 30% Women Quota is considered a great step forward. However, unfortunately this decision was not followed up and was not transformed into a law with procedural regulations. Hence, some political parties and associations avoided implementing this Quota under the pretext that it is considered a recommendation and not an obligatory decision.

In the past years, there has been no comprehensive and in-depth assessment of the Quota experience in order to improve this system and overcome its weaknesses and shortcomings for the purpose of promoting equality.

D. Study Recommendations

The study came up with several insightful recommendations such as:

1. To demand the reform of the PLO in accordance with the principles of justice, democracy and equality. In order for women and youth movements to have a more influential role, it is important for them to be more involved in the reform process and not to work outside its framework. Also, we cannot reform this organization without reforming its components (factions, associations, popular unions, Legislative Council, etc.), and this requires cooperation with different parties, avoiding the implementation of factional quotas and working on the basis of democracy and elections.

2. To boost the level of coordination and cooperation between the women and youth movements and to specify the mutual interests of the youth and women despite the diverging viewpoints of political factions.

3. To have the women and youth movements formulate a suitable vision, program and actions plans which help in exposing the mechanisms of human rights violations. Also, these two movements must develop a work agenda, establish particular demands and prepare a societal transformation program in which the women and youth movements can play a prominent role with the support of various allies (such as human rights organizations, social activists, media persons and other influential parties on the regional and international levels while benefiting from their coordination and great experiences). In the case of the women's movement, it is very important to coordinate and cooperate with other parties which have similar goals such as the General Union of Palestinian Women (GUPW) alongside the Ministry of Women's Affairs.

4. To develop effective educational curriculums and involve the media and have them play an influential role in the process of societal transformation.

5. Assess the Quota experience for the purpose of improving and activating it and maximizing its achievements.

6. To coordinate,, cooperate and reach to agreements with various parties from the youth movement in order to pressure the PLO bodies to adopt and implement a Quota for the youth.

7. Support the preparation of a specialized study to present some options, philosophies and orientations for activating the PLO in accordance with the principles of human rights, equality, justice and political and democratic partnership.

8. To call on the political parties and factions to improve their political, factional and societal programs.

9. To introduce programs for developing women and young leaders.

10. To demand the creation of a body for monitoring, follow-up and accountability concerning the rights of women and the obligations of the Palestinian Authority and the PLO (including its various components) with regard to implementing the Women Quota.

11. Develop effective mechanisms to benefit from all the below-mentioned opportunities as soon as possible. Among the available opportunities are the following:

A. To follow up and build on the President's endorsement of the CEDAW agreement [Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women]; and to particularly adopt certain steps and measures to make this endorsement a reality on the ground and to harmonize the local laws with the requirements of the signed CEDAW agreement.

B. To follow up and build on the decision of the Central Council regarding the adoption and generalization of the 30% Women Quota inside the various PLO organizations and bodies in order to institutionalize this decision and ensure its application. This should be done by issuing clear and binding laws, regulations, bylaws and executive procedures, and to establish a good monitoring system to ensure the Quota's implementation.

C. To have the women and youth movements participate alongside the bodies where were assigned to reform the PLO system based on the factional agreement which was reached during the Beirut meetings. This gives the chance to incorporate the demands of women and the youth in the reform-related discussions and can ensure the translation of these demands into new laws and regulations which enhance the representation of women and the youth and promote their access to decision-making positions.

D. To hold meetings with the factions that signed the Code of Honour and committed to implement a 30% Women Quota in 2012. These factions should be asked to translate their commitments to specific procedures and executive regulations to ensure the implementation of what was agreed upon, and to introduce a suitable mechanism for monitoring and follow-up.

E. To communicate with the different stakeholders related to the Higher Council for Youth and Sports, including the Board of Directors and the Executive body, for introducing laws and regulations which enhance the access of the youth to leadership and decision-making positions inside this Council in order for the Council to express the views, ambitions and demands of the youth and to deal with their various concerns.

F. To communicate with the leading body of the General Union of Palestinian Students (GUPS) to discuss the issues which concern women and the youth; and especially those which are related to their representation inside the various boards of directors and decision-making levels. The General Union of Palestinian Students is considered the main gateway/entry point for the youth to become members inside the Palestinian National Council.

G. To communicate with the Board of Directors of the General Union of Palestinian Journalists to discuss the issues which concern women and the youth; and especially those related to their representation inside the Board of Directors and decision-making levels, and to urge this union to introduce a Youth Quota and to implement the Women Quota in the next elections. Also, there should be some joint steps to have the journalists support the

efforts and activities of raising the level of community awareness regarding the issues and rights of the youth.